التَرْجَمَة الإنْجِلِيزِيّة لقانُونْ الجمْعِيَاتْ والمُؤَسَسَاتْ الأهْلِيّة ولائِحَتُه التَنْفِيذِيّة والنُصُوصْ العَرَبِيّة المُقَابَلةُ لهَا

الترجمة الإنجليزية الكاملة لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١٠/٢٣ والنصوص العربية المقابلة لها وذلك فيما يلى :

أولاً: الترجمة الإنجليزية للنظام القانونى للجمعيات والمؤسسات الأهلية وإجراءات تأسيسها والغرض منها وحقوقها والتزاماتها ودور أجهزة الجمعية وإجراءات حل الجمعيات والجمعيات ذات النفع العام ودور الإيواء والاتحادات النوعية والإقليمية ودور الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وجزاء مخالفة أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية باللغتين العربية والإنجليزية .

ثانياً : الترجمة الإنجليزية لقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ والصادر باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٣ والنصوص العربية المقابلة لها .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

E-mail:comourad@yahoo.com

http://mourad_dr.tripod.com

الترجمة الإنجليزية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية

The English Translation Of The Law On NGO's, The Executive Regulations Thereof

الترجمة الإنجليزية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها

الترجمة الإنجليزية الكاملة لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ الصادر في ٢٠٠٢/١٠/٢٣ والنصوص العربية المقابلة لها وذلك فيما يلي :

أولاً: الترجمة الإنجليزية للنظام القانوني للجمعيات والمؤسسات الأهلية وإجراءات تأسيسها والغرض منها وحقوقها والتزاماتها ودور أجهزة الجمعية وإجراءات حل الجمعيات والجمعيات ذات النفع العام ودور الإيواء والاتحادات النوعية والإقليمية ودور الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وجزاء مخالفة أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية باللغتين العربية والإنجليزية .

ثانياً : الترجمة الإنجليزية لقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ والصادر باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٣ والنصوص العربية المقابلة لها .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف
دكتوراه في القانون العام المقارن
مع مرتبة الشرف الأولى
الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com
E-mail:comourad@yahoo.com
http://mourad_dr.tripod.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تحذيـــر وتنبيـــه

قام بعض أدعياء البحث القانوني ومحترفي سرقة المؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفاتنا ونسبوها إلى أنفسهم . وذلك بالمخالفة للقانون والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف ومثال ذلك كتابنا (شرح تشريعات الغش ، شرح تشريعات المخدرات ، المعجم القانوني رباعي اللغة ، شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية ، ملكية الشقق واتحاد الملاك ، وجرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وضريبة المبيعات وشرح قانون المرور وشرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب وشرح تشريعات الشهر العقاري وغيرها من مؤلفاتنا) وقد تم اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم إبلاغ الهيئات والنقابات التي ينتمون إليها بالجرائم التي ارتكبوها .....

وعلى من يرغب الرجوع إلى مؤلفاتنا أن يقوم بوضع الفقرة التي رجع إليها بين قوسين وأن يشير صراحة إلى إسم المؤلف وإسم المرجع ولا يزيد الاقتباس عن سطرين على الأكثر .

ونحن نحذر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على أبحاثنا مستقبلاً مع حفظ كافة الحقوق القانونية .

المستشار الدكتـــور

عبد الفتـــاح مـــراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستـــاذ المحاضـــر بالجامعـــات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http://mourad_dr.tripod.com



إلى زَوْجَتِي ..

إلى إبنتي لَمياءْ..

إلى إبْني بهاء ..

الّذِينَ يؤمنون مَعي:

بالله وَكُتُبُه ورسُلهُ واليَوْم الاخِرْ وبأنّ فَوْقَ

كل ذِي علْمٍ عَلِيمٌ إيماناً بقول الله تعَالَي :

« نرفَعْ درَجَاتْ مَنْ نَشاءُ وفَوْق كُلّ ذِي عِلْمٍ عليم »

(من الآية ٧٦ من سُورة يُوسُفْ)

عبد الفتـاح مـــراد



عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به [1] ، أو ولد صالح يدعو له)) . رواه مسلم .

وفي رواية أخرى عند ابن ماجه : عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((خير ما يُخلِّفُ الرجل من بعده ثلاث : ولد صالح يدعو له ، وصدقة تجري يبلغه أجرها ، وعلم يُعمل به من بعده)) .

وفي رواية أخرى لابن ماجه والبيهقي : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علّمه ونشره ، وولداً صالحاً تركه ، أو مصحفاً ورثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً لابن السبيل بناه ، أو نهراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته ، تلحقه من بعد موته)) .

---

[1] ونحن نرى أنه يراد بالعلم الذي ينتفع به الإنسان بعد موته العلم الذي تركه ليعمل به وينتفع به سواء علمه لأحد أو تركه في كتاب يتعلم الناس من خلاله بعد موته ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشره ..) .

وروى ابن ماجه عن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من علم علماً فله أجر من عمل به ، لا ينقص من أجر العامل شيء) .

وروى البزار عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (معلم الخير يستغفر له كل شيء ، حتى الحيتان في البحر) .

روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً).

مقـــدمة

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية :

نظراً لما تمر به التنظيمات السياسية على مستوى العالم من تغيرات كبرى بادرت المنظمات الأهلية و غير الحكومية إلى الاضطلاع بالدور المنوط بها المتمثل في الارتقاء بالمجتمع المدني ودعم المجتمع بأسره لكي تتضافر جهود المواطنين والحكومات في الارتقاء بالوطن والخدمات المقدمة لجميع فئات السكان بما يحقق المنفعة العامة. ونظراً لتنامي الحس الوطني وتناغم الدورين الحكومي والأهلي فقد انتشرت الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي لا تستهدف الربح وإنما تستهدف تحقيق المصلحة العامة وخدمة المواطن. ومن ثم فلقد تنبه المشرع المصري منذ أمد بعيد لهذه الحقيقة التي أدركتها مصر منذ عقود مضت نظراً لما اشتهر به المواطنون المصريون من حرص كبير على وطنهم وإخوانهم المواطنين. ولكي تقوم هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالهدف المرسوم لها فلقد قام المشرع المصري بوضع عدة تشريعات تعالج شئون هذه التنظيمات من جميع الجوانب بدءاً من تأسيسها وحتى تشكيلها وآلية عملها كي لا تحيد عن الأهداف الموضوعة لها. ونظراً لأنه ثمة قواعد عالمية راسخة في القانون تفيد بأن الجهل بالقانون ليس بعذر ، وأن الجهل بالقانون إهمال خطير فقد آليت على نفسي أن أقوم بعرض قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية التى تمس قطاعاً عريضاً من المواطنين .

وحيث أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية تعد بمثابة تنظيمات أهلية يمكن أن تتوسع وتندمج مع غيرها من الجمعيات المناظرة لها على المستوى الإقليمي والعالمي فلقد قمنا بترجمة القانون و لائحته التنفيذية حتى تعم الفائدة المرجوة منه .

ثانياً : منهج البحث :

سلكنا فى الترجمة الإنجليزية لقانون الجمعيات الأهلية منهجاً علمياً مزدوجاً يجمع بين مدرسة الشرح الفقهي التحليلي والتأصيلي التحليل والتأصيل ومدرسة الشرح على المتون حيث عرضنا للترجمة الإنجليزية لنصوص قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية .

Preface

First: The Theoretical and Practical importance of the Research Topic:

As a result of the dramatic changes of political organizations all over the world, Non-Governmental Organizations (NGOs) have taken the initiative in shouldering the role entrusted thereto. Such role consists in the development and promotion of the civil society as well as the support of the whole society in order that the efforts exerted by both the citizens and the government will be united and ultimately promote the homeland and the services rendered to all categories of population in a way that achieve the public benefit and interest.

Due to the growth and built up of patriotism and the harmony of the governmental and non-governmental roles, non-profit NGOs, that aim to achieve the national benefit and serve fellow citizens, have mushroomed. Egyptians have been widely known for their great keenness of on achieving the interest of their homeland and fellow citizens. Hence, the Egyptian legislator has been aware of such fact. In order that such NGOs can assume its intended role , the Egyptian legislator has made several laws to handle the diverse issues relating to such organizations from all aspects , from the establishment thereof up to the formation and machinery related thereto , with the aim that they will not deviate from the path depicted therefor. There are established and deep-rooted legal rules that say Ignorantia legis neminem excusant: Ignorance of law excuses no one, and Ignorare legis est lat culpa: To be ignorant of the law is gross neglect. Therefore, I devoted myself to presenting the law on NGOs and the executive regulations thereof, which affect a wide variety of people. Due to the fact that NG associations and institutions are considered as NG organizations , they can expand and merger with similar NGOs at the regional and international levels , we have translated the Law on NGOs and the executive regulations thereof so that it can benefit as many people as we can.

Second: Methodology of the Research:

In the English translation of the Law on NGOs, we pursued a dual scientific methodology that combines the viewpoints adopted by the doctrines of analytic and synthetic juristic explanation and the textual explanation, as we presented the English translation of the Law on NGOs and the executive regulations thereof.

ثالثاً: خطة البحث:

سوف نتعرض فى هذا المؤلف للموضوعات التالية :

- الكتاب الأول: قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

الباب الأول :الجمعيات.

الفصل الأول : تأسيس الجمعيات.

الفصل الثاني : أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها.

الفصل الثالث : أجهزة الجمعية .

لفصل الرابع : حل الجمعيات.

لفصل الخامس : الجمعيات ذات النفع العام .

الفصل السادس : الإيواء .

الباب الثاني : المؤسسات الأهلية.

الباب الثالث : الاتحادات .

الفصل الأول : الاتحادات النوعية والإقليمية .

الفصل الثاني : الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

الباب الرابع : صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

الباب الخامس : العقوبات .

الكتاب الثاني : إصدار اللائحة التنفيذية لجمعيات والمؤسسات الأهلية.

- قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١٠/٢٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

- اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

Third: Research Plan:

In the present Book we shall deal with the following topics:

Book-1: Law No. 84/2002 on Non-Governmental Organizations :

Part – I: Associations

Chapter – 1: Foundation of Associations

Chapter-2: Purposes, rights, and obligations of associations

Chapter- 3: Agencies of the associations

Chapter-4: Dissolution of associations

Chapter-5: Associations of Public Benefit

Chapter-6: Boardring of houses

Part - II: Non-governmental institutions

Part - III: Federations

Chapter-1: Activity-specific & Regional Federations

Chapter-2: The General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions

Part-IV: Assistance Fund of Non-governmental Associations and Institutions

Part –V: Penalties

Book- 2: Promulgation the Executive Statute of the Law on Non-Governmental Associations and Institutions

-Ministry of Insurance and Social Affairs (Social Affairs Sector) Decree No. 178/2002 Date of Issue 23 October 2002

-Executive Regulations of the Law on Non-Governmental Associations and Instituitions

الباب الأول : أحكام عامة وانتقالية.

الفصل الأول :المقصود بالجهة الإدارية.

الفصل الثانى: الجمعيات والمنظمات الأجنبية المنشأة بالقانون أو إسنادا إلى اتفاقية دولية.

الفصل الثالث: توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات والاتحادات والجماعات القائمة.

الباب الثانى: تأسيس الجمعيات.

الباب الثالث :أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاتها.

الباب الرابع: أجهزة الجمعية.

الفصل الأول: الجمعية العمومية.

الفصل الثاني : مجلس الإدارة.

الباب الخامس: حل الجمعيات.

الباب السادس: الجمعيات ذات النفع العام.

الباب السابع: دور الإيواء.

الباب الثامن: المؤسسات الأهلية.

الباب التاسع :الاتحادات النوعية والإقليمية.

الفصل الأول: الاتحادات النوعية.

الفصل الثانى : الاتحادات الإقليمية.

الفصل الثالث : تأسيس الاتحادات النوعية والإقليمية.

الفصل الرابع: اختصاصات الاتحادات النوعية والإقليمية.

الباب العاشر: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية

الباب الحادى عشر: صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية

ونحن نأمل أن يوافينا القراء الكرام بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني بما يرونه من نقد أو اقتراحات حول موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتي الطبعات التالية أوفي بالغرض وأنفع للقارئ[1] .

كما نأمل أن يوافينا القراء العرب الكرام بالتشريعات الجديدة أو التى تم تعديلها من تشريعات بلادهم الواردة فى هذا البحث نظراً لندرة المصادر – فى مصر – بشأن تشريعات بعض الدول العربية وسوف نقوم بتحمل أى نفقات مادية تترتب على إرسال هذه التشريعات بالبريد أو الفاكس فضلاً عن قيامنا بإهدائهم بعض الأبحاث القانونية التى يطلبونها من مؤلفاتنا وفقكم الله لخدمة العلم الذى ينتفع به إنه على كل شئ قدير[2].

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالى بالإسكندرية

دكتوراه فى القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com
http://mourad_dr.tripod.com

[١،٢] وذلك علي عنواننا الكائن بجمهورية مصر العربية ، الإسكندرية – المنشية – ٤٨ ش القائد جوهر – شقة رقم ٣١ – تليفاكس : ٠٣/٤٨٤٤٤٤٠

We hope that our gentle and respectable readers would communicate, via mail, fax or e-mail, their suggestions or criticism on the topics covered by our compilations in order to be able to provide our next editions with the necessary amendments and corrections that will help make this work perfect [1].

Moreover, we hope that the gentle and respectable Arab readers would provide us with the latest or amended national statutes and legislation that have been mentioned in this research due to the fact that sources that cover the some Arab Statutes and legislation are scarce and hard to find, here in Egypt. Meanwhile, we shall pay any financial costs resulting from sending such statutes and legislation via mail or fax. Additionally, we shall give them some of our legal researches on demand as a gift. May God Almighty help you serve the beneficial science [2].

Counsellor Dr.

Abd El Fattah Mourad

Chief Justice

Alexandria Court of Appeal

LL.D in Comparative Public Law

With the Grade of Honour

Lecturer University Professor

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http://mourad_dr.tripod.com

[1,2] ADDRESS: 48 EL KAED GOHAR ST., EL MANSHIYAH, ALEX. A.R.E. APT NO.31 – **TELFAX: 03/4844440.**

الكتاب الأول

قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية [1]

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ؛

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بنظم الجمعيات المنشأة بقانون أو استنادا إلى اتفاقيات دولية تبرمها جمهورية مصر العربية ، يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ويجوز التصريح للمنظمات الأجنبية غير الحكومية ، بان تمارس أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه ، وفقاً للقواعد المقررة فيه ، ويصدر التصريح من وزارة الشئون الاجتماعية بناء على الاتفاق الذى تبرمه وزارة الخارجية مع هذه المنظمات

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بأحكام القرار بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ ، يقصد بالجهة الإدارية فى تطبيق أحكام القانون المرافق وزارة الشئون الاجتماعية ، كما يقصد بالمحكمة المختصة محكمة القضاء الإدارى الواقع فى دائرة اختصاصها مركز إدارة الجمعية أو المؤسسة الأهلية أو الاتحاد العام أو النوعي أو الإقليمي بحسب الأحوال.

---

[1] الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر (أ) بتاريخ ٢٠٠٢/١/٥

Book - 1
Law No. 84 Of The Year 2002 [1]
On Non-Governmental Organizations
(Non-Governmental Associations and Institutions)

In the Name of the People;
The President of the Republic;
The People's Assembly has passed the following Law and We hereby promulgate it:

Article:1

Subject to the systems of associations created by virtue of a law or international conventions concluded by the Arab Republic of Egypt, the provisions of the attached law in respect of non-governmental associations and institutions shall come into force.

Foreign non-governmental organizations may be licensed to exercise the activities of non-governmental associations and institutions that are subject to the provisions of the aforementioned law, according to the rules prescribed therein. The license shall be issued from the Ministry of Social Affairs according to the agreement concluded by the Ministry of Foreign Affairs with those organizations.

Article:2

Subject to the provisions of decree law no. 91 of the year 1971, the term 'Administrative Authority', in applying the provisions of the attached law, shall mean the Ministry of Social Affairs. The term "Competent Court" shall mean the Administrative Causes Court within whose jurisdiction lies the administrative center of the association or non-governmental institution, or the general, activity-specific, or regional federation, as the case may be.

---

[1] Official Journal - Issue 22-Bis (A) - Dated 5th June,2002.

(المادة الثالثة)

على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ودون رسوم ما يوجد لديها من دعاوى أو طعون أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص محاكم القضاء الإدارى وذلك بالحالة التى تكون عليها ، وفى حالة غياب أحد الخصوم يقوم قلم الكتاب بإعلانه بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور فى الميعاد المحدد أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى.

(المادة الرابعة)

على الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية والإقليمية القائمة وقت العمل بالقانون المرافق التى تتعارض نظمها الأساسية مع أحكامه أن تعدل نظمها وتوفق أوضاعها وفقاً لأحكامه ، وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون[1].

ويسرى حكم الفقرة السابقة على فروع الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وبشرط موافقة الجمعية أو المؤسسة التى تتبعها الفروع.

وعلى كل جماعة يدخل فى أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار إليها — ولو اتخذت شكلاً قانونياً غير شكل الجمعيات والمؤسسات — أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية ، وأن تعدل نظامها الأساسي ، وتتقدم بطلب قيدها وفقاً لأحكام القانون المرافق ، وذلك خلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون. وفى هذه الحالة تسرى عليها أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من القانون المرافق .

---

(١) انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح تشريعات الغش التجاري والصناعي والأغذية" ص ٩٨ وما بعدها.

Article: 3

Courts shall , motu proprio , refer without fees, all cases or contestations they examine and which have become by virtue of the provisions of the present law within the jurisdiction of Administrative Causes Courts, as they are.In case of absence of one of the litigants, the Clerks Department shall notify him of the referral order, and charge him to appear at the specified time before the court to which the case has been referred.

Article: 4

The associations and private institutions as well as the activity-specific and regional federations already existing at the time the attached law comes into force and whose statutes contradict the law provisions shall amend their regulations and adapt their conditions consistently to its provisions within a year from the enforcement of the present law[1].

The provision of the preceding paragraph shall apply to branches of private associations and institutions, conditional upon the approval of the association or institution to which the branches are affiliated.

Every group whose purpose includes or that carries out any of the activities of the aforementioned associations and institutions, even if it assumes a legal form other than that of the associations and institutions, shall adopt the form of an non-governmental association or institution, and amend its ststutes accordingly and submit an application for its registration in accordance with the provisions of the attached law, within the period prescribed in the first pargraph of this Article, otherwise it shall be considered dissolved by the rule of the law. In this case, the provisions of Chapter- 4 in Part-1 of the attached law shall apply thereto.

---

(1) Refer to **Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of the Explanation of the Commercial and Industrial Fraud and Food Adulteration"** PP 98 .

ويحظر على أى جهة خاصة أن تمارس أى نشاط مما يدخل فى أغراض الجمعيات والمؤسسات الأهلية دون أن تتخذ شكل الجمعية أو المؤسسة الأهلية وفقاً لأحكام القانون المرافق .

(المادة الخامسة)

تستمر مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية والإقليمية القائمة وقت العمل بالقانون المرافق وأجهزتها التنفيذية والإدارية فى مباشرة أعمالها إلى أن يتم إعادة تشكيلها وفقاً لأحكامه.

(المادة السادسة)

يصدر وزير الشئون الاجتماعية اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به . وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللائحة والقرارات القائمة فى تاريخ العمل بالقانون المرافق بما لا يتعارض مع أحكامه.

(المادة السابعة)

يلغى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق.

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٢٣هـ

(الموافق ٥ يونية سنة ٢٠٠٢م) .

حسنى مبارك

Any private agency shall be prohibited to exercise any activity that falls within the purposes of Non-Governmental Associations and institutions, without taking the form of the non-governmental association or institution, according to the provisions of the attached law.

Article: 5

The Boards of Directors of The Private Associations and Institutions as well as the activity -specific and regional federations already existing at the time the attached law comes into force, and their executive and administrative agencies shall continue exercising their activities until they are reshaped according to its provisions.

Article: 6

The Minister of Social Affairs shall issue the executive regulations of the attached law within six months from the date it comes into force. Pending the issue of these regulations, the regulations and decrees already existing at the time the attached law comes into force, shall continue to apply provided they do not contradict its provisions .

Article : 7

The Law on associations and private institutions as promulgated by law No. 32 of the year 1964 and law on Non-Governmental Organizations as promulgated by law No. 153 for the year 1999 shall be repealed. Every provision contradicting the provisions of the attached law shall also be repealed.

Article : 8

The present law shall be published in the Official Journal and shall come into force the day following the date of its publication.

The present law shall be stamped with the seal of the State and shall be enforced as one of its laws .

Issued at the Presidency of the Republic on 24 Rabe' I, 1423 A.H. (corresponding to 5 June 2002A.D.)

Hosni Mubarak

قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

الباب الأول

الجمعيات

الفصل الأول

تأسيس الجمعيات

مادة ١- تعتبر جمعية فى تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين ، أو أشخاص إعتبارية ، أو منهما معاً.

لا يقل عددهم فى جميع الأحوال عن عشرة ، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي.

مادة ٢- يشترط فى إنشاء الجمعية أن يكون لها نظام أساسي مكتوب وموقع عليه من المؤسسين وأن تتخذ لمركز إدارتها مقراً ملائماً فى جمهورية مصر العربية[١] .

ولا يجوز أن يشترك فى تأسيس الجمعية من صدر ضده حكم نهائي بعقوبة جناية ، او بعقوبة مقيدة للحرية فى جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

ويجوز لغير المصريين الاشتراك فى عضوية الجمعية وفقاً للقواعد الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٣- يجب أن يشتمل النظام الأساسي للجمعية على البيانات الآتية :

---

(١) انظر المستشار د.عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون العمل ومذكرته الإيضاحية والقوانين والقرارات المكملة له " ص ٧٨ وما بعدها .

Law on Non-Governmental Associations and Institutions

Part - I

Associations

Chapter - 1

Foundation of Associations

Article 1 : In the application of the provisions of the present law, every group with an organization continuing for a definite or indefinite period ,formed of natural or juridical persons, or both of them, whose number is not less than ten in all cases, for a purpose other than making pecuniary profit, shall be considered an association.

Article 2 : For the foundation of an association, it shall have written ststutes, duly signed by the founders and taking for its administrative center a suitable head office in the Arab Republic of Egypt [1].

A person against whom a final court ruling sentencing him to a criminal or custodial penalty in a misdemeanour case of moral turpitude and dishonesty, shall not participate in founding the association, unless he has been rehabilitated.

Non-Egyptians may participate in the membership of the association in accordance with the rules prescribed in the Executive Regulations of the present Law.

Article 3 : The Statutes of the Association shall comprise the following data:

---

[1] Refer to Coun. Dr. Abd-El Fattah Mourad "Commentary on the New Egyptian Labour Code no.12/2003" PP 78

أ- اسم الجمعية على أن يكون مشتقاً من غرضها ، وغير مؤد إلى اللبس بينها وبين جمعية أخرى تشترك معها فى نطاق عملها الجغرافي.

ب- نوع وميدان ونشاط الجمعية ونطاق عملها الجغرافي.

ج- عنوان المقر المتخذ مركزاً لإدارة الجمعية.

د-اسم كل عضو من الأعضاء المؤسسين ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته.

هـ- موارد الجمعية وطريقة استغلالها والتصرف فيها.

و-أجهزة الجمعية التى تمثلها،واختصاصات كل منها،وكيفية اختيار أعضائها وطرق عزلهم أو إسقاط أو إبطال عضويتهم ، والنصاب اللازم لصحة انعقاد هذه الأجهزة وصحة قراراتها.

ز- نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم، وعلى الأخص حق كل عضو فى الإطلاع على مستندات الجمعية وحضور الجمعية العمومية و التصويت فيها.

ح- نظام المراقبة المالية.

ط- قواعد تعديل النظام الأساسي للجمعية وتكوين فروع لها وأحوال انقضاء الجمعية والجهات التى تؤول إليها أموالها فى هذه الأحوال.

ى- تحديد المختص بطلب اكتساب الجمعية صفة النفع العام.

ك- تحديد ممثل جماعة المؤسسين فى اتخاذ إجراءات التأسيس.

ويرفق باللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام أساسي نموذجي يجوز للجمعيات إتباعه.

A.Name of the Association, provided it is derived from its purpose and does not lead to confusion with another association participating therewith within the scope of its geographical work

B.Type, field and activity of the Association, and its geographical scope of work.

C.Address of the head office taken as an Administrative Center of the Association.

D.Name, surname, age, nationality, profession, and home address of each of its founder members.

E.Resources of the association, the method of exploiting and disposing thereof.

F.The Association agencies representing it, the powers of each of them, the method of selecting its members, the methods of removing them, or dropping or discontinuing their membership, and the quorum necessary for the validity of holding those agencies, and the validity of their resolutions.

G.System and conditions of the membership, the rights and duties of its members, particularly the right of each member to have access to the documents of the association, and to attend and vote in the General Assembly meetings.

H.System of financial control.

I.Rules of amending the statute of the association, forming branches thereof, cases of the association's termination, and the agencies upon which its property and funds shall devolve in these cases.

J.Defining the person in charge of acquiring for the association the quality of public benefit.

K. Defining the representative of the group of founders in taking procedures of foundation.

Attached to the executive regulations of this law is a standard statute which the associations can follow.

مادة ٤- لا يجوز أن ينص النظام الأساسي للجمعية على أيلولة أموالها عند انقضائها إلا إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو إلى إحدى الجمعيات أو المؤسسات الأهلية أو الاتحادات الخاضعة لأحكام هذا القانون.

مادة ٥- يجب أن يكون طلب قيد ملخص النظام الأساسي للجمعية محرراً على النموذج المعد لذلك مصحوباً بالمستندات الآتية:

١- نسختان من النظام الأساسى للجمعية موقعاً عليهما من جميع المؤسسين.

٢- إقرار من كل عضو مؤسس متضمناً استيفاء الشروط المنصوص عليها فى المادة (٢) والبيانات الواردة بالبند (د) من المادة (٣) من هذا القانون.

٣- سند شغل مقر الجمعية.

وعلى الجهة الإدارية إثبات تاريخ تقديم طلب القيد على صورة منه تسلم إلى الطالب مع قيده فى سجل خاص لديها.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات تقديم الطلب والرسم الواجب أداؤه مقابل قيد نظام الجمعية فى السجل الخاص بما لا يزيد على مائة جنيه تؤول حصيلته إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ويرفق باللائحة نموذج لطلب القيد المشار إليه[1].

مادة ٦- تلتزم الجهة الإدارية بقيد ملخص النظام الأساسى للجمعية فى السجل الخاص المعد لذلك خلال ستين يوماً من تاريخ قيام ممثل جماعة المؤسسين بتقديم طلب القيد مصحوباً بالمستندات المشار إليها فى المادة (٥) من

---

(١) انظر المستشار د.عبد الفتاح مراد " قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له " ص ٧٨ وما بعدها .

Article 4: The statute of the association, shall only provide for devolving its property and funds, upon its termination to the Assistance Fund of Non-governmental Associations and Institutions or to one of the non-governmental associations or institutions, or the federations that are subject to the provisions of the present Law.

Article 5: The application for recording the summary of the Association's statute shall be drawn up on the form provided therefor, and accompanied with the following documents:

1. Two copies of the statute of the association duly signed by all founders.
2. A declaration from each founder member comprising the fulfillment of the conditions prescribed in Article 2 and the data set forth in item (d) of Article 3 of the present Law.
3. Deed of occupancy of the Association's Head Office.

The Administrative Authority shall record the date of submitting the registration application, on a copy thereof to be handed to the applicant, along with inscribing him in a special register with it. The executive regulations of the present Law shall specify the procedures of submitting the application and the fees payable for recording the Association's statute in the special register, up to and not exceeding one hundred Egyptian pounds. The proceeds of these fees shall devolve upon the Assistance Fund of Non-governmental Associations and Institutions. A form for the said registration application shall be attached to the regulations(1).

Article 6: The Administrative Authority shall record the summary of the statute of the association in the register provided therefor, within sixty days from the date the representative of the founders group submits the registration application accompanied with the documents referred to in Article 5 of

---

(1) Refer to **Coun. Dr. Abd-El Fattah Mourad "Intellectual Property Law, its xplanatory note and the complementary laws thereof"** PP 78.

هذا القانون ، فإذا مضت الستون يوماً دون إتمامه اعتبر القيد واقعاً بحكم القانون.

وتثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية بإجراء هذا القيد أو بمضي ستين يوماً من تاريخ قيام ممثل جماعة المؤسسين بتقديم طلب القيد مستوفياً ، أيهما أقرب.

فإذا تبين للجهة الإدارية خلال الستين يوماً المشار إليها أن من بين أغراض الجمعية نشاطاً مما تحظره المادة (١١) من هذا القانون ، وجب عليها رفض طلب القيد بقرار مسبب يخطر به ممثل جماعة المؤسسين بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وذلك خلال الستين يوماً المشار إليها فى الفقرة السابقة.

ويكون لممثل جماعة المؤسسين الطعن على هذا القرار أمام المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره به وفق الإجراءات المقررة.

وعلى الجهة الإدارية اتخاذ إجراءات نشر ملخص النظام الأساسي للجمعية بالوقائع المصرية خلال ستين يوماً من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية ، ويكون النشر بغير مقابل.

مادة ٧- تنشأ فى نطاق كل محافظة لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها سنوياً قرار من وزير العدل برئاسة مستشار – على الأقل – بمحاكم الاستئناف ترشحه الجمعية العمومية للمحكمة ، وعضوية كل من:

١- ممثل للجهة الإدارية يرشحه وزير الشئون الاجتماعية.

٢- ممثل للاتحاد الإقليمي يرشحه مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات ، ويضم إلى عضوية اللجنة ممثل للجمعية المعنية الطرف فى المنازعة ترشحه جمعيتها العمومية أو مجلس إدارتها .

the present law.If the sixty days period lapses without submitting it, the registration shall be considered as having taken place ipso jure. The juridical personality of the association shall be established by carrying out this registration or with the lapse of sixty days from the date the representative of the founders group submits the registration application duly fulfilled, whichever is earlier.

If, to the Administrative Authority, it transpires during the said sixty days that the association's purposes comprise an activity prohibited under Article (11) of the present Law, it shall reject the registration application by a substantited decision to be notified to the representative of the group of founders by virtue of a registered letter with delivery return, within the sixty days referred to in the preceding paragraph. The representative of the group of founders shall have the right to contest this decision before the competent court within sixty days from the date he is notified of that decision, in accordance with the procedures prescribed therefor. The administrative authority shall take procedures of publishing the summary of the statute of the association in the Egyptian Wakae' within sixty days from the day of establishing the juridical personality of the association and the publication shall be free of charge.

Article 7 : Within the scope of each governorate, one or more committees shall be formed by a decree of the Minister of Justice to be issued annually, under at least a counselor at the courts of appeal, to be nominated by the general assembly of the court, with the membership of :

1.A representative of the administrative authority to be nominated by the Minister of Social Affairs.

2.A representative of the regional federation nominated by the board of the General Federation of Associations. A representative of the concerned association, which is party to the dispute, nominated by its general assembly or board of directors, shall join the committee's membership.

وتختص اللجنة بفحص المنازعات التى تنشأ بين الجمعية والجهة الإدارية لتسويتها بالطرق الودية.

ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور رئيسها وممثل عن كل من طرفي النزاع، وتصدر قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ عرض النزاع عليها وذلك بأغلبية الأصوات، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات الأخرى لسير العمل فى اللجنة.

ويكون قرار اللجنة ملزماً واجب التنفيذ إذا قبله طرفا النزاع.

ولا تقبل الدعوى بشأن النزاع لدى المحكمة المختصة ، إلا بعد صدور قرار فيه من اللجنة ، أو بعد انقضاء مدة الستين يوماً المشار إليها ، ويكون رفع الدعوى خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار أو انقضاء تلك المدة ، وذلك وفقاً إجراءات المقررة لرفع الدعوى.

مادة ٨- مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثالثة من المادة (٦) من هذا القانون، للجهة الإدارية الاعتراض على ما ترى فيه مخالفة للقانون فى النظام الأساسي للجمعية أو فيما يتعلق بالمؤسسين ، ولا يحول ذلك دون التزامها بقيد الجمعية فى السجل الخاص بالقيد خلال المدة المبينة فى المادة (٦) من هذا القانون.

وعلى الجهة الإدارية إذا رأت وجهاً للاعتراض إخطار الجمعية بأسباب اعتراضها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا لم تقم الجمعية بإزالة أسباب الاعتراض خلال الأجل الذي تحدده الجهة الإدارية عرضت النزاع على اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة[1].

---

(١) انظر المستشار د.عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون الإثبات – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد الإثبات " ص ٦٩ وما بعدها .

The Committee shall be concerned with examining the litigations that arise between the association and the administrative authority to be settled amicably.The committee's meeting shall only be valid with the attendance of its chairman and representative of each of the parties to litigation. The Committee shall issue its decision within sixty days from the date of submitting the litigation thereto, with the majority of votes. In case of equal voting, the chairman of the committee shall have the casting vote. The Executive regulations of this law shall indicate the other rules and procedures for the process of work in the committee. The Committee's decision shall be binding and enforceable if accepted by the two parties to litigation.The case concerning the litigation shall not be acceptable by the competent court, except after the issue of a decision by the committee in respect thereof, or after the lapse of the period of 60 days referred to. Filing the case shall be within sixty days from the date of issuing the decision or the lapse of this period in accordance with the procedures prescribed for bringing the case.

Article 8 : Subject to the provision of paragraph III of Article-6 of this law, the administrative authority shall have the right to object to whatever it considers as violating the law in the association's statute, or as regards the founders. This shall not prevent its obligation to record the association in the register provided for the purpose within the period indicated in Article 6 of the present Law. The administrative authority, if it sees necessary to raise an objection, shall notify the association of the reasons of its objection, via registered mail with delivery return. If the association fails to remove the causes of the objection within the period specified by the administrative authority, the latter shall then raise the litigation to the committee prescribed in the preceding Article[1].

---

[1] Refer to Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of the Explanation of the Law of Substantiation - Detailed Explanation of each Article of the Substantiation Law per se" PP. 69 .

وعند رفع الدعوى بشأن الاعتراض أمام المحكمة المختصة – بمراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة (٧) من هذا القانون – يكون للجهة الإدارية أن تطلب من المحكمة المختصة على وجه الاستعجال الحكم بإزالة أسباب المخالفة مع استمرار الجمعية فى نشاطها ، أو بوقف نشاط الجمعية مؤقتاً لحين الفصل فى موضوع الدعوى. وتقوم الجهة الإدارية بالتأشير بمنطوق الحكم على هامش قيد الجمعية فى السجل الخاص.

مادة ٩– لكل ذي شأن حق الإطلاع على ملخص قيد النظام الأساسي للجمعية والحصول على صورة منه مصدق عليها بمطابقتها للأصل بعد أداء الرسم الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يزيد على عشرين جنيهاً ، تؤول حصيلته إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

مادة ١٠ – يتبع فى تعديل النظام الأساسي للجمعية ذات الإجراءات المقررة بهذا الفصل لتأسيسها.

الفصل الثانى

أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها

مادة ١١– تعمل الجمعيات على تحقيق أغراضها فى الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وفقاً للقواعد والإجراءات التى يحددها القانون واللائحة التنفيذية ، ويجوز للجمعية – بعد أخذ رأى الاتحادات المختصة وموافقة الجهة الإدارية – أن تعمل فى أكثر من ميدان .

ويحظر إنشاء الجمعيات السرية ،كما يحظر أن يكون من بين أغراض الجمعية أن تمارس نشاطاً مما يأتى:

In case of bringing the case, concerning the objection, before the competent court - subject to the provisions of the last paragraph of Article 7 of the present law - the administrative authority shall have the power to request the competent court, summarily, to pronounce its ruling for removal of the causes of the violation, along with continuing, or suspending the association's activity temporarily pending a decision on the merits of the case.

The administrative authority shall mark an annotation of the court ruling, on the margin of the association's registration in the special book.

Article 9 : Whoever is concerned shall have the right of access to the summary of the registration of the Association's statute and to obtain a copy thereof, duly authenticated as a conforming and true copy of the original , upon the payment of the fees fixed in the executive regulations of the present Law up to and not exceeding twenty Egyptian pounds. The proceeds of these fees shall devolve upon the Assistance Fund of Non-governmental Associations and Institutions.

Article 10 : In amending the association's statute, the same procedures prescribed in this chapter for its foundation shall be followed.

Chapter 2

Purposes, Rights, and Obligations of Associations

Article 11: The associations work on achieving their purposes in different fields toward the development of society in accordance with the rules and procedures specified by the law and the executive regulations.

The association, after consulting the view of the competent federations and getting the approval of the administrative authority, may work in more than one field.The establishment of clandestine associations shall be prohibited. Including in the purposes of the association exercising one of the following activities shall also be prohibited:

١- تكوين السرايا أو التشكيلات العسكرية أو ذات الطابع العسكري.

٢- تهديد الوحدة الوطنية أو مخالفة النظام العام أو الآداب أو الدعوة إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

٣- أى نشاط سياسي تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية وفقاً لقانون الأحزاب ، و أى نشاط نقابي تقتصر ممارسته على النقابات وفقاً لقوانين النقابات.

٤- استهداف تحقيق ربح أو ممارسة نشاط ينصرف إلى ذلك ، ولا يعد اتباع الضوابط التجارية لتحقيق ناتج يساهم فى تحقيق أغراض الجمعية نشاطاً مخالفاً.

مادة ١٢- يجوز ندب العاملين المدنيين بالدولة للعمل فى الجمعيات لتقديم المعاونة اللازمة لأداء رسالتها وذلك بناء على طلب الجمعية.

ويصدر بالندب لمدة سنة قابلة للتجديد قرار من الوزير أو المحافظ المختص حسب الأحوال.

مادة ١٣ – مع عدم الإخلال بأية مزايا منصوص عليها فى قانون آخر ، تتمتع الجمعيات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالمزايا الآتية :

أ- الإعفاء من رسوم التسجيل والقيد التى يقع عبء أدائها على الجمعية فى جميع أنواع العقود التى تكون طرفاً فيها كعقود الملكية أو الرهن أو الحقوق العينية الأخرى ، وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات(١).

---

(١) انظر المستشار د.عبد الفتاح مراد " موسوعة قطاع الأعمال العام – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة " ص ٩٨ وما بعدها .

1.Forming military or militarised companies or formations.
2.Menacing national unity, violating public order or morals, or calling for discrimination between citizens on the basis of race, origin, colour, language, religion, or creed.
3.The exercise of any political activity restricted to political parties in accordance with the Law on Parties, and exercising any federationist activity restricted to the trade federations in accordance with the Trade Federations Law.
4.Pursuing profit making or exercising an activity aimed at this purpose. Following commercial controls to realize a yield contributing to the realization of the association's purposes shall not be considered a violating activity.

Article 12 : The civil servants of the State may be seconded to work in associations, giving them necessary support in performing their mission, upon the request of the association.

A decree of the competent minister or governor, as the case may be,shall be issued concerning secondment for a period of one renewable year.

Article 13 : Without derogation to any benefits prescribed in another law, the associations that are subject to the provisions of this law shall enjoy the following privileges:

a. Exemption from registration and booking fees which are payable by the association in all types of contracts where it is a party thereto , such as the ownership or mortgage contracts, or other real rights, as well as fees for legalizing the signatures [1].

---

[1] Refer to Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of Public Enterprise Sector - Detailed Explanation of each Article of the Law per se and the Complementary Laws Thereto" PP 98 .

ب- الإعفاء من ضرائب ورسوم الدمغة المفروضة حالياً والتى تفرض مستقبلاً على جميع العقود والتوكيلات والمحررات والأوراق المطبوعة والسجلات وغيرها.

ج- الإعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على ما تستورده من عدد وآلات وأجهزة وأدوات ولوازم إنتاج وكذا على ما تتلقاه من هدايا وهبات ومعونات من الخارج ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشئون الاجتماعية وعرض وزير المالية ، وبشرط أن تكون هذه الأشياء لازمة لنشاطها الأساسي. ويحظر التصرف فى الأشياء المعمرة منها التى تحدد بقرار من وزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية ، وذلك قبل مرور خمس سنوات ما لم تدفع عنها الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة .

د- إعفاء العقارات المبنية المملوكة للجمعية من جميع الضرائب العقارية.

هـ- تمنح تخفيضاً مقداره (٢٥٪) من أجور نقل المعدات والآلات على السكك الحديدية.

و- سريان تعريفة الاشتراكات والمكالمات التليفونية الخاصة المقررة للمنازل، ويصدر بتحديد الجمعيات التى تسرى عليها هذه التعريفة قرار من الجهة الإدارية.

ز- تمنح تخفيضاً مقداره (٥٠٪) من استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي التى تقوم بإنتاجها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وأية جهة حكومية .

ح- اعتبار التبرعات التى تقدم للجمعيات تكليفاً على دخل المتبرع بما لا يزيد على (١٠٪) منه .

b. Exemption from the taxes and stamp duty currently imposed and to be imposed in future on all contracts, delegations, correspondence, printed matter, registers, and others.

c. Exemption from customs taxes and other duties imposed on the association's imports of tools, machines, equipment, apparatuses, Articles, and production requisites, as well as the presents, donations, gifts, and assistance received from abroad, by virtue of a decree of the Prime Minister on the basis of a proposal of the Minister of Social Affairs and recommendation of the Minister of Finance, provided these objects are necessary for its basic activity. Disposing of durable objects as specified by decree of the Minister of Social Affairs in agreement with the Minister of Finance before the lapse of five years, shall be prohibited, unless the customs taxes and dues payable thereon are settled.

d. Exempting the built realties owned by the association from all real taxes.

e. A reduction of (25%) of the costs of transport of equipment and machines, by railways, shall be granted.

f. Applying the special telephone tariff of subscriptions and calls as prescribed for homes. A decree of the administrative authority shall be issued specifying the associations to which this tariff shall apply.

g. A reduction of (50%) on the consumption of water, electricity and natural gas as produced by public organizations, public sector companies, or any governmental authority, shall be granted.

h. Considering the donations extended to the associations, as a commission on the income of the donor up to and not exceeding (10%) thereof.

مادة ١٤- لكل عضو حق الانسحاب من الجمعية فى أى وقت يشاء على أن يخطر الجمعية بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ولا يخل ذلك بحق الجمعية فى مطالبته بما قد يكون يستحق عليه أو بأموالها لديه.

مادة ١٥- للجمعية الحق فى تملك العقارات بما يمكنها من تحقيق أغراضها مع مراعاة أحكام القوانين التى تنظم تملك الأجانب للعقارات.

مادة ١٦- يجوز للجمعية أن تنظم أو تشترك أو تنتسب إلى ناد أو جمعية أو هيئة أو منظمة مقرها خارج جمهورية مصر العربية وتمارس نشاطاً لا يتنافى مع أغراضها بشرط إخطار الجهة الإدارية بذلك ، ومضى ستين يوماً من تاريخ الإخطار دون اعتراض كتابي منها.

مادة ١٧- للجمعية الحق فى تلقى التبرعات ، ويجوز لها جمع التبرعات من الأشخاص الطبيعيين ومن الأشخاص الاعتبارية بموافقة الجهة الإدارية على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وفى جميع الأحوال لا يجوز لأية جمعية أن تحصل على أموال من الخارج سواء من شخص مصري أو شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها فى الداخل،ولا أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات فى الخارج إلا بإذن من وزير الشئون الاجتماعية.

وذلك كله فيما عدا الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية.

مادة ١٨- يجوز للجمعية ، فى سبيل تحقيق أغراضها ودعم مواردها المالية، أن تقيم المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية.

Article 14 : Each member shall have the right to withdraw from the association at any time he wishes, provided he shall notify the association of his decision via registered letter with delivery return. This shall not derogate the right of the association to claim its dues as payable thereby or its funds therewith.

Article 15 : The association shall have the right to possess realties that enable it to realize its purposes subject to the provisions of the laws organizing the possession of realties by aliens.

Article 16 : The association may join, participate with or be affiliated to a club, association, authority or organization whose head office is located outside the Arab Republic of Egypt, and to exercise an activity that does not contradict with its purposes provided it shall notify the administrative authority thereof, and that a period of sixty days from the date of the notification shall lapse without a written objection therefrom.

Article 17 : The association shall have the right of receiving donations. It may collect donations from natural and juridical persons with the approval of the administrative authority in the way specified by the executive regulations of the present Law.

In all cases no association shall collect funds from abroad, whether from an Egyptian or foreign person, or a foreign agency or its representative inland. Neither shall it forward anything of the foregoing to persons or organizations abroad except with the permission of the Minister of Social Affairs, except the scientific and technical books, magazines, publications, and brochures.

Article 18:The Association, toward realizing its purposes and strengthening its financial resources, may set up service and productive projects, parties and fairs as well as exhibitions and sporting matches.

مادة ١٩– على الجمعية أن تحتفظ في مركز إدارتها بالوثائق والمكاتبات والسجلات الخاصة بها، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون هذه السجلات، وكيفية إمساكها واستعمالها والبيانات التى تحتوى عليها[1].

ويجب ختم هذه السجلات من الجهة الإدارية قبل استعمالها .

مادة ٢٠– لكل عضو من أعضاء الجمعية حق الإطلاع على سجلات الجمعية. كما يجوز للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الشئون الاجتماعية ولممثلي الاتحاد المختص دخول مقر الجمعية أو فروعها بغرض الإطلاع على سجلاتها وفقاً للإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٢١– يكون لكل جمعية ميزانية سنوية ، وعليها أن تدون حساباتها فى دفاتر يبين فيها على وجه التفصيل مصروفاتها وإيراداتها بما فى ذلك التبرعات ومصدرها.

وإذا جاوزت المصروفات أو الإيرادات عشرين ألف جنيه وجب على مجلس الإدارة عرض الحساب الختامي على أحد المحاسبين المقيدين بجدول المراجعين الحسابيين مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له لفحصه وتقديم تقرير عنه قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل.

وتعرض الميزانية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات فى مقر الجمعية قبل انعقاد جمعيتها العمومية بثمانية أيام على الأقل ، وتظل كذلك حتى يتم التصديق عليها، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون كيفية عرض هذه المستندات.

---

(١) انظر المستشار د.عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح القانون المدني – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون المدني " ص ٧٨ وما بعدها .

Article 19: The association shall keep and maintain at its administrative center its documents, correspondence, and registers. The executive regulations of the present Law shall specify those registers, the method of keeping them, their use, and the data comprised therein(1).

The administrative authority shall stamp those registers before their use.

Article 20: Each member of the association shall have the right of access to the registers of the association.

The officials to be specified by a decree of the Minister of Social Affairs, and the representatives of the competent Federation may have admittance to the head office or branches of the association for the purpose of reviewing its registers in accordance with the procedures specified by the Executive regulations of the present Law.

Article 21: Each association shall have an annual balance sheet. It shall record its accounts in books showing in detail its expenditures and revenues, including the donations and their source. If the expenses or revenues exceed twenty thousand Egyptian Pounds, the board of directors shall submit its final account to an accountant recorded in the Accounting Auditors Register, coupled with the relevant supporting documents to examine it and submit a report thereon at least one month before holding the General Assembly meeting.

The balance sheet, the report of the Board of Directors, and the Auditor's report shall be submitted at the Head Office of the Association at least eight days before holding its General Assembly. It shall remain like this until it is approved. The Executive regulations of the present Law shall indicate the method of displaying these documents.

---

(1) Refer to Coun. Dr. Abd-El Fattah Mourad "Encyclopedia of the Explanation of the Civil Law- Detailed Explanation of each Article of the Civil law per se" PP 78 .

مادة ٢٢- تلتزم الجمعية بأن تودع لدى أحد البنوك أو صندوق التوفير أموالها النقدية بالاسم الذي قيدت به.

وعلى الجمعية أن تنفق أموالها فيما يحقق أغراضها ، ولها أن تستثمر فائض إيراداتها على نحو يضمن لها الحصول على مورد ثابت أو أن تعيد توظيفها فى مشروعاتها الإنتاجية و الخدمية.

وفى جميع الأحوال يمتنع على الجمعية الدخول فى مضاربات مالية ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحوال والشروط التى يجوز بمقتضاها استثمار أموال الجمعية.

مادة ٢٣- فى الأحوال التى تصدر فيها الجمعية قراراً ترى الجهة الإدارية أنه مخالف للقانون أو لنظامها الأساسي يكون لهذه الجهة أن تطلب من الجمعية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول سحب القرار ، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ إفادتها به وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٣٨) من هذا القانون ، فإذا لم تقم الجمعية بسحبه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارها ، كان للجهة الإدارية أن تعرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون ، ويكون رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة بمراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٧) المشار إليها.

Article 22 : The association shall be bound to deposit its cash funds with a bank or a saving fund, in the name by which it was registered.
The association shall spend its funds in the way realizing its purposes.It may invest its surplus revenues in a way securing a constant source of revenue, or reinvest them in its productive and service projects.
In all cases, the association shall be prohibited to join in speculations. The executive regulations of the present Law shall indicate the conditions and situations where the association's funds and property may be invested accordingly.
Article 23 : In the cases where the association issues a decision the administrative authority regards to be in violation of the law or its statute, this authority may require the association via registered letter with delivery return to withdraw the decision within ten days from the date it is notified thereof, in accordance with paragraph III of Article (38) of the present Law. In case the association fails to withdraw same within fifteen days from the date it is notified thereof, the administrative authority may refer the issue to the committee prescribed in Article (7) of the present Law.Filing the action with the competent court, shall be subject to the provision of the last paragraph of the said Article (7).

الفصل الثالث

أجهزة الجمعية

الجمعية العمومية

مادة ٢٤– تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين الذين مضت على عضويتهم ستة أشهر على الأقل وأوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم وفقاً للنظام الأساسى للجمعية[1].

مادة ٢٥– تنعقد الجمعية العمومية بدعوة كتابية لكل من أعضائها الذين لهم حق الحضور ، يبين فيها مكان الاجتماع وموعده وجدول الأعمال ، وتوجه هذه الدعوة من :

أ– مجلس الإدارة.

ب– من يفوضه (٢٥٪) من عدد الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية.

ج– المفوض المعين طبقاً للمادة (٤٠) من هذا القانون.

د– الجهة الإدارية إذا رأت ضرورة لذلك.

مادة ٢٦– تنعقد الجمعية العمومية فى مقر المركز الرئيسي للجمعية ، كما يجوز لها أن تنعقد فى أى مكان آخر يحدد فى الدعوة المرفق بها جدول الأعمال وترسل نسخة من الأوراق المطروحة على الجمعية العمومية إلى الجهة الإدارية وإلى الاتحاد الذي تكون الجمعية منضمة إليه قبل الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل وللاتحاد أن يندب عنه من يحضر الاجتماع.

---

(١) انظر المستشار د.عبد الفتاح مراد " موسوعة الصيغ القانونية للدعاوى والأوراق القضائية " ص ٣٥ وما بعدها .

Chapter - 3

Agencies of the Association

General Assembly

Article 24 :The General Assembly shall be formed of all active members who have been in its membership for at least six months, and fulfilled the obligations imposed thereon in accordance with the association's statute [1].

Article 25 : The General Assembly shall convene upon sending a written call to each of its members who have the right to attend. The call to the meeting shall indicate the date, venue, and agenda of the assembly. It shall be addressed by

a) The board of directors;

b) The member mandated by (25%) of the number of members who have the right to attend the General Assembly;

c) The mandatory appointed according to Article 40 of the present Law;

d) The administrative authority which decides the necessity of holding the general assembly.

Article 26 : The general assembly shall convene at the head office of the association. It may also convene at any other place specified in the call to the meeting to which the agenda is attached. A copy of the papers tabled before the General Assembly shall be sent to the Administrative Authority and to the Federation to which the association is attached, at least fifteen days before convening the Assembly. The Federation may delegate its assignee to attend the meeting.

---

[1] Refer to **Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae and Judicial Instruments"** PP 35.

ويجوز للجمعية العمومية النظر فى غير المسائل الواردة فى جدول الأعمال بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضائها.

ويجب إبلاغ كل من الجهة الإدارية والاتحاد المختص بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاده .

مادة ٢٧- يجب دعوة الجمعية العمومية لاجتماع عادى مرة كل سنة على الأقل خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للجمعية ، وذلك للنظر فى الميزانية والحساب الختامي وتقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة وتقرير مراقب الحسابات، ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلاً من الذين زالت أو انتهت عضويتهم ، ولتعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه ولغير ذلك مما يرى مجلس الإدارة إدراجه فى جدول الأعمال ، كما يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتماع عادى كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وتدعى الجمعية العمومية لاجتماعات غير عادية للنظر فى تعديل النظام الأساسي للجمعية أو حلها أو اندماجها فى غيرها أو عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة أو لغير ذلك من المسائل التى يحدد النظام الأساسي للجمعية وجوب نظرها فى اجتماع غير عادى.

مادة ٢٨- يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، فإن لم يتكامل العدد أجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد خلالها مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول تبعاً لما يحدده النظام الأساسي للجمعية ، ويكون الانعقاد فى هذه الحالة صحيحاً إذا حضره — بأنفسهم — عدد لا يقل عن عشرة فى المائة من الأعضاء أو عشرين عضواً أيهما أقل بحيث لا يقل عدد الحاضرين فى الحالة الأولى عن خمسة أعضاء.

The general assembly may discuss issues other than those included in the agenda, with the approval of the absolute majority of the number of its members.
Both the administrative authority and the competent Federation shall be notified with a copy of the minutes of the general assembly within thirty days from the date of its convention.
Article 27: An ordinary meeting of the general assembly shall be called at least once a year, within four months following the end of the association's financial year, to consider the balance sheet and the final account, the board of directors' report on the year's work, and the auditor's report. The Assembly shall also elect the board members who will replace those whose membership is terminated or removed, appoint the auditor and fix his fees, and discuss other issues the Board of Directors decides to include in the agenda. An ordinary meeting of the general assembly may also be called whenever considered necessary.
Extraordinary meetings of the general assembly shall also be called to consider amending the statute of the association, dissolve or merge the association with another, remove all or some of the board members, or such other issues as specified in the association's statute that they need to be considered in an extraordinary meeting.
Article 28 : The meeting of the general assembly shall be considered valid with the attendance of the absolute majority of its members. In case the number is found incomplete, the meeting shall be put off to another session to be held within a period of at least one hour or at most fifteen days from the date of the first meeting, as specified by the association's statute.
The meeting ,in this case, shall be valid if attended personally by a number of not less than ten percent of the members or by twenty members, whichever is less, provided the attending number in the first case shall not be less than five members.

مادة ٢٩– لعضو الجمعية العمومية أن ينيب عنه كتابة عضواً آخر يمثله فى حضور الجمعية العمومية وفقاً للقواعد التى يقررها النظام الأساسي للجمعية ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد.

مادة ٣٠– لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك فى التصويت إذا كانت له مصلحة شخصية فى القرار المعروض وذلك فيما عدا انتخاب أجهزة الجمعية.

مادة ٣١– تصدر قرارات الجمعية العمومية العادية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين[1].

وتصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء الجمعية ما لم ينص النظام الأساسى على أغلبية أكبر.

مجلس الإدارة

مادة ٣٢– يكون لكل جمعية مجلس إدارة يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على خمسة عشر وفقاً لما يحدده النظام الأساسي ، تنتخبهم الجمعية العمومية لدورة مدتها ست سنوات ، على أن يجرى تجديد انتخاب ثلث أعضاء المجلس بدلاً ممن تنتهي عضويتهم بطريق القرعة كل سنتين.

ويجب فى الجمعيات التى يشترك فى عضويتها أجانب أن تكون نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية مماثلة على الأقل لنسبتهم إلى مجموع الأعضاء المشتركين فى الجمعية. ويكون تعيين أول مجلس إدارة عن طريق جماعة المؤسسين لمدة أقصاها ثلاث سنوات.

---

[1] انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩وحتى الآن – عشرة أجزاء الجزء الثانى ص ٧٥ وما بعدها .

Article29: A member of the general assembly is entitled to delegate in writing another member to represent him in attending the general assembly in accordance with the rules specified in the association's statute. A member shall not represent more than one member.

Article 30: A member of the general assembly shall not participate in voting if he has a personal interest in the decision tabled for discussion, with the exception of electing the agencies of the association.

Article 31: The decisions of the ordinary general assembly shall be issued with the absolute majority of the attending members[1].

The decisions of the extraordinary general assembly shall be issued with the absolute majority of the number of the association's members, unless a greater majority is specified in the statute.

The Board of Directors

Article 32: Every association shall have a board of directors made up of an odd number of not less than five and not more than fifteen members as specified in the statute. The board members shall be elected for a session of a six-year term, provided one third of the board members shall be re-elected instead of those whose membership expires by lot drawing every two years.

In associations comprising aliens in their membership, the proprortion of the board members enjoying the nationality of the Arab Republic of Egypt shall be at least equal to that of them in proportion to the total number of members participating in the association.

The first board of directors shall be appointed by the group of founders for a term of at most three years.

---

[1] Refer to Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment thereof in 1979 until now, the methods of control of the constitutionality of laws in Egypt and the Arab States and the Comparative law" PP 75 .

مادة ٣٣- يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس إدارة الجمعية أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية ، ويحدد النظام الأساسي للجمعية الشروط الأخرى.

مادة ٣٤- يجب على مجلس الإدارة عرض قائمة بأسماء المرشحين لعضوية المجلس بمقر الجمعية فى اليوم التالى لقفل باب الترشيح ، وإخطار الجهة الإدارية بالقائمة خلال الثلاثة أيام التالية لذلك وقبل موعد إجراء الانتخابات بستين يوماً على الأقل.

وللجهة الإدارية ولكل ذي شأن إخطار الجمعية خلال السبعة الأيام التالية لعرض القائمة أو الإخطار بها ، بحسب الأحوال ، بمن يرى استبعاده لعدم توافر شروط الترشيح ، فإذا لم يثبت تنازله عن الترشيح خلال سبعة أيام من تاريخ إخطار الجمعية ، كان للجهة الإدارية ولذي الشأن عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون ، وذلك خلال السبعة الأيام التالية لانقضاء الميعاد الأخير.

ويتعين على اللجنة أن تصدر قرارها خلال العشرة الأيام التالية لتاريخ العرض عليها ، ويكون للجهة الإدارية ولذي الشان رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة خلال السبعة الأيام التالية لصدور قرار اللجنة أو انقضاء المدة المحددة لإصداره ، وتفصل المحكمة فى الدعوى قبل الموعد المحدد للانتخابات.

مادة ٣٥- يحظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة الجمعية وبين العمل فى الجهة الإدارية أو غيرها من الجهات العامة التى تتولى الإشراف أو التوجيه أو الرقابة على الجمعية أو تمويلها ، ما لم يرخص رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه بذلك لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.

Article 33:A nominee to the Board of the association shall be enjoying his civil rights.The other conditions shall be specified in the association's statute.

Article 34: The Board of Directors shall display a list of the nominees to the Board membership, at the head office of the association, on the day following the closure of the nomination door.

The Board shall also provide the administrative authority with the list of the nominees within three days from closing the nomination door, and sixty days at least prior to the elections date.

Within seven days from submitting or notifying the list, as the case may be, the administrative authority and every concerned party may notify the association of the person decided to be removed for non-fulfilling the nomination requirements. If it is established he has not given up his nomination within seven days from the date of notifying the association, the administrative authority and every concerned parties may lay the subject before the committee prescribed in Article No. 7 of the present Law within seven days from the lapse of the last date.

The committee shall issue its decision within ten days from submitting the subject thereto it.

The administrative authority and all concerned parties shall file the action with the competent court within seven days from issuing the committee's decision or from the lapse of the period specified for issuing same.The court shall decide the case ahead of the date specified for the elections.

Article 35: Combining the membership of the association's board of directors and work with the administrative authority or other public authorities that are charged to supervise, guide, or exercise control over the association or its funding, shall be prohibited, unless this is authorized by the Prime Minister or his mandated assignee for reasons connected with public interest.

ولا يسرى هذا الحظر على الجمعيات التى تقتصر العضوية فيها على العاملين بإحدى الجهات المذكورة.

مادة ٣٦- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالجمعية بأجر.

مادة ٣٧- يتولى مجلس إدارة الجمعية إدارة شئونها ، وله فى سبيل ذلك القيام بأي عمل من الأعمال عدا تلك التى ينص هذا القانون أو النظام الأساسي للجمعية على ضرورة موافقة الجمعية العمومية عليها قبل إجرائها.

ويكون لمجلس الإدارة رئيس يمثل الجمعية أمام القضاء وقبل الغير.

مادة ٣٨- يجب أن ينعقد مجلس إدارة الجمعية مرة كل ثلاثة شهور على الأقل ، ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه[1].

وتصدر قراراته بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين ما لم ينص النظام الأساسي على أغلبية أكبر ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وعلى مجلس الإدارة إفادة الجهة الإدارية بالقرارات التى تصدر عنه أو عن الجمعية العمومية وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها.

مادة ٣٩- يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً للجمعية من أعضائه أو من غيرهم . ويحدد قرار التعيين أعمال الإدارة التى يختص بها والمقابل الذي يستحقه.

مادة ٤٠- مع مراعاة أحكام النظام الأساسي للجمعية ، إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يكفى لانعقاده صحيحاً ، جاز لوزير الشئون الاجتماعية عند الضرورة ، بعد أخذ رأى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية . أن يعين بقرار مسبب مفوضاً من بين الأعضاء الباقين أو من غيرهم ، تكون له اختصاصات مجلس الإدارة .

---

(١) انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ " ص ٣٢ وما بعدها .

This ban shall not apply to associations whose membership is restricted to workers in one of the said agencies.

Article 36: Combining the board membership and working for a pay with the association shall not be allowed.

Article 37: The board of the Association shall run its affairs. Toward that, it shall carry out any work except that which the law or the statute of the association provide for the mandatory approval of the general assembly before its execution.

The Board of Directors shall have a chairman representing the association before the judiciary and vis-a-vis third parties.

Article 38: The board of the association shall meet at least once every three months.The board meeting shall not be valid except with the attendance of the majority of its members [1].

The board's decisions shall be issued with the approval of the absolute majority of the number of its attending members unless a greater majority is required by the statute. In case of equal voting, the chairman shall have the casting vote.

The board of directors shall inform the administrative authority of the decisions issued thereby or the resolutions issued by the general assembly within thirty days from the date of their issue.

Article 39 : The board of directors may appoint a director for the association from among its members or from elsewhere. The appointment decision shall specify the management activities with which he will be concerned and the remuneration payable thereto.

Article 40 : Subject to the provisions of the statute of the association, if the number of the board members becomes inadequate for holding a valid meeting, the Minister of Social Affairs may, if necessary and after consulting the view of the General Federation of Associations and Non-Governmental Institutions, appoint, with a substantiated decision, a mandatory from among the rest of the members or others, who shall have the terms of reference of the board of directors.

---

(1) Refer to **Coun. Dr. Abd- El Fattah Mourad "Constrictive Decrees Regarding Travel, disposal and attachment mandates"** PP 32 .

وعلى المفوض دعوة الجمعية العمومية خلال ستين يوماً لانتخاب مجلس إدارة جديد وإلا اعتبرت مدعوة إليه بحكم القانون يوم الجمعة التالى لفوات الميعاد المشار إليه ، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون أوضاع هذا الاجتماع.

وتنتهي مهمة المفوض بانتخاب مجلس الإدارة الجديد.

الفصل الرابع

حل الجمعيات

مادة ٤١- يجوز بقرار من الجمعية العمومية غير العادية حل الجمعية وفقاً للقواعد المقررة فى نظامها الأساسى ، ويجب أن يتضمن قرار الحل تعيين مصف أو أكثر وتحديد مدة التصفية وأتعاب المصفى.

مادة ٤٢- يكون حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الإجتماعية ، بعد أخذ رأى الاتحاد العام وبعد دعوة الجمعية لسماع أقوالها ، فى الأحوال الآتية :

١- التصرف فى أموالها أو تخصيصها فى غير الأغراض التى أنشئت من أجلها.

٢- الحصول على أموال من جهة خارجية أو إرسال أموال إلى جهة خارجة بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٧) من هذا القانون.

٣- ارتكاب مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام والآداب.

٤- الانضمام أو الاشتراك أو الانتساب إلى ناد أو جمعية أو هيئة أو منظمة مقرها خارج جمهورية مصر العربية بالمخالفة لحكم المادة (١٦) من هذا القانون[1].

---

(١) انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات " ص ٩٨ وما بعدها .

The mandatory shall call a meeting of the general assembly within sixty days to elect the new board of directors, otherwise the assembly shall be considered invited to convene ipso jure , on the Friday following the lapse of the aforementioned date.The executive regulations of the present law shall regulate the conditions of that meeting.
The mission of the mandatory shall terminate with the election of the new board of directors.

Chapter - 4

Dissolution of Associations

Article 41:A resolution of the extraordinary general assembly may be issued dissolving the association in according to the rules prescribed in its statute. The resolution concerning its dissolution shall comprise the appointment of one or more liquidators, and specifiying the liquidation period and the liquidator's remuneration.
Article 42: The Association shall be dissolved with a substantiated decision of the Minister of Social Affairs, after consulting the view of the General Federation and calling the Association for hearing its statements in the following cases:
1.Disposing of its property and funds or appropriating same for other than the purposes it was established for.
2.Acquiring funds from, or sending funds to a foreign agency, in violation of the provision of paragraph II of Article (17), of the present Law.
3.Committing a serious violation of the law, or the public order or morals.
4. Joining, participating in, or affiliating to a club, association, authority, or organization whose seat is located outside the Arab Republic of Egypt in violation of the provision of Article (16) of the present Law[1].

---

(1) Refer to **Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad** " Explanation of the Crimes of Tax Evasion in the Laws on Income Tax , Uniform Tax , Customs Law and Sales Tax Law " PP 98

٥- ثبوت أن حقيقة أغراضها استهداف أو ممارسة نشاط من الأنشطة المحظورة في المادة (١١) من هذا القانون .

٦- القيام بجمع تبرعات بالمخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة (١٧) من هذا القانون .

ويتعين أن يتضمن قرار الحل تعيين مصف أو أكثر لمدة وبمقابل يحددهما .

ولوزير الشئون الاجتماعية أن يصدر قراراً بإلغاء التصرف المخالف أو بإزالة سبب المخالفة أو بعزل مجلس الإدارة أو بوقف نشاط الجمعية ، وذلك في أي من الحالتين الآتيتين:

١- عدم انعقاد الجمعية العمومية عامين متتاليين أو عدم انعقادها بناء على الدعوة لانعقادها تنفيذاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (٤٠) من هذا القانون.

٢- عدم تعديل الجمعية نظامها وتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون.

كما يجوز لوزير الشئون الاجتماعية الاكتفاء بإصدار أي من القرارات المذكورة في الفقرة السابقة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى ، وذلك بدلاً من حل الجمعية. ولكل ذي شأن الطعن على القرار الذي يصدره وزير الشئون الاجتماعية أمام محكمة القضاء الإداري وفقاً للإجراءات والمواعيد المحددة لذلك ، ودون التقيد بأحكام المادة (٧) من هذا القانون ، وعلى المحكمة أن تفصل في الطعن على وجه الاستعجال وبدون مصروفات.

ويعتبر من ذوي الشأن في خصوص الطعن أي من أعضاء الجمعية التي صدر في شأنها القرار.

مادة ٤٣- في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا انقضت المدة المحددة للتصفية دون تمامها جاز مدها لمدة واحدة أخرى بقرار من الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، وإلا تولت الجهة الإدارية إتمام التصفية.

5.Establishing that the underlying purposes thereof are targeting or exercising one of the activities banned in Article (11) of the present Law.
6.Collecting donations in violation of the provision of Article (17) paragraph I, of the present Law.
The resolution in respect of the to dissolution of the association shall comprise the appointment of one or more liquidators for a period and remuneration to be specified thereby. The Minister of Social Affairs shall be empowered to issue a decree revoking the violating disposal, removing the cause of violation, discharging the board of directors, or halting the activity of the Association, in either of the following two cases:
1.Non-convening the General Assembly for two successive years, or failure to convene when called to meet in implementation of the provision of Article (40) paragraph II of the present Law.
2.Failure to amend the Association's statute and harmonize its situations in accordance with the provisions of the present Law.
The Minister of Social Affairs may content himself with issuing any of the decisions set forth in the preceding paragraph in the cases prescribed in paragraph I, instead of dissolving the association. All concerned party may contest the decision issued by the Minister of Social Affairs before the Administrative Court, in accordance with the procedures and dates specified therefor, without restriction by the provisions of Article (7) of the present Law.The court shall summarily decide on the contestation without expenses.In connection with the contestation, any member of the Association in respect of which the decision is issued shall be considered a concerned party.
Article 43 : In the cases prescribed in the two precedin Articles, if the period specified for liquidation elapses without fulfilling this liquidation, it may be extended for another period by decision from the General Federation For Associations and Non-Governmental Institutions, otherwise the administrative authority shall complete the liquidation process.

مادة ٤٤- يجب على القائمين على إدارة الجمعية المنحلة وموظفيها المبادرة بتسليم أموال الجمعية وجميع المستندات والسجلات والأوراق الخاصة بها إلى المصفى بمجرد طلبها ، ويمتنع عليهم كما يمتنع على الجهة المودع لديها أموال الجمعية والمدينين لها التصرف فى أى شأن من شئونها أو أموالها أو حقوقها إلا بأمر كتابي من المصفى.

مادة ٤٥- يقوم المصفى بعد تمام التصفية بتوزيع ناتجها وفقاً للأحكام المقررة فى النظام الأساسي للجمعية.

فإذا لم يوجد نص فى هذا النظام أو استحال تطبيق ما ورد به آل ناتج التصفية إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنصوص عليه فى الباب الرابع من هذا القانون .

مادة ٤٦ - تختص المحكمة الإبتدائية التى يقع فى دائرتها مقر الجمعية دون غيرها بالفصل فى الدعاوى التى ترفع من المصفى أو عليه.

مادة ٤٧- مع مراعاة حكم المادة (٤٤) من هذا القانون ، يحظر على أعضاء الجمعية المنحلة و أى شخص أخر قائم على إدارتها مواصلة نشاطها أو التصرف فى أموالها ، كما يحظر على كل شخص الاشتراك فى نشاط أية جمعية تم حلها.

الفصل الخامس

الجمعيات ذات النفع العام

مادة ٤٨- تخضع الجمعيات ذات النفع العام فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا الفصل للأحكام المقررة فى شأن الجمعيات.

Article 44: Those in charge of managing the dissolved association, and its employees, shall proceed with delivering the funds and property of the association and all documents, registers, and papers related thereto, to the liquidator upon requesting them.They, as well as the agency where the association's funds are deposited, and its debtors, shall not dispose of any of its affairs, funds; properties, or rights without a written order from the liquidator.

Article 45 : The liquidator, after completing the dissolution, shall distribute its proceeds according to the provisions prescribed in the statute of the association.

If there is no text in the statute, or it becomes practically difficult to apply the prescribed contents thereof, the proceeds of the liquidation shall devolve to the Assistance Fund of Non-governmental Associations and Institutions as prescribed in Part IV of the present Law.

Article 46 : The Court of First Instance within the circuit of which the head office of the association is located shall alone be concerned with examining and deciding on the cases to be brought by or against the liquidator.

Article 47 : Subject to the provision of Article 44 of the present Law, the members of the dissolved association and any other person in charge of its administration shall be prohibited to continue its activity or dispose of its funds and property. Every person shall also be prohibited to participate in the activity of any association that is already dissolved.

Chapter 5
Associations of Public Benefit

Article 48: Associations of public benefit shall be subject to the provisions prescribed for associations, where no other provision is prescribed in this chapter.

مادة ٤٩– كل جمعية تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة عند تأسيسها أو بعد تأسيسها يجوز إضفاء صفة النفع العام عليها بقرار من رئيس الجمهورية ، وذلك بناء على طلب الجمعية أو بناء على طلب الجهة الإدارية أو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية وموافقة الجمعية فى الحالين.ويكون إلغاء صفة النفع العام بقرار من رئيس الجمهورية. ويجوز اندماج الجمعيات ذات النفع العام فى بعضها بموافقة الجهة الإدارية ، بعد أخذ رأى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، على أنه لا يكون الاندماج بين جمعيات النفع العام وغيرها من الجمعيات التى لم تضف عليها صفة النفع إلا بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة ٥٠– تحدد بقرار من رئيس الجمهورية امتيازات السلطة العامة التى تتمتع بها الجمعيات التى تضفي عليها صفة النفع العام ، وعلى وجه الخصوص عدم جواز الحجز على أموالها كلها أو بعضها ، وعدم جواز اكتساب تلك الأموال بالتقادم ، وإمكانية نزع الملكية للمنفعة العامة لصالحها تحقيقاً للأغراض التى تقوم عليها الجمعية.

مادة ٥١– يجوز لوزير الشئون الاجتماعية أن يعهد إلى إحدى الجمعيات ذات النفع العام بإدارة مؤسسة تابعة للوزارة أو لغيرها من الوزارات أو الوحدات المحلية بناء على طلبها أو تنفيذ بعض مشروعاتها أو برامجها وفى هذه الحالة تعتبر أموال الجمعية أموالاً عامة.

مادة ٥٢– تخضع الجمعيات ذات النفع العام لرقابة الجهة الإدارية وتتناول الرقابة فحص أعمال الجمعية بما فى ذلك تلك المتعلقة بالمشروع المسند إليها

Article 49 : Every association seeking to realize a general interest upon or after its foundation, may be vested with the quality of public benefit, by virtue of a decree of the President of the Republic, upon the request of the association, or of the administrative authority or the General Federation For Associations and Non-governmental Institutions, and the approval of the association in both cases.

Abolishing the quality of public benefit shall be through a decree of the President of the Republic.

Associations of public benefit may be merged together with the approval of the administrative authority after consulting the view of the General Federation For Associations and Non-governmental Institutions, provided the merger between associations of public benefit and other associations which have not been vested with the quality of benefit shall only be through a decree of the President of the Republic.

Article 50 : A decree of the President of the Republic shall specify the public authority privileges as enjoyed by associations that are vested with the quality of public interest, particularly the immunity of their property and funds from sequestration, wholly or partially, the inadmissibility of acquiring these funds and property by prescription, and the possibility of expropriation for public benefit in their favour toward realizing the purposes for which the association is established.

Article 51 : The Minister of Social Affairs may assign to an association of public benefit the task of running an institution affiliated to the Ministry or to the other ministries or local government units, upon their request, or implementing some of their projects or plans. In which case, the funds and property of the association shall be considered public funds.

Article 52: The associations of public benefit shall be subject to the administrative authority's control comprising .

والتحقق من مطابقتها للقوانين واللوائح والنظام الأساسي للجمعية.ويتولى هذه الرقابة مفتشون يعينهم وزير الشئون الاجتماعية[١].

مادة ٥٣- إذا تبين للجهة الإدارية وقوع أخطاء جسيمة تؤثر على تحقيق الجمعية ذات النفع العام لأغراضها أو ممارستها لأنشطتها أو تنفيذها لما عهد إليها به من برامج أو مشروعات ، كان لوزير الشئون الاجتماعية اتخاذ أحد الإجراءات الآتية:

أ- وقف نشاط المشروع المسند إلى الجمعية مؤقتاً إلى حين إزالة المخالفات.

ب- سحب المشروع المسند إلى الجمعية.

ج- عزل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مفوض إلى حين دعوة الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تعيينه لانتخاب مجلس إدارة جديد، وذلك بعد أخذ رأى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

فإذا لم تدع الجمعية للاجتماع خلال الميعاد المشار إليه اعتبرت مدعوة إليه بحكم القانون يوم الجمعة التالى لفوات هذا الميعاد ، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون أوضاع هذا الاجتماع.

ولكل ذي شأن الطعن على القرار الذي يصدره وزير الشئون الاجتماعية أمام محكمة القضاء الإدارى وفقاً للإجراءات والمواعيد المحددة لذلك ، دون التقيد بأحكام المادة (٧) من هذا القانون ، وعلى المحكمة أن تفصل فى الطعن على وجه الاستعجال وبدون مصروفات.وتنتهي مهمة المفوض بانتخاب مجلس الإدارة الجديد.

---

(١) انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٤٥ وما بعدها .

the examination of the association's activities including those connected with the project assigned thereto, and checking their conformity to and compliance with the laws, regulations, and statute of the association. Inspectors to be appointed by the Minister of Social Affairs shall assume this control [1].

Article 53 : If it transpires to the administrative authority that serious errors have occurred affecting the realization of the purposes of the association of public benefit, the exercise of its activities, or the implementation of the plans or projects assigned thereto, the Minister of Social Affairs shall have the power to take any of the following measures:

A.Suspending the activity of the project assigned to the association, temporarily, pending removal of the contravention.

B.Withdrawing the project assigned to the association.

C.Removing the board of the association and appointing a mandatory until calling a meeting of the general assembly within at most three months from the date of his appointment to elect a new board of directors, after consulting the view of the General Federation of Associations and Non-governmental Institutions.If the general assembly is not called to convene within the aforementioned date, the assembly shall be considered as called to convene , ipso jure, on the Friday following the lapse of that date. The executive regulations of the present Law shall regulate the conditions for holding that meeting. Every concerned party may contest the decision issued by the Minister of Social Affairs, before the Administrative court, according to the procedures and dates specified therefor, without being restricted by the provisions of Article(7) of the present law. The court shall summarily decide on the contestation without expenses.The mission of the mandatory shall terminate with electing the new board of directors.

(1) Refer to **Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "The English Translation of the Company laws** ,the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto PP 45

الفصل السادس

الإيـــواء

مادة ٥٤- لا يجوز للجمعيات أو لغيرها تخصيص أماكن لإيواء الأطفال والمسنين والمرضى بأمراض مزمنة وغيرهم من المحتـاجين إلى الرعايـة الاجتماعيـة وذوى الاحتياجات الخاصة ، إلا بترخيص من الجهة الإدارية.

ويجوز للجهة الإدارية إلغاء الترخيص عند مخالفة الجمعية لشروطه .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات منح الترخيص وإلغائه.

الـباب الثاني

المؤسســات الأهلـية

مادة ٥٥- تسرى على المؤسسات الأهلية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا الباب الأحكام المقررة فى شأن الجمعيات.

مادة ٥٦- تنشأ المؤسسة الأهلية بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض غير الربح المادى ، وتسرى فى هذا الخصوص أحكام المادة (١١) من هذا القانون.

مادة ٥٧- يكون إنشاء المؤسسات الأهلية بواسطة مؤسس واحد أو مجموعة مـن المؤسسين من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية أو منهما معاً .

ويضع المؤسسون نظاماً أساسياً يشمل على الأخص البيانات الآتية :

أ- اسم المؤسسـة ونطـاق عملـها الجغـرافي ومقـر مركـز إداراتهـا بجمهوريـة مصـر العربية.

ب- الغرض الذي تنشأ المؤسسة لتحقيقه.

ج- بيان تفصيلي للأموال المخصصة لتحقيق أغراض المؤسسة.

Chapter - 6

Lodging

Article 54 : No associations or others may appropriate lodging places for children, elderly people, sick persons with chronic diseases, others in need of social care, and persons with special needs, except by virtue of a license from the administrative authority.
The administrative authority may revoke the license in case the association contravenes its conditions and terms.
The executive regulations of the present law shall set forth the rules and procedures of granting and revoking the license.

Part - II

Non-Governmental Institutions

Article 55: The provisions prescribed in respect of associations shall apply to the non-governmental institutions where no special text is prescribed in this Part.
Article 56: A non-governmental institution is created by the appropriation of a fund for a definite or an indefinite period for the realization of purpose other than pecuniary profit. The provisions of Article (11) of this law shall apply in this respect.
Article 57: Creation of a non-governmental institution shall be realized by one founder or a group of founders of natural or juridical persons or both of them.
The founders shall set relevant statute comprising the following data in particular:
A.Name of the institution, the geographical scope of its work, and its head office in the Arab Republic of Egypt.
B.The purpose behind the creation of the institution.
C.A detailed statement of the funds appropriated for the realization of the institution's purposes.

د- تنظيم إدارة المؤسسة بما فى ذلك طريقة تعيين رئيس وأعضاء مجلس الأمناء وطريقة تعيين المدير.

كما يجوز إنشاء المؤسسة الأهلية بسند رسمي أو بوصية مشهرة يعد أيهما فى حكم النظام الأساسي للمؤسسة بشرط اشتماله على البيانات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة.

ويرفق باللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام نموذجي يجوز للمؤسسات الأهلية إتباعه.

مادة ٥٨- متى كان إنشاء المؤسسة الأهلية بسند رسمي جاز لمن أنشأها أن يعدل عنها بسند رسمي آخر وذلك إلى أن يتم قيدها.

مادة ٥٩- تثبت الشخصية الاعتبارية للمؤسسة الأهلية اعتباراً من اليوم التالى لقيد نظامها الأساسي أو لقيد ما فى حكمه، ويتم القيد بالجهة الإدارية بناء على طلب منشئ المؤسسة أو رئيس مجلس الأمناء أو الشخص المعين لتنفيذ الوصية .

مادة ٦٠- يكون لكل مؤسسة أهلية مجلس أمناء يتكون من ثلاثة على الأقل يعينهم المؤسس أو المؤسسون ، ويجوز أن يكون منهم أو من غيرهم الرئيس والأعضاء.

وتخطر الجهة الإدارية والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالتعيين وبكل تعديل يطرأ على مجلس الأمناء.

وفى حالة عدم تعيين مجلس الأمناء أو خلو مكان أو أكثر بالمجلس وتعذر تعيين بدلاً منه أو منهم بالطريقة المبينة بالنظام الأساسى تتولى الجهة الإدارية التعيين وتخطر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بذلك.

D.The organization of the institution's administration including the method of appointing the Head and members of the Board of Trustees, and the method of appointing the Director.The non-governmental institution may also be created by virtue of an official document, or a declared will, either of which is considered as good as the statute of the institution, provided it comprises the data prescribed in the preceding paragraph.
A standard statute is to be attached to the executive regulations of the present Law, which the non-governmental institutions may follow and apply.

Article 58: Whenever the creation of the the non-governmental institution is effected by virtue of an official document, the founder thereof may abandon same by virtue of another official document, until it is registered.

Article 59: The juridical personality of the non-governmental institution shall be established on the day following the registration of its statute, or that considered as good as such statute.The registration shall be with the administrative authority upon the request of the founder of the institution or the head of the Board of Trustees, or the person appointed to execute the legacy.

Article 60 : Each non-governmental institution shall have a Board of trustees made up of at least three persons to be appointed by the founder or founders. The Head and the members may be drawn from them or others.
The administrative authority and the General Federation Of Non-governmental Associations and Institutions shall be informed of the appointed board and every modification to be introduced to the Board of trustees.
In case a board of trustees is not appointed, or one or more seats become vacant on the board, and it is practically difficult to appoint his or their replacements in the manner set forth in the statute, the administrative authority shall assume the charge of such appointment and notify the General Federation of Non-governmental Associations and Institutions accordingly.

مادة ٦١- يتولى إدارة المؤسسة الأهلية وفقاً لنظامها الأساسي ، ويمثل رئيس المجلس أمام القضاء وقبل الغير[1].

مادة ٦٢- يجوز للمؤسسة الأهلية أن تتلقى أموالاً من الغير بعد موافقة وزير الشئون الاجتماعية على ذلك وعلى الشروط التى قد يضعها مقدم المال.

مادة ٦٣- يجوز حل المؤسسة الأهلية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد العام وبعد دعوة المؤسسة لسماع أقوالها ، إذا توافرت دلائل جدية على ممارسة المؤسسة نشاطاً من الأنشطة المحظورة فى المادة (١١) من هذا القانون.

ويتعين أن يتضمن قرار الحل تعيين مصف أو اكثر لمدة وبمقابل يحددهما.

ولوزير الشئون الاجتماعية أن يكتفى فى أى من الحالات المشار إليها بإصدار قرار بإلغاء التصرف المخالف أو بإزالة سبب المخالفة أو بعزل مجلس الأمناء أو بوقف نشاط المؤسسة.

ولكل ذي شأن الطعن على القرار الذي يصدره وزير الشئون الاجتماعية أمام محكمة القضاء الإدارى وفق الإجراءات والمواعيد المحددة لذلك ، ودون التقيد بأحكام المادة (٧) من هذا القانون، وعلى المحكمة أن تفصل فى الطعن على وجه الاستعجال وبدون مصروفات.

ويعتبر من ذوى الشأن فى خصوص الطعن أعضاء مجلس أمناء المؤسسة أو أى من مؤسسيها.

---

(١) انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية فى ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية " الجزء الخامس عشر ص ٧٨ وما بعدها .

Article 61: The Board of trustees shall assume the management of the Non-governmental Institution in accordance to its statute. The Head of the Board shall represent same before the court and vis-à-vis third parties[1].

Article 62 : The Non-governmental Institution may receive funds from third parties after securing the approval of the Minister of Social Affairs thereof and of the conditions set by the donor of the fund.

Article 63: The Non-governmental Institution may be dissolved by virtue of a substantiated decree of the Minister of Social Affairs, after consulting the view of the general federation and calling the Institution for hearing its statements, in case of providing serious evidences that the institution is exercising a banned activity of those prescribed in Article (11) of the present Law.

The decision to solve the Institution shall comprise the appointment of one or more liquidators for a period with a remuneration to be specified therein.

The Minister of Social Affairs may, in any of the foregoing cases, issue a decree revoking the contravening disposal, removing the cause of violation, discharging the board of trustees, or halting the activity of the Institution.

Every concerned party may contest the decision issued by the Minister of Social Affairs, before the Administrative Causes court, in accordance with the procedures and dates specified therefor, without being restricted by the provisions of Article (7) of the present Law. The court shall summarily decide on the contestation without expenses.

In connection with the contestation, the members of the Institution's board of trustees or anyone of its founders, shall be considered concerned party.

---

(1) Refer to **Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad** " Mourad's Civil Encyclopedcia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court, since the establishment thereof in 1931 until 2002 and the Methods of Judgment Contestation in the Arab Laws" Part XV PP 78

وتؤول الأموال الناتجة عن تصفية المؤسسة إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

مادة ٦٤- يكون للمؤسسة الأهلية ميزانية سنوية ، ويجوز – بعد موافقة الجهة الإدارية – أن يقوم مقام الميزانية – بحسب طبيعة المال الذي جرى تخصيصه وفقاً للنظام الأساسي – بيان دوري يتضمن إيراداتها ومصروفاتها وأوجه إنفاق أموالها.

الباب الثالث

الاتحادات

الفصل الأول

الاتحادات النوعية والإقليمية

مادة ٦٥- تنشئ الجمعيات والمؤسسات الأهلية فيما بينها اتحادات نوعية أو إقليمية تكون لها الشخصية الاعتبارية.

ويتكون الاتحاد النوعي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تباشر أو تمول نشاطاً مشتركاً فى مجال معين ، سواء على مستوى الجمهورية أو إحدى محافظاتها .

ويتكون الاتحاد الإقليمي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الواقعة فى نطاق المحافظة أيا كان نشاطها.

ويكون الانضمام إلى الاتحاد النوعي أو الإقليمي بطلب من الجمعية أو المؤسسة الأهلية بعد موافقة مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء بحسب الأحوال، ولا يجوز للاتحاد رفض الطلب متى توافرت شروط الانضمام.

The funds and property resulting from the liquidation of the institution shall devolve to the Assistance Fund of Non-Governmental Associations and Institutions.

Article 64: The Non-governmental Institution shall have an annual balance sheet. However, a periodical statement comprising its revenues, expenditures and aspects of spending its funds may stand, after obtaining the approval of the administrative authority, for the balance sheet according to the nature of the appropriated fund and pursuant to the statute.

Part - III

Federations

Chapter -1

Activity -specific and Regional Federations

Article 65 :The Non-governmental Associations and Institutions shall establish among themselves activity - specific or regional federations having the juridical personality .

The activity -specific federation shall be formed of the non-- governmental associations and institutions exercising or funding a common activity in a activity -specific field, whether at the level of the Republic or one of its Governorates.

The Regional Federation shall be formed of the Non-governmental Associations and Institutions lying within the boundaries of the governorate whatever their activity.

A request for joining the activity -specific or regional federation shall be submitted by the Non-governmental Association or Institution after securing the approval of the board of directors or the Board of trustees, as the case may be. The Federation shall not refuse the request once it fulfils the conditions for joining it .

مادة ٦٦- لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد إقليمي على مستوى المحافظة الواحدة،ويجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعى لذات النشاط فى نطاق المحافظة الواحدة بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد – عند التعدد عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية[1].

مادة ٦٧- تتكون جماعة المؤسسين من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تطلب تكوين الاتحاد النوعي أو الإقليمي.

ويخضع الاتحاد فى تأسيسه وحله لأحكام تأسيس وحل الجمعيات الواردة فى هذا القانون ، وتضع جماعة المؤسسين نظاماً أساسياً للاتحاد تتبع فى شأنه الأحكام الخاصة بالنظام الأساسي للجمعيات ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة الاتحاد.

مادة ٦٨- يختص الاتحاد النوعي أو الإقليمي بما يأتي:

أ- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تعمل فى مجال نشاطه ، بما فى ذلك الدراسات والبحوث التى تعنيها ، وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التى تتصل بنشاطها.

ب- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات المقيدة فى المجال النوعي والإقليمي لتعريف المواطنين بها وحثهم على الإسهام والمشاركة فى أنشطتها.

ج- إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة فى مجال نشاط الاتحاد أو نطاقه الجغرافي والاشتراك فى البحوث الاجتماعية العامة التى يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

---

(١) انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون الإثبات – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد الإثبات " ص ٥٥ وما بعدها .

Article 66: No more than one Regional Federation shall be established at the level of the same governorate.However, more than one Activity -specific Federation may be established for the same activity within the boundaries of the same governorate, provided that the number of each Federation's members-upon multiplicity-shall not be less than ten Non-governmental Associations and Institutions.(1)

Article 67: The group of founders shall be formed of the non--governmental associations and institutions requesting the formation of the activity -specific or regional federation.

In its foundation and dissolution, the federation shall be subject to the provisions of founding and dissolving the associations as prescribed in the present Law. The group of founders shall set relevant statute for the federation, in respect of which shall be followed the provisions concerning the statute for the associations, provided they do not contradict with the nature of the federation.

Article 68: The activity-specific or regional federation shall be concerned with the following:

A.Preparing a database and providing adequate information on the non-governmental associations and institutions operating in the field of its activities, including the studies and researches concerned therewith as well as the local and international conferences connected with its activities.

B.Working towards publishing a guide comprising lists of the associations recorded in the activity -specific and regional fields to acquaint the citizens therewith and urge them to contribute to and participate in their activities.

C.Conducting necessary social research in the field of the Federation's activity or its geographical scope, and participating in the general social research conducted by the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions.

---

(1) Refer to Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of the Explanation of the Law of Substantiation - Detailed Explanation of each Article of the Substantiation Law per se." PP 55 .

د- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء فى الاتحاد ضماناً لتكاملها.

هـ- تقييم الخدمات التى تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة.

و- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها.

ز- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها.

الفصل الثاني

الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية

مادة ٦٩- ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية ويضم الاتحادات النوعية والإقليمية،ويكون مقره مدينة القاهرة.

ويتولى إدارة الاتحاد العام مجلس إدارة يتكون من ثلاثين عضواً يعين رئيس الجمهورية منهم رئيس الاتحاد وعشرة أعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية ، وينتخب الباقون من بين أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات.

ويضع مجلس الإدارة لائحة بالنظام الداخلي للاتحاد وكيفية إدارته وتنظيم العمل به ويصدر باللائحة قرار من وزير الشئون الاجتماعية.

ويختص الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بما يأتي:

أ- وضع تصور عام لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى تنفيذ برامج التنمية.

D.Coordinating the efforts between the member non-governmental associations and institutions of the Federation, to guarantee their integration.
E.Assessing the services rendered by the non-governmental associations and institutions in light of the needs of the society and the potentials of those non-governmental associations and institutions, as well as their available resources.
F.Reorganizing the technical and administrative preparation and training programmes for the employees of the non-governmental associations and institutions and their members.
G.Studying the non-governmental associations' and institutions' finance problems and seeking to solve same.

Chapter 2
The General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions

Article69: A General Federation of Associations and Non-Governmental Institutions shall be created and vested with the juridical personality.It shall comprise the activity -specific and regional federations, and shall be seated in the city of Cairo. the General Federation shall be managed by a Board of Directors made up of thirty members.The President of the Republic shall appoint the Head of the Federation and ten members to be drawn from those concerned with social issues. The rest of members shall be elected from the members of the non-governmental associations and institutions which are subject to the provisions of the present Law. The term of the Board shall run for three years. The Board of Directors shall set the internal regulations of the Federation, the method of its management, and the organization of work in it. A decree of the Minister of social Affairs shall be issued concerning the regulations of the Federation. The General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions shall be concerned with the following:
A. Setting a general visualization of the role of nongovernmental associations and institutions, in executing development plans.

ب-إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنمية مواردها ، والقيام بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية بما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية[١].

ج- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني و الإدارى لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مع الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

مادة ٧٠- يكون للاتحاد العام مؤتمر عام يتكون من رؤساء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية ، ويكون لهم حق انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام.

ويعقد المؤتمر العام للاتحاد العام سنوياً ، ويجوز أن يدعى إلى حضوره الشخصيات المعنية بالمسائل الاجتماعية لدراسة المسائل التى تحال إليه من لجانه الفنية أو من الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو من الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

الباب الرابع

صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية

مادة ٧١- ينشأ بوزارة الشئون الاجتماعية صندوق لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة وفق أحكام هذا القانون .

---

(١) انظر المستشار د.عبد الفتاح مراد " موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن – التعليق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثانى ص ٩٨ وما بعدها .

B.Conducting necessary studies on providing the finance necessary for non-governmental associations and institutions, to develop their resources, and effecting contacts with internal and foreign agencies to help providing the donations and contributions, in addition to extending the necessary consultation on the means of strengthening their financial potentials.[1]

C.Reorganizing the technical and administrative preparation and training programmes for employees of the associations and non-governmental institutions, and their members, in coördination with the activity -specific and regional federations and the associations and non-governmental institutions.

Article 70: The General Federation shall have a General Conference made up of the Board Chairmen of the Associations, non-governmental institutions as well as the Activity -specific and Regional Federations. They shall have the right of electing the board members of the General Federation.

The General Conference of the General Federation shall convene annually. Personalities concerned with social issues may be invited to attend the Conference to study the issues referred thereto by its technical committees, the Activity -specific and Regional Federations, or the non-governmental associations and institutions.

Part IV
Assistance Fund of Non-governmental Associations and Institutions

Article 71 : A Fund shall be established at the Ministry of Social Affairs for the assistance of the Non-Governmental Associations and Institutions created in accordance with the provisions of the present Law.

---

[1] **Refer to Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of Legislation, Judiciary and Comparative Jurisprudence"** – Commentary on the Complete Texts and Provisions of the Egyptian Statutes and Legislative Texts related to the Rulings of the Cassation, Administrative Causes and Supreme Constitutional Courts, as well as the Opinions of the Comparative Jurisprudence within 100 years.- Part II PP98 .

مادة ٧٢–يكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة وزير الشئون الاجتماعية وعضوية :

– خمسة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تتوافر فيها الشروط المبينة فى المادة (٧٣) من هذا القانون يختارهم إدارة الاتحاد العام على أن يمثل كل منهم نشاطاً نوعياً مختلفاً وأن يكون ممثلاً للجمعيات ذات النفع العام.

– ثلاثة من رؤساء الإدارات المركزية بوزارة الشئون الاجتماعية.

– أربعة من الشخصيات العامة المعنية بالمسائل الاجتماعية.

وتكون مدة مجلس إدارة الصندوق ثلاثة سنوات ، ويجوز إعادة تعيين العضو مدداً أخرى.

ويصدر بتشكيل مجلس إدارة الصندوق ونظام العمل فى المجلس قرار من وزير الشئون الاجتماعية كما تحدد اللائحة التنفيذية نظام العمل فى الصندوق.

مادة ٧٣– يختار مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء الخمسة فى مجلس إدارة الصندوق من بين أعضاء الجمعيات والمؤسسات التى تتوافر فيها الشروط الآتية :

أ–أن يكون قد تم إنشاؤها وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب–أن تؤكد تقارير مراقب الحسابات وميزانيتها وحسابها الختامي عن الثلاث سنوات السابقة على الترشيح سلامة مركزها المالي.

ج– ألا تكون قد ارتكبت أية مخالفة من المخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون خلال الخمس سنوات السابقة على تقدمها للترشيح.

Article 72: The Fund shall have a board of directors chaired by the Minister of Social Affairs, with the membership of:

-Five members of the non-governmental associations and institutions fulfilling the conditions prescribed in Article (73) of the present Law to be elected by the board of the general federation, providing each of them shall represent a different activity -specific activity, and one of them shall represent the public benefit associations.

-Three of the Heads of Central Departments at the Ministry of Social Affairs.

-Four of the public figures concerned with social affairs.

The term of the Fund's Board of Directors shall run for three years. The board member may be re-appointed for further periods.

A decree of the Minister of Social Affairs shall be issued concerning the formation of the Fund's board of directors, and the system of work in the board. The executive regulations shall specify the system of work in the fund.

Article73: The board of the general federation of associations and non-governmental institutions shall elect the five board members of the Fund from the members of the associations and institutions fulfilling the following conditions:

A-It shall have been established in accordance with the provisions of the present Law.

B-The auditor's reports, its balance sheet and final account for the three years prior to nomination shall assert its sound financial standing.

C-It shall not have committed any of the violations prescribed in the present Law during the five years prior to its nomination.

مادة ٧٤- مجلس إدارة الصندوق هو الجهة المهيمنة على شئونه وله على وجه الخصوص ما يأتي:

أ-اتخاذ ما يلزم لتنمية موارد الصندوق.

ب-إجراء الدراسات اللازمة بشأن الأوضاع المالية للجمعيات وأولويات إعانتها[1].

ج- جمع البيانات المالية الخاصة بالجمعيات وحدود التوسع في أنشطتها ، وإصدار النشرات التى تمكن المتبرعين فى الداخل والخارج من تحديد قدر إسهاماتهم وإعداد ونشر دليل سنوي ببيان الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية التى ينتسبون إليها لتمكين المواطنين من الإسهام فيها والمشاركة فى العمل الاجتماعي التطوعي.

د- رسم السياسة العامة لإعانات الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

هـ- وضع الضوابط الخاصة بتوزيع الإعانات .

و- توزيع الإعانات على الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

مادة ٧٥- تتكون موارد الصندوق على الأخص مما يأتي :

أ- المبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة طبقاً لأحكام هذا القانون.

ب-الهبات والإعانات والتبرعات التى يتلقاها الصندوق.

ج- ما يؤول إليه من أموال الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى يتم حلها .

د- الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية .

---

(١) انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الفكرية " ص ٣٦ وما بعدها.

Article 74: The Board of the Fund shall be the authority ruling its affairs. It shall in particular have the following powers:

A.Take whatever necessary measures as to develop the resources of the Fund.

B.Conduct the necessary studies concerning the financial situations of the associations and the priorities for their support[1].

C.Collect financial data concerning the associations and the limits of expanding their activities.Also, issuing publications to enable the donors at home and abroad to specify the amount of their contributions, in addition to publishing an annual guide on the non-governmental associations and institutions as well as the activity -specific and regional federations to which they affiliate, to enable the citizens to contribute thereto and participate in voluntary social work.

D.Drawing the general policy for the donations to the non-governmental associations and institutions.

E.Setting controls on the distribution of donations.

F.Distributing the donations to the non-governmental associations and institutions.

Article 75: The resources of the Fund shall in particular be formed of the following:

A.The amounts appropriated in the general budget of the State to support the non-governmental associations and institutions which are established in accordance with the provisions of the present Law.

B.The donations, contributions and aids, as received by the Fund.

C.The property and funds devolving thereto from the dissolved non-governmental associations and institutions.

D.The additional duties imposed in favour of charity activities.

---

(1) Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad " Encyclopedia of the Literary and Artistic Propety"** PP 36 .

الباب الخامس

العقوبات

مادة ٧٦- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر يعاقب على الجرائم الواردة فى هذا الباب بالعقوبات التالية:

أولاً- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

أ- أنشأ جمعية يكون نشاطها سرياً.

ب- باشر نشاطاً من الأنشطة المنصوص عليها فى البنود (١، ٢، ٣) من المادة (١١) من هذا القانون.

ويحكم فى هاتين الحالتين بحل الجمعية، إذا تمت مباشرة النشاط باسم الجمعية.

ثانياً- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من :

أ- أنشأ كياناً تحت أى مسمى يقوم بنشاط من أنشطة الجمعيات أو المؤسسات الأهلية دون أن يتبع الأحكام المقررة فى هذا القانون.

ب- باشر نشاطاً من أنشطة الجمعية أو المؤسسة الأهلية رغم صدور حكم أو قرار بوقف نشاطها أو بحلها.

ج- تلقى بصفته رئيساً أو عضواً فى جمعية أو مؤسسة أهلية سواء كانت هذه الصفة صحيحة أو مزعومة، أموالاً من الخارج أو أرسل للخارج شيئاً منها أو قام بجمع التبرعات دون موافقة الجهة الإدارية.

Part - V

Penalties

Article 76 : Without prejudice to any more severe penalty provided in the Penal Code or any other law,the crimes prescribed in this Part, shall be liable to the following penalties:

First : The following violations shall be punishable by imprisonment for a term not exceeding one year and a fine not exceeding ten thousand pounds or either penalty

A) Whoever establishes an association whose activity is clandestine.

B) Whoever assumes one of the activities prescribed in items 1, 2, and 3, of Article (11) of the present Law.

The court shall rule dissolving the association if the activity is exercised in the name of the association.

Second: The following violations shall be punishable by imprisonment for a term not exceeding six months and a fine not exceeding two thousand pounds or either penalty

A.Whoever establishes an entity under any name to carry out one of the activities of the non-governmental associations or institutions without following the provisions prescribed in the present Law.

B.Whoever assumes one of the activities of the non-governmental association or institutions despite the issue of a court ruling or decision suspending its activity or dissolving it.

C.Whoever receives funds from abroad, sends some of them abroad, or collects donations without the approval of the administrative authority, in his quality of chairman or member of an association or non-governmental institution whether this quality is true or feigned.

د- أنفق أموالاً للجمعية أو المؤسسة الأهلية أو للاتحاد فى أغراض شخصية أو ضارب بها فى عمليات مالية.

هـ- تصرف فى مال من أموال الجمعية أو المؤسسة الأهلية التى حكم أو صدر قرار بحلها وتصفيتها ، أو أصدر قراراً بذلك دون أمر كتابي من المصفى.

وفى الحالات المشار إليها فى البنود (ج ، د ، هـ) تقضى المحكمة كذلك بإلزام المحكوم عليه بغرامة تعادل قدر ما تلقاه أو أرسله أو جمعه أو أنفقه أو ضارب به أو تصرف فيه من أموال ، بحسب الأحوال ، وتؤول حصيلة تلك الغرامة إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية[1].

ثالثاً- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فى أى من الحالات الآتية :

أ-كل من باشر نشاطاً من أنشطة الجمعية أو المؤسسة الأهلية قبل إتمام قيدها ، عدا أعمال التأسيس .

ب-كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة الأهلية أو من مديرها ساهم بفعله فى انضمامها أو اشتراكها أو انتسابها إلى ناد أو جمعية أو هيئة أو منظمة خارج جمهورية مصر العربية ، وذلك دون إخطار الجهة الإدارية أو رغم اعتراضها.

ج- كل مصف قام بتوزيع أموال الجمعية أو المؤسسة الأهلية بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

د- كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الجمعية ذات النفع العام ساهم بفعله فى إدماج الجمعية فى أخرى دون موافقة الجهة الإدارية.

---

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها " الجزء الثانى ص ٧٨ وما بعدها .

D-Whoever spends funds of the non-governmental association, institution or the Federation for personal purposes, or speculates with them in financial operations.

E- Whoever disposes of any of the funds and property of the non-governmental association or institution regarding which a court ruling was issued dissolving and liquidating it, or issues a decision to do that without a written order from the liquidator.

In the cases referred to in items (C, D, E), a court ruling shall obligate the convicted to pay a fine equivalent to the amount of the property and funds he received, sent, collected, expended, speculated, or disposed of, as the case may be, and the proceeds of that fine shall devolve to the Assistance Fund of Non-governmental Associations and Institutions [1].

Third :A penalty of imprisonment for a term not exceeding three months and a fine not exceeding one thousand pounds, or either penalty shall be imposed in any of the following cases:

A- Whoever assumes one of the activities of the non-governmental association or institution before completing its registration, with the exception of the founding works.

B- All member of the Board of the association or the non-governmental institution, or among its directors who by his deed contributed to its annexation, participation or affiliation to a club, association, organization, or body whose head office is outside the Arab Republic of Egypt (abroad), without notifying the administrative authority, or despite its objection.

C- All liquidator who distributes the property and funds of the association or non-governmental institution, in violation of the provisions of this law.

D- All member of the Board of the Association of public benefit who by his deed contributes to merging the association in another one without the approval of the administrative authority.

---

[1] Refer to **Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "CD Programme: Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code and Special Criminal Statutes– and the Criminal Characterization thereof"** CD ROM 600 MB.

الكتـــاب الثانـــى

قـــرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ الصادرة فى ٢٠٠٢/١٠/٢٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى الاختصاصات؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٧١ لسنة ٢٠٠٢ بتفويضنا فى الاختصاصات الواردة بالمادتين (٤٩ ، ٥٠) من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢؛

قـــرر

(مـادة أولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المرافقة لهذا القرار ،ويلغى كل ما يخالف ما ورد بها من أحكام [١] .

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،و يعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

دكتورة / أمينة الجندى

---

(١) صدر عن المحكمة الدستورية العليا الحكم رقم ١٥٣ لسنة ٢١ قضائية بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية والحكم رقم ٢ لسنة ١٤ ق .

Book-2

Ministry of Insurance and Social Affairs
(Social Affairs Sector)
Decree No. 178/2002
Date of Issue 23 October,2002

The Minister of Insurance and Social Affairs;
On thoroughly reviewing Law No. 42/1967 concerning the delegation of powers;
Law No. 84/2002 promulgating the Law on Non-Governmental Associations and Institutions;
And Republican Decree No. 271/2002 delegating us the powers prescribed in Articles (49) and (50) of Law No. 84 / 2002 [1];

DECREED

Article : 1

The provisions of the executive regulations of the Law on Non-Governmental Associations and Institutions as attached to the present decree shall come into force and all provision running counter to its provisions shall hereby be superseded.

Article2: The present decree shall be published in the Egyptian Wakae' and shall come into force effective the day following the date of its publication .

Minister of Insurance and Social Affairs
Dr.Amina Al Gindi

[1] The supreme Constitutional Court pronounced the ruling No. 153/21(Judicial year) deciding the unconstitutionality of Law No. 153/1999 concerning the promulgation of the Law on NGO's as well as ruling no. 2/14 (Judicial year) .

اللائحة التنفيذية

لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

الباب الأول

أحكام عامة وانتقالية

الفصل الأول

المقصود بالجهة الإدارية

مادة (١): في مجال تطبيق أحكام هذه اللائحة، يقصد بوزارة الشئون الاجتماعية – بصفتها الجهة الإدارية التي حددها القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه في مجال تطبيق أحكامه ما يأتي:

أولاً : <u>وزير الشئون الاجتماعية :</u>

<u>في المواد</u> : (٧-٥١/٣-٥٥-٥٨/٣) من هذه اللائحة.

ثانياً : <u>الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات:</u>

<u>في المواد</u> :(٤-٦-٨-١٠-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠/١ ، ٣ - ٥٦- ٥٧ - ٦٠-٦١-٦٧-٦٨-٧٢-٨١-٩١-٩٣-٩٦-٩٨-١٠٤-١٠٥-١٠٧/١-١٠٨/١- ١٣٠-١٣١-١٣٥/٢-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤٣-١٦٤-١٦٨-١٧١) من هذه اللائحة.

ثالثاً :<u>مديرية الشئون الاجتماعية:</u>

<u>في المواد</u>:(٨-١٠-٢٠-٢٢-٢٣-٢٤-٢٦-٢٨-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩- ٥٠/١ ، ٣ – ٥٣-٥٧-٦٠-٦١-٦٧-٦٨-٧٢-٨١-٩١-٩٣-٩٦-٩٨-١٠٣- ١٠٤-١٠٥-١٠٧/١-١٠٨/١-١١٢-١١٣-١١٤-١٢٣-١٢٦-١٢٧-١٣٠- ١٣١-١٣٧-١٣٨-١٣٩/٢-١٤٠-١٤٣) من هذه اللائحة.

Executive Regulations of the Law on Non-Governmental Associations and Institutions

Part -I

General and Transitional Provisions

Chapter -1

"Purport of Administrative Authority"

Article1: Within the context of applying the provisions of the present regulations, the Ministry of Social Affairs-in its capacity as the administrative authority defined by the foregoing Law No. 84/2002 in the context of applying its provisions, shall denote the following :

First: Minister of Social Affairs:

In Articles:

(7-51/3-55-58/3) of the present Regulations.

Second: Central Department of Associations and Federations:

In Articles:

(4-6-8-10-45-46-47-48-49-50/1,3-56-57-60-61-67-68-72-81-91-93-96-98-104-105-107/1-108/1-130-131-135/2-137-138-139-140-143-164-168-171) of the present Regulations.

Third: Social Affairs Directorate:

In Articles:

(8- 10-20-22-23-24-26-28-45-46-47-48-49-50/1,3-53-57-60-61-67-68-72-81-91-93-96-98-103-104-105-107/1-108/1-112-113-114-123-126-127-130-131-137-138-139/2-140-143) of the Present Regulations.

رابعاً – الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية أو الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية بحسب الأحوال :

في المواد : (١١٢-١١٣-١١٤) من هذه اللائحة .

الفصل الثاني

الجمعيات والمنظمات الأجنبية المنشأة بالقانون أو إستنادا إلي اتفاقيات دولية

مادة (٢): تسري على الجمعيات المنشأة بقانون أو استناداً إلى اتفاقيات دولية أبرمتها أو تبرمها جهورية مصر العربية ، .النظم الأساسية لهذه الجمعيات، وفيما لم يرد بشأنه نص خاص فى تلك النظم تطبق أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وبما لا يتعارض مع القوانين أو الاتفاقيات الدولية التى أنشأتها.

ويتبع فى شأن تعديل النظم الأساسية لتلك الجمعيات ذات الإجراءات والكيفية المقررة فى هذه النظم فإن لم توجد تطبق أحكام القوانين أو الاتفاقيات الدولية التى أنشأتها فإن خلت منها يتبع فى ذلك أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

مادة (٣): يكون للمنظمات الأجنبية غير الحكومية أن تطلب التصريح لها بممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مصر .ويقدم الطلب بذلك إلى الإدارة المختصة بوزارة الخارجية مبيناً فيه :

١- المعاهدة أو الاتفاقية التي تستند إليها المنظمة فى طلب ممارسة نشاط فى مصر- فإذا لم تكن هناك معاهدة أو اتفاقية سابقة ،فيعد طلب المنظمة بما يتضمنه من البيانات التالية اقتراحاً باتفاق ،يصبح اتفاقاً بموافقة وزارة الخارجية والتوقيع عليه ممن يمثلها ويمثل المنظمة.

Fourth:Central Department for Social Welfare-or- Central Department for Social Development, as the case may be:
In Articles:
(112 - 113 - 114) of the present regulations.

Chapter – 2

Foreign Associations and Institutions Established by a Law or on the Basis of International Conventions

Article 2: The statutes of these Associations shall apply to the Associations established by a Law or on the basis of international conventions signed or to be signed by the Arab Republic of Egypt. The provisions of Law No. 84 / 2002 shall apply where no special provision is prescribed in these statutes, provided that they shall not run counter to the Laws or international conventions signed by the A.R.E .

The same procedures and method prescribed in these Articles shall apply in connection with modifying the statute of these Associations. Where no such procedures exist, the provisions of Laws or international conventions that established the Associations shall apply, and if they do not exist in these Laws or conventions, the provisions of Law No. 84 / 2002 shall apply .

Article 3: Foreign Non-Governmental Organizations may request permission for themselves to exercise one or more of the activities of Non-Governmental Associations and Institutions in Egypt.The request to exercise such activity shall be submitted to the competent department at the Ministry of Foreign Affairs indicating the following:

1- The treaty or convention on which the institution bases its request for exercising an activity in Egypt .

-If no previous treaty or convention exists, the institution's request with the data comprised therein shall be considered a proposal for agreement, to become an agreement upon its approval by the Ministry of Foreign Affairs, 'and signing it by the ministry's representative and the representative of the organizations.

٢- نوع النشاط الذى تطلب المنظمة التصريح لها بممارسته فى مصر،والنطاق الجغرافى لمباشرة هذا النشاط ،والمدة التى يستغرقها.

٣-الاعتمادات المقترح تخصيصها لممارسة هذا النشاط ووسائل تمويله.

ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية:

١- صورة معتمدة من النظام الأساسي للمنظمة.

٢- صورة معتمدة من قرار السلطة المختصة بالمنظمة- وفقاً لنظامها الأساسي- لممارسة النشاط المقترح في مصر،بما يتطلبه ذلك من اتخاذ مقر لها فيها.

مادة (٤): تقوم الإدارة المختصة بوزارة الخارجية قبل الموافقة على الطلب وتوقيع الاتفاق الخاص به، بإرسال بيان واف عن الطلب ونوع ومدة النشاط المطلوب ممارسته ووسائل تمويله والنطاق الجغرافي له والمعلومات الكافية عن المنظمة الأجنبية الطالبة،إلي وزارة الشئون الاجتماعية التي يجب عليها أن توافي وزارة الخارجية برأي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها البيان المشار إليه.

مادة (٥): في حالة موافقة وزارة الخارجية على طلب المنظمة الأجنبية، تقوم بعقد اتفاق معها يبين فيه نوع النشاط المطلوب ممارسته ووسائل تمويله ونطاقه الجغرافي والمدة المصرح للمنظمة الأجنبية بأن تمارسه خلالها.

ويجوز أن يتخذ الاتفاق شكل خطابات متبادلة بين وزارة الخارجية والمنظمة الأجنبية.

2- Kind of activity the organization requests permission to exercise in Egypt, the geographical field for its exercise, and the period it will last in exercising it.
3- Credits proposed to be appropriated for exercising this activity, and means of their finance.

The following documents shall be attached to the application:

1-An approved copy of the organization's statute;
2-An approved copy of the decision of the authority concerned with the organization - according to its statute - for exercising the proposed activity in Egypt, including the adoption of a center required therefor in Egypt.

Article 4: The concerned department at the Ministry of Foreign Affairs-before approving the request and signing the relevant agreement - shall send an adequate statement on the request, the type and period of the activity required to be exercised, the means of its finance, the geographical limits therefor, and adequate information on the applicant foreign institution, to the Ministry of Social Affairs which shall provide its view thereon to the Ministry of Foreign Affairs within fifteen days from the date it receives the foregoing statement.

Article 5: In case of the Ministry of Foreign Affairs approval of the foreign institution's request, the Ministry shall sign an agreement with it indicating the kind of activity required to be exercised, the means of its finance, its geographical limits, and the period during which the foreign institution is authorized to exercise the activity.

The agreement may take the form of letters exchanged between the Ministry of Foreign Affairs and the foreign organization.

وفى جميع الأحوال يجب أن يتم ذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً.

مادة (٦): تكون إحالة صورة الاتفاق المبرم بين وزارة الخارجية والمنظمة الأجنبية إلى وزارة الشئون الاجتماعية عن طريق الإدارة المختصة بوزارة الخارجية أو عن طريق المنظمة الأجنبية.

ويجوز للمنظمة الأجنبية التى تضمن اتفاقها مع وزارة الخارجية الموافقة على ممارسة عدة أنشطة، أن تطلب قصر التصريح على ممارسة بعض الأنشطة المصرح لها بها، ويكون لها طلب استكمال باقي الأنشطة خلال مدة سريان الاتفاق بتصاريح لاحقة [1].

مادة (٧): تصدر وزارة الشئون الاجتماعية التصريح بممارسة النشاط المطلوب للمنظمة الأجنبية على النموذج رقم "١" المرفق بهذه اللائحة، وذلك في مدة لا تتجاوز خمس عشر يوماً من تاريخ تسلمها صورة الاتفاق المشار إليه فى المادة السابقة.

الفصل الثالث

توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات والاتحادات والجماعات القائمة

مادة (٨): يكون توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة في ٦ يونيو ٢٠٠٢ باتخاذ الخطوات الآتية:

---

(١) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " شرح الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية" ص ٧٨ وما بعدها.

In all cases, the relevant arrangements shall take place within sixty days from the date of submitting the application duly fulfilled .

Article 6: Referring the copy of the agreement signed between the Ministry of Foreign Affairs and the foreign organization to the Ministry of Social Affairs shall be through the competent department at the Ministry of Foreign Affairs or through the foreign organization.

The foreign organization ,whose deal with the Ministry of Foreign Affairs included the acceptance of the exercise of several activities, may require the limitation of the authorization of practising some of the activities licensed therefor - and shall be entitled to request compeleting the activities remaining during the period of the agreement by virtue of subsequent licences [1].

Article 7:The Ministry of Social Affairs shall issue the authorization for exercising the required activity to the foreign organization on form No. "1" as attached to the present regulations, within a period not exceeding fifteen days from the date it receives the copy of the agreement referred to in the preceding Article.

Chapter - 3

Adjustment of the statute of Existing Associations, Institutions, Federations and Groups

Article8: Adjustment of the statute of Non-Governmental Associations and Institutions existing on 6 June, 2002 shall be **through taking the following steps:**

---

[1] **Refer to Coun.Dr. Abd-El Fattah Mourad "Explanation of the Major Judgments** of The Egyptian High Administrative Court" PP.78

١- يتولى مجلس إدارة الجمعية أو منشئ أو مدير المؤسسة الأهلية بحسب الأحوال مراجعة نظامها الأساسي وتحديد ما يتعارض من أحكامه مع أحكام هذه اللائحة.

ويقوم المجلس بإعداد مشروع بتعديل أحكام النظام الأساسي يشتمل على صياغة للأحكام الجديدة التى تحل محل الأحكام الواجب تعديلها.

٢- فيما يتعلق بالجمعيات يدعو مجلس الإدارة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادى للنظر فى تعديل النظام الأساسي،ويعد النظام الأساسي-بعد تعديله بواسطة الجمعية العمومية-هو النظام الأساسي للجمعية [1].

وفيما يتعلق بالمؤسسات الأهلية يكون تعديل نظامها الأساسي بواسطة منشئها أو من له الحق فى هذا التعديل وفقاً لسند إنشائها.

٣- يقوم مجلس إدارة الجمعية أو منشئ أو مدير المؤسسة الأهلية بحسب الأحوال بإخطار الجهة الإدارية المختصة بتعديل النظام الأساسي مرفقاً به <u>المستندات الآتية</u>:

(أ) محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية الذي تم فيه اقتراح مشروع التعديل فى صيغته التى عرض بها على الجمعية العمومية،أو التعديل الذى أجراه منشئ المؤسسة أو من له حق التعديل وفقاً لما هو وارد بسند إنشائها.

(ب) محضر اجتماع الجمعية العمومية الذي تمت فيه الموافقة على مشروع التعديل موضحا به المواد التي تم تعديلها.

(ج) نسختان من النظام الأساسي بعد التعديل.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩وحتى الآن " الجزء الثانى ص ٣٥ و ما بعدها .

1- The board of directors of the association, or the founder or director of the Non-Governmental Institution, as the case may be, shall verify its statute and determine the provisions therein which run counter to the provisions of the Law and those of the present regulations.

The board of directors shall prepare a draft amendment of the statute provisions comprising a formulation of the new provisions to replace the ones that should be amended .

2- With regard to associations, the board of directorsshall call an extraordinary meeting of the general assembly to look into amending the statutes. Following its amendment by the general assembly the statute shall be considered the statute of the association [1].

As to Non-Governmental Institutions, the amendment of their statute shall be through their founder or the one who has the right to introduce such amendment according to the deed of their establishment.

3- The board of directors of the association, or the founder or director of the Non-Governmental Associations and Institutions, as the case may be, shall notify the competent administrative authority of the statute amendment to which the following documents shall be attached:

A- The minutes of the meeting of the association's board of directors meeting during which the draft amendment was proposed, in the formula of its proposal to the general assembly, or the amendment made by the founder of the institution or the one who has the right to introduce the amendment, as prescribed in the deed of its establishment .

B- Minutes of the General Assembly meeting during which the draft amendment was approved, indicating the Articles that were amended.

C- Two copies of the statute after its amendment.

---

[1] **Refer to Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court** since the establishment thereof in 1979 until now, the methods of control of the constitutionality of Laws in Egypt and the Arab States and the Comparative Law" PP. 35 .

مادة (٩): تقوم الجمعيات المركزية وفروعها القائمة قبل سريان أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، بتوفيق أوضاعها على النحو المبين فى المادة السابقة.

ولا يجوز لفرع الجمعية أو المؤسسة الخاصة تعديل نظامه، إلا بموافقة الجمعية أو المؤسسة التى يتبعها بعد توفيقها لأوضاعها.

مادة (١٠): تلتزم الجهة الإدارية المختصة بالتأشير بالتعديل على هامش سجل قيد الجمعية أو المؤسسة خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ إخطارها بالتعديل واستيفاء شروط الإخطار المبينة في المادة (٨) من هذه اللائحة، وتقوم بإخطار الجمعية أو المؤسسة الأهلية بتمام هذا التأشير بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول على النموذج رقم "٢" المرفق بهذه اللائحة.

وإذا مضت ستون يوماً من تاريخ إخطار الجهة الإدارية المختصة بتعديل النظام الأساسي للجمعية أو المؤسسة مستوفياً المستندات المشار إليها فى المادة (٨) من هذه اللائحة – دون إتمام التأشير — اعتبر التعديل واقعاً بحكم القانون.

فإذا رأت الجهة الإدارية المختصة أن التعديلات التى أدخلت على النظام الأساسي لم تشمل أحكاماً تتعارض مع القانون أو هذه اللائحة أو لم تزل التعارض معهما، أو تضمن التعديل ما يتعارض مع القانون أو اللائحة دون أن تكون ضمن المحظورات المنصوص عليها في المادة (١١) من القانون ، أخطرت الجمعية أو المؤسسة الخاصة بأسباب اعتراضها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فإن لم يتم التعديل الذي يزيل سبب الاعتراض فى الأجل الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة عرضت النزاع على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون ، ولا يتم التأشير بالتعديل إلا وفقاً لما ينتهى إليه قرار تلك اللجنة ما لم ترفع بشأنه دعوى أو تنفيذاً للحكم القضائي النهائي الذي يصدر في شأن منازعة التعديل.

Article 9:The central associations and their branches that exist before applying the provisions of Law No. 84/2002 shall adjust their situations as indicated in the preceding Article.
The branch of the non-governmental association or institution may not amend its statute except with the approval of the association or institution to which it is attached after adjusting its statute .
Article 10:The competent administrative authority shall mark an annotation of the amendment on the margin of the register in which the association or institution is recorded within at most sixty days from the date it is notified of the amendment and the fulfillment of the notification conditions prescribed in Article (8) of the present regulations. The administrative authority shall then notify the fact of its having duly recorded such annotation to the non-governmental association or institution, by c ertified letter, on form No."2" as attached to the present regulations.If the prescribed period of sixty days lapses from the date of notifying to the competent administrative authority the amendment of the association's or institution's statute duly fulfilling the documents referred to in Article (8) of the present regulations - without duly recording the annotation in the relevant register - the amendment shall be considered as actual by force of Law. If the competent administrative authority considers that the amendments introduced to the statute comprise no provisions contradicting the Law or the present regulations, have not removed the contradiction between them, or comprise some provisions contradicting the Law or the statute without being within the restrictions prescribed in Article (11) of the Law, it shall notify the non-governmental association or institution of the causes of its objection by registered letter with delivery return. If the amendment that removes the cause of objection is not fulfilled within the period to be determined by the competent administrative authority, this authority shall submit the dispute to the committee prescribed in Article (7) of the Law. The annotation of the amendment shall not be recorded except according to the result reached by the decision of that committee unless an action is filed in respect thereof, or non-recording the annotation is in execution of a final judicial ruling passed in connection with the amendment dispute..

وفى حالة ما إذا تضمن تعديل النظام الأساسي إحدى المحظورات المنصوص عليها في المادة (١١) من القانون،كان على الجهة الإدارية رفض التأشير بالتعديل بموجب قرار مسبب تخطر به الجمعية أو المؤسسة،ويكون الطعن على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى على النحو المبين بالمادة (٦) من القانون.

مادة (١١):تتولى الجمعيات والمؤسسات الأهلية – التي تم توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ أو التى أنشئت وفقا لأحكامه – فيما بينها تشكيل الاتحادات النوعية والإقليمية بمراعاة أحكام المواد (٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧، ٦٨) من القانون المشار إليه.

مادة (١٢):تستمر مجالس إدارات الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية والإقليمية القائمة وقت العمل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وأجهزتها التنفيذية في مباشرة أعمالها إلي أن يتم توفيق أوضاعها وفقا لأحكام المواد السابقة .

ويلتزم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد وفقا لأحكام النظام الأساسي بعد تعديله .[1]

مادة (١٣):تلتزم كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة يكون غرضها أو يقوم نشاطها على العمل في ميادين تنمية المجتمع بغير قصد الحصول على ربح مادي بأن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٣٢ وما بعدها .

If the statute amendment comprises any of the restrictions prescribed in Article (11) of the Law, the administrative authority shall refuse marking the amendment annotation by virtue of a substantiated decision to be notified to the association or institution. Challenging that decision shall be filed before the administrative court in the way prescribed in Article (6) of the Law.

Article 11:The Non-Governmental Associations and Institutions that adjust their situations according to the provisions of Law No. 84/2002 or have been established according to its provisions shall form among themselves the activity-specific and regional federations subject to the provisions of Articles (65, 66, 67, and 68) of the foregoing Law.

The boards of Non-Governmental Associations and Institutions and the activity-specific and regional federations existing at the time of Law No. 84/2002 comes into force, and their executive agencies shall continue to exercise their works pending adjustment of their situations according to the provisions of the preceding Articles.

Article 12: The board of directors shall call a meeting of the general assembly for the election of a new board of directors according to the provisions of the statute following its amendment[1].

Article 13: Each group organized for a definite or indefinite period whose purpose or activity is based on working in the fields of community/social development without aiming at realizing material profit, shall adopt the form of a non-government association or institution within one year from the date Law No. 84/2002 comes into force .

---

[1] **Refer to Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "The English Translation of the Statutes of the Aliens, its Formulae and the Equivalent Arabic Texts thereto".**

فإذا كان الشكل القانوني الذى اتخذته هذه الجماعة يجيز لها أن تتعدد أغراضها، أو كان نشاطها قد تعدد فى نطاق هذا الشكل.وكانت بعض الأغراض أو الأنشطة فقط هي التى تخضع لحكم الفقرة السابقة دون الأغراض أو الأنشطة الأخرى ،جاز لهذه الجماعة أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية بعد تخليها عن ممارسة أى نشاط مخالف،كما جاز لها أن تفصل الغرض أو النشاط الذي يعد من أغراض أو أنشطة الجمعيات أو المؤسسات الأهلية،وأن تتخذ إجراءات تأسيس جمعية أو مؤسسة أهلية غرضها هو القيام بهذا النشاط.

مادة (١٤):تسرى على الجماعة التى يجب أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية،أحكام تأسيس الجمعيات المنصوص عليها فى الفصل الأول من الباب الأول من القانون ، وأحكام الباب الثانى من هذه اللائحة[1].

مادة (١٥): لا يخل تطبيق أحكام المادتين السابقتين بوجوب التزام الجماعة بالأحكام القانونية التى تنظم تأسيسها ومباشرة نشاطها وانقضائها.

مادة (١٦):يكون المسئول قانوناً عن الجماعة وفقاً للنظام القانونى الذى تأسست بموجبه ، هو الملتزم بتنفيذ أحكام المواد الثلاثة السابقة.

مادة (١٧):يشكل وزير الشئون الاجتماعية بالتشاور مع وزير الصحة والسكان، لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الجهة الإدارية وعن وزارة الصحة والسكان بصفتها الوزارة المختصة فنياً بالإشراف على أنشطة الرعاية الصحية والسكانية وممثلين من الاتحاد الاقليمي أو الاتحادات النوعية المعنية إن وجدت أو الجمعيات النشطة فى مجال الصحة والسكان وذلك لبحث سبل دعم هذه الأنشطة وتيسير إجراءات عملها وتمويلها،

---

[1] انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " قانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه " ص ٦٣ وما بعدها . ص ٤٥ وما بعدها .

If the legal form adopted by this group allows it to have multiple purposes, or if its activity has multiplied within the context of that form, and some of the purposes or activities are exclusively subject to the provision of the preceding paragraph,without the other purposes or activities, this group may then adopt the form of a non-governmental association or institution after relinquishing the exercice of any contradicting activity. It may also seclude the purpose or activity which is considered as part of the purposes or activities of Non-Governmental Associations or Institutions, and take steps of establishing a non-governmental association or institution whose purpose shall be to assume such activity.

Article 14:A group that should adopt the form of a Non-Governmental Association or Institution shall be subject to the provisions governing the foundation of association as prescribed in Part-1, Chapter-1 of the Law, and the provisions of Part - 2 of the present regulations [1].

Article 15: Applying the provisions of the two preceding Articles shall not prejudice the group's commissioner compliance with the legal provisions reorganizing its foundation, the exercice of its activity, and its termination.

Article 16: The person legally responsible for the group, according to the legal system by virtue of which it is established, shall be the one committed to implement the provisions of the three previous Articles .

Article 17: The Minister of Social Affairs, in consultation with the Minister of Health and Population, shall form a joint committee comprising representatives for the administrative authority and the Ministry of Health and Population in its capacity as the ministry technically concerned with supervising health and population welfare activities, and also representatives of the regional federation or the concerned activity-specific federations-if any-or the active Associations in health and population fields, in order to study the means of supporting these activities and facilitating the procedures of their work and finance .

---

(1) Refer to **Coun.Dr. Abd-El Fattah Mourad "The Law of the NGOs,** Explanatory Note thereof and Precedent Statutes" PP. 45 .

ويصدر وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى وزير الصحة والسكان ، قرار بتشكيل واختصاصات هذه اللجنة.

ويجوز لوزير الشئون الاجتماعية تشكيل لجان مشتركة مماثلة مع الوزارات الأخرى التى لها إشراف فنى على أنشطة الجمعيات للتنسيق والتعاون المشترك فى دعم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية ودعم قدراتها وتيسير عملها.

الباب الثاني

تأسيس الجمعيات

مادة (١٨): مؤسسو الجمعية هم الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يشتركون فى إنشائها ويوقعون على نظامها الأساسي، فإذا كانوا قد أعدوا وثيقة تأسيسها وجب أن تتضمن تحديدا لغرض الجمعية ونطاق عملها الجغرافى وأن يوقع عليها جميع المؤسسين .

فإذا كان جميع المؤسسين من الأشخاص الطبيعيين وجب أن يكون كل منهم متمتعاً بالأهلية الكاملة، وإن كان أحدهم من غير المصريين وجب أن تكون له إقامة دائمة أو مؤقتة فى مصر بالإضافة إلى توافر باقى شروط عضوية التأسيس فيه ،و إن كانوا من الأشخاص الاعتباريين وجب أن يكون كل منهم قد تأسس أو صرح له بمباشرة نشاطه وفقا لأحكام القانون المصرى.

وإذا كان أحد أو بعض المؤسسين من الأشخاص الطبيعيين فاقد أو ناقص الأهلية ،أو كان أحد أو بعض الأشخاص الاعتبارية غير مؤسس وفقا للقانون المصرى أو غير مصرح له بمباشرة النشاط فى مصر ،وجب استبعاده، وتستكمل إجراءات التأسيس إذا كان عدد المؤسسين بعد الاستبعاد موافقاً لعدد المؤسسين المنصوص عليه فى القانون.

The Minister of Social Affairs, after consulting the view of the Minister of Health and Population, shall issue a decree concerning the formation and powers of this committee .

The Minister of Social Affairs may form similar joint committees with the other ministries that technically supervise the associations' activities, for joint coordination and cooperation in supporting the concerned Non-Governmental Associations' and Institutions' work, reinforcing their potentials, and facilitating their work .

Part-II

Foundation of Associations

Article18: The association's founders are the natural or juridical persons who participate in its inception and sign its statute. If they had prepared the instrument of its foundation, such instrument shall comprise a determination of the association's purpose and its geographical scope of work and shall also be signed by all founders .

If all founders are natural persons, each of them shall enjoy full legal capacity, and if one of them is non-Egyptian he shall have a permanent or temporary residence in Egypt besides fulfilling the rest of association's foundation membership conditions. If they are juridical persons, each of them shall have been established or authorized to exercise its activity according to the provisions of the Egyptian Law.

If any or some of the founders are incompetent or legally incapacitated natural persons, or if any or some of the juridical persons are non-founders according to Egyptian Law or unauthorized to exercise the activity in Egypt, he shall be eliminated, and the founding procedures shall be completed if the number of founders after such elimination conforms to the number of founders prescribed in the Law .

مادة (١٩): يجب تحديد ممثل جماعة المؤسسين إما في وثيقة تأسيس الجمعية أو في نظامها الأساسي أو بعد التوقيع على النظام الأساسي في اجتماع يعقده المؤسسون ويثبت اختيارهم في محضر يوقعون عليه [1] .

مادة (٢٠): يتقدم ممثل جماعة المؤسسين إلى الجهة الإدارية المختصة بطلب قيد ملخص النظام الأساسي للجمعية على النموذج رقم "٣" المرفق بهذه اللائحة مرفقاً به المستندات الآتية:

١- نسختان من النظام الأساسي للجمعية وفقاً للنموذج رقم "٤" المرفق بهذه اللائحة موقعاً عليهما من جميع المؤسسين، فإذا كان أحد المؤسسين من الأشخاص الاعتبارية وجب أن يرفق بالطلب ما يثبت الوضع القانوني للشخص الاعتباري وإقرار صريح من ممثله القانوني بالموافقة على تأسيس الجمعية.

٢- نسختان من كشوف أسماء المؤسسين موضحاً بهما الاسم الرباعي لكل منهم ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته.

٣- إقرار من كل عضو مؤسس بأنه لم يصدر ضده حكم نهائي بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٤- سند تحديد ممثل جماعة المؤسسين في اتخاذ إجراءات التأسيس وفقاً لنص المادة (١٩) من هذه اللائحة.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

Article19: The representative of the group of founders shall be determined either in the association's foundation instrument, or in its statute, or after signing the statute at a meeting to be held by the founders and their choice shall then be recorded in relevant minutes to be signed by them[1].

Article20: The representative of the founders group shall submit to the competent administrative authority a request for recording the summary of the association' statute on form No. (3) as attached to the present regulations , to which the following documents shall be attached :

1- Two copies of the association's statute, according to form No. (4) as attached to the present regulations, duly signed by all founders. If any of the founders is a juridical person, proof of the juridical person's legal situation and a clear declaration from its legal representative approving the foundation of or participation in founding the association shall be attached to the request .

2- Two copies of the lists of founders' names indicating each one's quadruple name (first, middle, grandfather's, and last name), his surname, age, nationality, profession, and home address .

3- Declaration from each founder member that no final judgement was issued against him inflicting thereon a penal or detentive penalty, in a misdemeanor of moral turpitude or dishonesty .

4- The document determining the representative of the group of founders, in taking foundation procedures according to the provision of Article (19) of the present regulations .

---

(1) Refer to **Coun.Dr. Abd-El Fattah Mourad "CD Programme: Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code and Special Criminal Statutes– and the Criminal Characterization thereof "** .

٥- سند شغل مقر الجمعية (تمليك – إيجار – انتفاع – تخصيص) على أن يكون السند ثابت التاريخ.

٦- ما يفيد إيداع مبلغ مائة جنيه لحساب صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو أحد فروعه.

مادة (٢١): يكون المؤسسون مسئولين عما يستلزمه إنشاء الجمعية من نفقات وما يتفرع عن ذلك من التزامات، فإذا ما قيد نظام الجمعية فيجوز لهم استرداد النفقات التي تقرها الجمعية العمومية بعد اعتمادها من مراقب حسابات الجمعية إن وجد.

مادة (٢٢): يجب على الجهة الإدارية المختصة إثبات تاريخ تقديم طلب قيد ملخص النظام الأساسي بعد التحقق من استيفائه وفقاً لحكم المادة (٢٠) من هذه اللائحة، ويكون ذلك على صورة منه تسلم إلى الطالب[1].

وعلى الجهة الإدارية إمساك سجل خاص لإثبات طلبات قيد ملخصات النظم الأساسية وفقا لتاريخ وساعة تقديمها.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى الآن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية " .

5- Occupancy deed of the association's premises (ownership – lease - usage - allocation) provided that the instrument date shall be authenticated .

6- Proof of having deposited an amount of one hundred pounds for account of the Assistance Fund of Non-Governmental Associations and Institutions or any of its branches.

Article21: The founders shall be responsible for the costs required for establishing the association, and for the collateral obligations. Once the association's statute is recorded in the relevant register, they may then retrieve the costs to be approved by the general assembly following their approval by the Assembly's auditor - if any.

Article22: The competent administrative authority shall register the date of submitting the request for recording the summary of the statute after ascertaining its fulfillment according to the provision of Article (20) of the present regulations. The date registration shall be made on a copy of th request to be delivered to the applicant [1].

The administrative authority shall hold a special book for registration of the statute summaries according to the date and hour of their submission .

---

[1] **Refer to Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "CD Programme: Mourad's Criminal Encyclopedia** of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court, since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab Laws".

مادة (٢٣): تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية من تاريخ قيد ملخص نظامها الأساسي في السجل الخاص المعد لذلك لدي الجهة الإدارية المختصة أو بقوة القانون أو بمضي ستين يوما من تاريخ تقديم طلب القيد مستوفيا أيهما أقرب.

وتلتزم الجهة الإدارية المختصة باتخاذ إجراءات نشر ملخص النظام الأساسي للجمعية بالوقائع المصرية خلال ستين يوما من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية، ويكون النشر بغير مقابل[1] .

مادة (٢٤): يجب على الجهة الإدارية المختصة أن ترفض بقرار مسبب طلب قيد ملخص النظام الأساسي للجمعية إذا تبين لها أن من بين أغراضها أن تمارس نشاطا من الأنشطة الآتية:

١- تكوين السرايا أو التشكيلات العسكرية أو ذات الطابع العسكري.

٢- تهديد الوحدة الوطنية أو مخالفة النظام العام أو الآداب أو الدعوة إلي التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

٣- أي نشاط سياسي تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية وفقًا لقانون الأحزاب،وأي نشاط نقابي تقتصر ممارسته على النقابات وفقًا لقانون النقابات.

٤- استهداف تحقيق ربح أو ممارسة نشاط ينصرف إلي ذلك،ولا يعد اتباع الضوابط التجارية لتحقيق عائد يساهم في تحقيق أغراض الجمعية نشاطًا مخالفًا.

---

[1] انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون العقوبات — شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من قانون العقوبات " ص ٥٩ وما بعدها .

Article 23: The juridical personality of the association shall be established from the date of recording the summary of its statute in the special register provided therefor with the competent administrative authority, or by force of Law with the lapse of sixty days from the date of submitting the request for recording the fulfilled summary, whichever is closer.
The competent administrative authority shall take procedures of publishing the summary of the association' statute in the Egyptian Wakae'/Government Bulletin within sixty days from the date of establishing the association's juridical personality. Publishing the summary shall be free of charge[1].

Article24: The competent administrative authority shall reject, with substantiated decision, the request for registration of the association's summary of statute if it transpires thereto that the association's purposes include the exercice of one of the following activities :

1-Forming detachments or military formations, or formations of military nature ;

2- Threatening national unity, violating public order or morals, or, calling for discrimination between citizens on grounds of race, origin, colour, language, religion, or creed ;

3- Any political activity the exercice of which is restricted to political parties according to the Parties Law, and any federationist activity the exercice of which is restricted to federations according to the Federations Law ;

4- Targeting the realization of profits or exercising an activity toward that end. However , following trade controls for the realization of a yield that contributes to fulfilling the association's purposes shall not be considered an infringing activity.

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code.** Detailed Explanation of each Article of the Penal Code" PP 59

مادة (٢٥): يقصد بالنشاط السياسي الذي تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية ما يأتي:

١- القيام بالدعاية الحزبية أو الترويج لبرنامج حزب من الأحزاب.

٢- الإسهام في حملات انتخابية لتأييد مرشح من المرشحين في انتخابات التمثيل النيابي.

٣- إنفاق أي مال من أموال الجمعية لتأييد نشاط حزب من الأحزاب أو الدعاية لمرشحيه.

٤- تقديم مرشحين باسم الجمعية لخوض انتخابات التمثيل النيابي.

كما يقصد بالنشاط النقابي الذي يقتصر ممارسته على النقابات مايأتي:

١- المطالبة بحقوق أصحاب مهنة معينة في مواجهة أصحاب الأعمال.

٢- منح الشهادات أو التراخيص اللازمة لمزاولة مهنة من المهن.

ولا يعد نشاطاً محظوراً في هذا الخصوص الأنشطة الثقافية أو الإنسانية أو الاجتماعية التي يجوز للأحزاب أو النقابات ممارستها دون أن تقتصر عليها.

مادة (٢٦): تلتزم الجهة الإدارية المختصة بإخطار ممثل جماعة المؤسسين بقرار رفض طلب قيد ملخص النظام الأساسي للجمعية الصادر وفقًا لحكم المادة (٢٤) من هذه اللائحة. ويكون الإخطار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال ستين يومًا من تاريخ تقديم الطلب مستوفيًا.

مادة (٢٧): يكون الطعن على قرار رفض الجهة الإدارية المختصة قيد ملخص النظام الأساسي للجمعية أمام محكمة القضاء الإداري، ويجب أن يرفع من ممثل جماعة المؤسسين بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة فى موعد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ إخطاره بقرار رفض طلب القيد.

Article 25: A political activity the exercice of which is restricted to political parties shall signify the following :

1- Undertaking party publicity or advocating the programme of one of the parties .

2- Contributing to electoral campaigns in support of a candidate in parliamentary representation elections.

3- Spending any funds and moneys of the Association to support the activity of one of the parties, or publicize for its candidates .

4- Putting forward candidates in the name of the association, in the parliamentary representation elections .

The federationist activity the exercise of which is restricted to syndicates shall mean the following :

1-Claiming specific professionals rights vis-à-vis the employers ;

2-Granting certificates or permits as required for exercising a certain profession .

Cultural, human, or social activities which the parties or syndicates may exercise without restricting themselves thereto shall not be considered a prohibited activity in this respect .

Article 26: The competent administrative authority shall notify the the group of founders' representative of the decision of rejecting the request for recording the summary of the association' statute, as issued according to the provision of Article (24) of the present regulations. The notification shall be sent by registered letter with delivery return within sixty days from the date of submitting the fulfilled request .

Article 27: Challenging the competent administrative authority's decision of rejecting the registration of the summary of the association's statute shall be filed by the representative of the group of founders before the administrative court in a petition to be deposited in the court's clerk within a period not exceeding sixty days from the date the decision of rejecting the registration request is notified thereto.

مادة (٢٨): فيما عدا الحالات المنصوص عليها فى المادة (١١) من القانون والمادة (٢٤) من هذه اللائحة تلتزم الجهة الإدارية المختصة بقيد ملخص النظام الأساسي للجمعية فى السجل الخاص خلال ستين يومًا من تاريخ قيام ممثل جماعة المؤسسين بتقديم طلب القيد مستوفيًا.

ولا يخل التزام الجهة الإدارية المختصة بالقيد وثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية بحق الجهة الإدارية فى الاعتراض على ما ترى فيه مخالفة لأحكام القانون فى النظام الأساسي للجمعية أو فيما يتعلق بالمؤسسين، وعلى الجهة الإدارية فى هذه الحالة أن تخطر الجمعية بأسباب اعتراضها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لإزالة أسباب الاعتراض خلال ١٥ يوما من تاريخ الإخطار.

فإذا لم تقم الجمعية بإزالة أسباب الاعتراض خلال المدة المحددة كان للجهة الإدارية المختصة أن تعرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون[1] .

مادة (٢٩): يتم تشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون باتباع الخطوات الآتية:

(أ) تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بإجراء حصر كامل للجان التى يقتضى الأمر تشكيلها فى نطاق اختصاص كل محافظة على مستوى الجمهورية وذلك فى موعد أقصاه منتصف شهر أغسطس من كل عام.

---

[1] انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات " ص ٨٦ وما بعدها .

Article 28: Save for the cases prescribed in Article (11) of the Law and Article (24) of the present regulations, the competent administrative authority shall record the summary of the association's statute in the special register within sixty days from the date the representative of the group of founders submits the registration request duly fulfilled.

The competent administrative authority's obligation to record and to establish the association's juridical personality shall not derogate the administrative authority's right to objecting to what it regards as constituting a violation of the provisions of the Law in the association's statute or in connection with the founders.In which case, the administrative authority shall notify the causes of its objection to the association by registered letter with delivery return, to remove the causes of the objection within fifteen (15) days from the date of notification .

If the association fails to remove the causes of the objection within the period defined therefor, the competent administrative authority may then submit the matter to the committee prescribed in Article (7) of the Law[1] .

Article 29: The formation of the committee prescribed in Article (7) of the Law shall be through the following steps:

A-The Ministry of Social Affairs shall perform a full enumeration of the committees that need to be formed within the context of the jurisdiction of each governorate at the level of the Republic, within a date not exceeding the middle of the month of August, each year .

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd-El Fattah Mourad "Encyclopedia of Law of Criminal Procedures- Detailed Explanation of each Article of the Penal Code"** PP. 86 .

(ب) على ضوء الحصر السابق توافى وزارة الشئون الاجتماعية الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ببيان باللجان المطلوب تشكيلها وتطلب منه تسمية ممثل الاتحاد الإقليمي فى كل لجنة.

(جـ) يلتزم الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بموافاة وزارة الشئون الاجتماعية بأسماء ممثلي الاتحادات الإقليمية فى اللجان المشار إليها على مستوى الجمهورية فى موعد أقصاه أول سبتمبر من كل عام.

(د) تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بموافاة وزارة العدل ببيان شامل بجميع اللجان المطلوب تشكيلها متضمنًا اسم مرشحها وممثل الاتحاد الاقليمي الذى رشحه الاتحاد العام للجمعيات فى كل لجنة ، على أن يصل هذا البيان إلى وزارة العدل فى موعد لا يجاوز منتصف شهر سبتمبر من كل عام.

(هـ) تطلب وزارة العدل من محاكم الاستئناف ترشيح المستشارين الذين ترى ترشيحهم لرئاسة اللجان المشار إليها.

(و) في جميع الترشيحات السابقة يراعى أن يكون هناك احتياطى لكل مرشح.

(ز) بعد ترشيح الجمعيات العمومية لمحاكم الاستئناف للمستشارين رؤساء اللجان يصدر وزير العدل في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر من كل عام قراراً بتشكيل اللجان المشار إليها متضمنًا أسماء رؤسائها من المستشارين وأعضائها من ممثلى وزارة الشئون الاجتماعية والاتحادات الإقليمية والنص على أن يضم إلى عضويتها ممثل الجمعية المعنية الطرف في المنازعة ترشحه جمعيتها العمومية أو مجلس إدارتها.

(ح) تعقد اللجنة جلساتها في المقر الذي يصدر بتحديده قرار من وزير العدل، بحضور رئيسها والعضوين السابق الإشارة إليهما ويضم إلى عضويتها عند نظر

B) In the light of the foregoing enumeration, the Ministry of Social Affairs shall provide the General Federation of non-governmental Associations and institutions with a statement of the committees required to be formed, and request it to designate the representative of the regional federation on each committee.

C) The General Federation of non-governmental Associations and institutions shall provide the Ministry of Social Affairs with the names of the regional federations' representatives on the said committees at the level of the republic, within a date of at most the first of September every year.

D) The Ministry of Social Affairs shall provide the Ministry of Justice with a comprehensive statement of all committees required to be formed, comprising the name of its nominee and that of the regional federation's representative as nominated by the General Federation of Associations on each committee, providing the said statement shall reach the Ministry of Justice within a date not exceeding the middle of the month of September every year.

E) The Ministry of Justice shall request the Courts of Appeal to designate the counsellours they decide to nominate for chairing the said committees.

F) In all the foregoing nominations, there shall be an alternative for each nominee.

G) Following election of the counsellours nominated by the general assemblies of courts of appeal as heads of committees, the Minister of Justice shall issue in the first week of the month of October every year a decision forming the said committees and comprising the names of their counselor heads and members among the representatives of the Ministry of Social Affairs and the regional federations. The decision shall provide for adding to the committee's membership the representative of the concerned association which is party to the dispute, who shall be nominated by its general assembly or board of directors .

H) The committee shall hold its sessions at the location to be determined by decree of the Minister of Justice, under the chairmanship of its head with the presence of the foregoing two

كل نزاع ممثل للجمعية الطرف في النزاع بعد أن يقدم لرئيس اللجنة ما يثبت شخصيته وقرار مجلس إدارة الجمعية أو جمعيتها العمومية بترشيحه ممثلا للجمعية في اللجنة. ويخلي ممثل الجمعية التي انتهى نظر النزاع الخاص بها مكانه لممثل الجمعية التالية فى عرض نزاعها على اللجنة.

واستثناء من المواعيد المحددة فى البنود السابقة يتم التشكيل الأول للجان المشار إليها في موعد لا يتجاوز نهاية شهر ديسمبر سنة ٢٠٠٢ .

مادة (٣٠): يجب أن تتوافر في مرشحي الجهة الإدارية المختصة الشروط الآتية :

(أ) أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي أو ما يعادله .

(ب) ألا تقل درجته الوظيفية عن الدرجة الثانية.

(ج) ألا يكون لديه سبب يمس حيدته بشأن النزاع المعروض.

مادة (٣١): يندب رئيس محكمة الاستئناف المختصة عدداً كافيا من موظفي المحكمة للقيام بأعمال أمانة اللجنة[١] .

مادة (٣٢): تعد أمانة اللجنة جدولاً لقيد المنازعات تقيد فيه حسب تاريخ ورودها كما يقيد في الجدول اسم الجمعية المعنية ورافع المنازعة وموضوعها والقرار الصادر فيها وتاريخ صدوره .

مادة (٣٣): ترفع المنازعة إلي اللجنة بطلب يقدم من ذي الشأن إلي أمانتها دون رسوم،ويحرر الطلب من أصل وثلاث صور متضمنًا اسم الجمعية ومركزها والنشاط الذي تقوم به وموضوع النزاع بالتفصيل مشفوعاً بالأدلة والمستندات المؤيدة إن وجدت.

---

[١] انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له " ص ٤٥ وما بعدها .

members. On examining each dispute, the representative of the association which is party to the dispute shall join the committee's membership after producing to the head of the committee his identification document and the decision of the association's board of directors or its general assembly nominating him as representative of the association on the committee. On terminating the examination of that association's dispute, its representative shall quit his place to the representative of the next association on submitting its dispute to the committee .

In exception to the dates determined in the preceding paragraphs, the first formation of the said committees shall take place within a date not exceeding the end of the month of December 2002 .

Article 30: The nominees of the competent administrative authority shall fulfil the following conditions:

A- He shall be holder of a university degree or its equivalent ;

B- The grade of his position shall not be lower than grade II;

C- He shall have no cause affecting his neutrality in respect of the propounded dispute .

Article 31: The president of the competent court of appeal shall delegate an adequate number of the court's functionaries to assume the committee's secretarial works [1] .

Article 32: The committee's secretariat shall prepare a table for recording the disputes according to the dates of their receipt . The name of the competent association, the party filing the dispute, the merits of the dispute, the ruling passed therein, and the date it is passed shall be recorded in the table .

Article 33: The dispute shall be raised to the Committee by submitting a duty free request from the interested parties to its secretariat.The request shall be drawn up in quadruplicate (original and three copies) comprising the name of the association, its head office its activity, and the merits of the dispute in detail, coupled with relevant evidences and supporting documents, if any.

---

[1] **Refer to Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "Commentary on the Law of Local Administration** and the Supplemental Acts thereto" PP. 45

مادة (٣٤): يجب على أمانة اللجنة أن تعطى مقدم الطلب إيصالاً موضحاً به تاريخ تقديمه وما أرفق به من مستندات،وعليها عرض الطلب على رئيس اللجنة خلال أسبوع من تاريخ تقديمه لتحديد جلسة لنظر المنازعة على أن تكون أول جلسة في غضون أسبوعين من تاريخ عرضه عليه،وتتولى الأمانة إعلان أعضاء اللجنة الآخرين بصورة من الطلب وتاريخ الجلسة.

مادة (٣٥): لكل من طرفي النزاع توكيل من يمثله في عرض موضوعه على اللجنة،ويتبادل الطرفان عرض وجهة نظرهما وإبداء دفاعهما سواء شفاهة أو كتابة.

مادة (٣٦): لا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور رئيسها وممثل الجهة الإدارية وعضو الجمعية طرف المنازعة[1].

مادة (٣٧): يثبت أمين اللجنة فى محضر الجلسة أسماء أعضائها وممثلى طرفى النزاع ويدون فيه وقائع الجلسة وما دار فيها من مناقشات ويوقعه رئيس اللجنة.

مادة (٣٨): للجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة كما لها أن تستدعى من ترى ضرورة لاستدعائه لسماع أقواله في شأن النزاع.

مادة (٣٩):إذا اتفق طرفا النزاع أثناء نظر المنازعة على إنهائها عد ذلك صلحًا ويتم إثباته بمحضر الجلسة ويوقع عليه من جميع أعضاء اللجنة.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " شرح الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية ." ص ٤٩ وما بعدها .

Article 34: The Committee's secretariat shall deliver to the applicant a receipt indicating the date of submitting the request and the instruments attached thereto. It shall lay the request before the head of the committee, within a week from the date of its submission, to schedule a session for examining the dispute, providing the first session shall be within two weeks from the date the request is laid before him. The secretariat shall also announce the other members of the committee with a copy of the request and the date of the session .

Article 35: Each party to the dispute may assign a delegate to represent him in submitting its subject to the committee. The two parties shall exchange their view points and state their defence either verbally or in writing .

Article36: The committee's convention shall only be valid except with the presence of its head, the representative of the administrative authority, and the member of the association which is party to the dispute [1] .

Article37: The committee's secretary shall record in the minutes of the session the names of its members and the representatives of the parties to the dispute. He shall record therein the proceedings of the session and the discussions that took place therein, and it shall be signed by the head of committee .

Article38: The committee may resort to the assistance of whoever it chooses among people of experience, and it may also call in whoever it considers necessary to summon for hearing his statements in connection with the dispute .

Article39: If during examination of the dispute, the two parties reach agreement on terminating it, it shall then be considered conciliation, recorded in the session minutes, and signed by all members of the committee.

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd-El Fattah Mourad "Explanation of the Major Judgments** of the Egyptian High Administrative Court" PP. 49 .

مـادة (٤٠): يصدر القرار فى المنازعة مسببًا خلال ستين يومًا من تـاريخ عـرض النزاع على اللجنة وذلك بأغلبية الأصوات، وعند التساوى يرجح الجانب الـذى منه الرئيس.

مـادة (٤١): يعتبر حضور أعضاء اللجنة بمثابة إعلان لأطراف المنازعة بمواعيـد انعقاد جلساتها وإجراءات نظرها والقرار الصادر فيها.

مـادة (٤٢): قرار اللجنة ملزم وواجب التنفيذ إذا قبله طرفا النزاع.

مادة (٤٣): ترفع الدعوى أمام محكمة القضـاء الإدارى خـلال ستين يومًـا مـن تاريخ صدور قرار اللجنة أو بانقضاء ستين يومًا مـن تـاريخ عـرض النـزاع علـى اللجنة دون الفصل فيه.

وفى جميع الأحوال تلتزم أمانة اللجنة بضم ملف النزاع إلى ملـف الـدعوى فـى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إعلانها برفعها.

مادة (٤٤): لا تقبل الدعوى أمام المحكمة المختصة إلا بعـد صـدور قـرار لجنـة نظر المنازعات أو بانقضاء ستين يومًا من تاريخ عرض النـزاع علـى اللجنـة دون الفصل فيه.

مـادة (٤٥): إذا كانت الدعوى مرفوعة من الجهة الإدارية المختصة جاز لها أن تطلب من المحكمة على وجه الاستعجال إزالـة أسـباب المخالفـة دون مسـاس باستمرار الجمعيـة فـى ممارسـة نشـاطها مؤقتـاً لحـين الفصـل فـى موضـوع الدعوى[1].

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد - شرح منازعات القضاء الإدارى — دراسة تطبيقية على أحكام المحكمة الإدارية العليا - ص ٤٠ وما بعدها.

Article 40: The committee's decision in the dispute shall be issued duly substantiated, within sixty days from the date of referring the dispute thereto, with the majority of votes. In case of tie vote, the head of the committee shall have the casting vote.

Article 41: The attendance of the committee's members shall be considered tantamount to notifying the parties to the dispute of the dates set for holding its session, the procedures of its examination, and the decision issued 'in connection therewith.

Article 42: The committee's decision shall be considered commissioner and enforceable if accepted by the two parties.

Article 43: The action shall be lodged before the administrative causes court within sixty days from the date of issuing the committee's decision, or the lapse of sixty days from the date of referring the dispute to the committee without settling it .

In all cases, the committee's secretariat shall join the file of the dispute to the action file within a date not exceeding three day from the date of serving notice of the action .

Article 44: The action shall not be accepted before the competent court except after issue of the disputes examination committee's decision, or with the lapse of sixty days from the date of referring the dispute to the committee, without being determined .

Article 45: If the action is brought by the competent administrative authority, it may request the court summarily to remove the causes of the violation without affecting the association's continuance in exercising its activity, or suspend the association's activity temporarily pending decision in the merits of the action (1) .

---

(1) Refer to **Coun. Dr. Abd El Fattah Mourad "Explanation of the Disputes of the Administrative Judiciary** Applied study of the Judgments of the High Administrative Court" PP.40

مادة (٤٦): تلتزم الجهة الإدارية بالتأشير بمنطوق أى حكم أو قرار يصدر فى شأن الجمعية على هامش قيد ملخص نظامها الأساسي فى السجل المشار إليه بالمادة (٢٢) من هذه اللائحة.

مادة (٤٧): فى حالة طلب الاطلاع على ملخص قيد النظام الأساسي للجمعية تتبع الإجراءات الآتية:

١-يتقدم ذو الشأن بطلب كتابى مبينًا به سبب الطلب إلى الجهة الإدارية المختصة يؤشر عليها بتمكين الطالب من الاطلاع.

٢- يجب تمكين الطالب من الاطلاع على ملخص قيد النظام الأساسي فور تقديم طلبه [1].

٣- إذا أراد الطالب الحصول على صورة مصدق عليها من الملخص المشار إليه، فيلتزم بتقديم ما يفيد توريد رسم قدره عشرون جنيهًا لصندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو أحد فروعه.

٤- تلتزم الجهة الإدارية المختصة بتسليم الطالب صورة ملخص القيد المشار إليها مصدقًا عليها فى اليوم التالي على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

الباب الثالث

أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها

مادة (٤٨): فيما عدا المحظورات المنصوص عليها فى المادة (١١) من القانون يجوز للجمعية بعد اكتسابها الشخصية الاعتبارية القيام بأى نشاط يؤدى إلى تحقيق أغراضها فى تنمية المجتمع.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " شرح الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية " ص ٦٥ وما بعدها .

Article 46: The Administrative Authority shall annotate the ruling of any judgement or decision to be passed in connection with the association in the margin of the recorded summary of its statute in the register referred to in Article (22) of the present regulations.

Article 47: In case of requesting to review the recorded summary of the association's statute, the following procedures shall be followed:

1-The interested party shall submit a written request indicating the cause of the request to the competent administrative authority, on which an annotation shall be added to enable the applicant to review the summary.

2-The applicant shall be enabled to review the recorded summary of the statutes, upon submitting his request [1].

3-If the applicant desires to obtain an authenticated copy of the foregoing summary, he shall submit proof of having settled a fee of twenty pounds to the Fund for Support of Non-Governmental Associations and Institutions or any of its branches .

4-The competent administrative authority shall deliver to the applicant a copy of the said recorded summary, duly authenticated, at most on the day following the date of submitting the request .

Part-III

Purposes, Rights and Obligations of the Associations

Article 48: Save for the prohibitions prescribed in Article (11) of the Law, the Associations, following its acquisition of the juridical personality, may perform any activity that leads to the realization of its purposes in development of the society / community.

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "Explanation of the Judgments of the Egyptian Cassation Court** as Criminal and Civil Trial Court. PP.65.

وتعد من ميادين تنمية المجتمع أية أنشطة تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المتوصلة سواء في ذلك الأنشطة التعليمية أو الصحية أو الثقافية أو التعليمية أو الخدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو حماية المستهلك أوالتوعية بالحقوق الدستورية والقانونية أو الدفاع الاجتماعي أو حقوق الإنسان،وغير ذلك من الأنشطة.

وفي الأحوال التي ترغب فيها الجمعية إضافة ميادين جديدة لم يكن قد تضمنها نظامها الأساسي أو العمل في أكثر من ميدان من ميادين تنمية المجتمع ،يكون لها أن تتقدم بطلب إلى الجهة الإدارية المختصة التي تصدر قرارها فيه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تقديم الطلب وذلك بعد أخذ رأي الاتحاد المختص.

وإذا كان النشاط الذى تباشره الجمعية يتطلب الحصول على ترخيص من وزارة أخرى،فلا يجوز للجمعية مباشرة ذلك النشاط أو الإعلان عنه أو السماح لغيرها بمباشرته في مكان تابع لها إلا بعد الحصول على ترخيص بمباشرته من الوزارة المعنية [1].

وإذا باشرت الجمعية نشاطا من أنشطتها خارج نطاق المحافظة التي يقع بها مركز إدارتها، فتلتزم بإخطار مديرية الشئون الاجتماعية في المحافظة التي تباشر فيها هذا النشاط بنوعه ومدته والمسئولين عنه.ويكون لموظفي هذه المديرية ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون و في هذه اللائحة بالنسبة للأنشطة التي تمارس في دائرة اختصاصهم.

---

(1) انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون المرافعات – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات " ص ٢٥ وما بعدها .

Any activities aimed at realizing continuing human development, whether the educational, health, cultural, or social, economic or environmental services, consumer protection, enlightenment as to the constitutional or legal rights, social defence, or human rights, and other such activities shall be considered within the fields of community / social development.
In the cases where the association desires to add new fields that had not been included in its statutes, or work in more than one field of social / community development fields, it may submit a request to the competent administrative authority which shall issue its decision in respect thereof within thirty days from the date of submitting the request, after consulting the view of the concerned federation .
If the activity exercised by the association requires obtaining a permit from another ministry, the association may not exercise that activity, announce it, or allow a third party to exercise it in a place belonging thereto except after obtaining a licence for its exercice from the concerned ministry[1] .
If the association exercises any of its activities beyond the limits of the Governorate in which its head office is located, it shall notify the Social Affairs Directorate in the governorate where it exercises that activity, of the kind and period of that activity and those in charge thereof. The functionaries of that Directorate shall exercise the powers prescribed in the Law and the present regulations with regard to the activities undertaken within the area of their jurisdiction.

---

[1] **Refer to Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "Encyclopedia of the Explanation of the Law of Pleadings** Detailed Explanation of each Article of the Law of Pleadings" PP. 25 .

مادة (٤٩): إذا رغبت الجمعية في الاستعانة بأحد العاملين المدنيين بالدولة لمعاونتها في أداء رسالتها فعليها أن تتقدم بطلب إلى الجهة التي يعمل بها .

فإذا رأت جهة العمل الموافقة على طلب ترفعه مشفوعا بالرأى إلى الوزير أو المحافظ المختص،ويصدر قرار الندب لمدة سنة قابلة للتجديد بناء على طلب الجمعية.

و في جميع الأحوال ترسل صورة من قرار الوزير أو المحافظ المختص إلى وزارة الشئون الاجتماعية.

مادة (٥٠): إذا رغبت الجمعية في استيراد عِدد أو آلات أو أجهزة أو أدوات أو مهمات إنتاج لازمة لنشاطها الأساسي تتقدم بطلب إلى وزارة الشئون الاجتماعية مبينًا فيه وصف و عَدد وقيمة الأشياء المطلوب استيرادها وذلك على النموذج رقم «٥» الملحق بهذه اللائحة.

ويقوم وزير الشئون الاجتماعية بإبداء الرأى في الطلب في موعد غايته خمسة عشر يومًا من تاريخ تقديمه، فإن كان الرأى بالموافقة، أحال الطلب إلى وزير المالية الذى يعرضه على رئيس مجلس الوزراء ليصدر قراره فيه.

وتقوم وزارة الشئون الاجتماعية بتسليم الجمعية قرار الإعفاء من الضرائب والرسوم الأخرى في حالة صدوره بمجرد تقديم صورة من سند الشحن أو شهادة من وكيل النقل تفيد الشحن أو ما يثبت الشراء من إحدى المناطق الحرة بحسب الأحوال.

مادة (٥١): يجوز للجمعية في أحوال تلقيها هدايا أو هبات أو معونات من الخارج مما يخضع لضرائب جمركية أو رسوم أن تطلب الإعفاء منها بطلب تتقدم به إلي وزير الشئون الاجتماعية،مبينًا فيه وصف الأشياء المطلوب إعفاؤها على النموذج رقم«٦» الملحق بهذه اللائحة .

Article 49: If the association desires to resort to the services of any public civil servant of the state to assist it in performing its mission, it shall submit request to the department where he is employed .

If the department approves the request, it shall submit it coupled with its view to the competent minister or governor. The secondment decision shall be issued for one renewable year upon the request of the association .

In all cases, a copy of the competent minister's or governor decision shall be sent to the Ministry of Social Affairs .

Article 50: If the association desires to import tools, machines, equipment, articles, or production materials required for its basic activity it shall submit a request to the Ministry of Social Affairs indicating the description, number and value of the items required to be imported, on form No.'5' as attached to the present regulations.

The Minister of Social Affairs shall declare his view in the request within at most fifteen days from the date of its submission. If his view' in approval thereof, he shall refer the request to the Minister of Financ who shall submit it to the prime minister to issue his decision therein.

The Ministry of Social Affairs shall deliver the tax and other duties exemption decision to the association, once it is issued, upon submission of a copy of the bill of lading or a certificate from the transport agen indicating or establishing the shipment or purchase of the items from one of the free zones, as the case may be .

Article 51: The association, in case of receiving from abroad gifts, donations or aid that is subject to customs taxes or duties, may request to be exempted therefrom by submitting to the Minister of Social Affairs a request indicating the description of the items required to be tax, exempted on form No. «6» as attached to the present regulations.

فإذا تبين أن الأشياء المطلوب إعفاؤها لازمة لنشاط الجمعية أحال وزير الشئون الاجتماعية الطلب في موعد أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه إلي وزير المالية لعرضه على رئيس مجلس الوزراء[١].

ويجوز للجمعية أن تتقدم بطلب الإفراج المؤقت عن الأشياء المطلوب إعفاؤها، مصحوبًا بقرار من مجلس إدارتها يتعهد فيه بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة إذا رفض طلب الإعفاء،وفي هذه الحالة يجب على وزارة الشئون الاجتماعية أن تطلب من وزارة المالية الإفراج المؤقت عن الأشياء المطلوب إعفاؤها.

مادة (٥٢): يصدر وزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية قراراً يحدد فيه الأشياء المعمرة التي يحظر التصرف فيها قبل مرور خمس سنوات على تسلم الجمعية لها،ما لم تسدد عنها الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة.

مادة (٥٣): تسري على الجمعيات الخاضعة لأحكام القانون تعريفة الاشتراكات والمكالمات التليفونية الخاصة المقررة للمنازل، وذلك بموافقة الجهة الإدارية المختصة فيما يتعلق منها بتحقيق أغراض الجمعية ومباشرة نشاطها[٢] .

---

[١] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد - برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - .

[٢] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد - برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت - .

If it transpires that the items required to be tax-exempted are necessary for the association's activity, the Minister of Social Affairs shall refer the request, within at most fifteen days from the date of its submission, to the Minister of Finance to submit it to the prime minister [1].

The association may submit the request for temporary admission of the items required to be tax-exempted, coupled with a declaration from its board of directors undertaking to settle the customs taxes and duties payable thereon in case of refusing the exemption request , in which case, the Ministry of Social Affairs shall request the Ministry of Finance to authorize temporary admission of the objects required to be tax-exempted.

Article 52: The Minister of Social Affairs, in agreement with the Minister of Finance, shall issue a decision determining the durable items that are prohibited to be disposed of before the lapse of five years from their receipt by the association, unless the customs taxes and duties payable thereon are settled .

Article 53: The tariff from private telephone subscriptions and calls as prescribed for households shall apply to the associations that are subject to the provisions of the Law, with the approval of the competent administrative authority, with regard to those connected with realizing the associations' purposes and exercising their activities[2].

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "CD Programme: Mourad's Encyclopedia of the Explanation of the Laws of Tax, Accountancy and Statutory Audit".**

[2] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae and Judicial Instruments"**

مادة (٥٤): تعفى العقارات المبنية المملوكة للجمعية من جميع الضرائب العقارية، وإذا شرعت الجمعية فى تملك عقارات مبنية من أراضى فضاء أو زراعية أو كسب أى حق عينى عليها أو رهنها، فتعفى من رسوم التسجيل والقيد جميع العقود التى تكون طرفًا فيها ويقع عبء أدائها عليها.

ويسرى هذا الإعفاء على رسوم التصديق على التوقيعات.

مادة (٥٥): إذا رغبت الجمعية فى الانضمام أو الاشتراك أو الانتساب إلى نادٍ أو جمعية أو هيئة أو منظمة مقرها خارج جمهورية مصر العربية وتمارس نشاطاً لا يتنافى مع أغراضها فعليها أن تخطر وزارة الشئون الاجتماعية بذلك.

ويجب أن يتضمن الإخطار البيانات الآتية:

١- اسم النادي أو الجمعية أو الهيئة المنظمة وجنسيتها ومقرها.

٢- الغرض أو النشاط الأساسي لها.

٣- الدولة أو الدول التى تمارس نشاطها فيها.

ولوزارة الشئون الاجتماعية الموافقة على الانضمام أو الاشتراك أو الانتساب بمجرد تلقيها الإخطار، فإذا مضت ستون يوماً دون اعتراض كتابى منها جاز للجمعية إتمام إجراءاتها.

مادة (٥٦): للجمعية الحق فى تلقى التبرعات داخل مصر من الأشخاص الطبيعيين، مصريين كانوا أو أجانب أو من الأشخاص الاعتبارية المصرية، وذلك أيًا كان طبيعة المال المتبرع به.

كما يكون للجمعية الحق فى تلقى التبرعات من المنظمات أو الهيئات الأجنبية المصرح لها بمباشرة نشاطها في مصر وذلك وفقاً لما يرد بالاتفاق المبرم معها على النحو الوارد بالمواد (٣، ٤، ٥) من هذه اللائحة بشرط قيام الجمعية بإخطار الجهة الإدارية المختصة بقيمة التبرع والجهة المتبرعة .

Article 54: Built realties owned by the Association shall be exempted from all real estate taxes. If the association sets about taking possession of built realties or non-built realties that comprise vacant or agricultural lands, acquiring any real right thereon, or mortgaging them,, all contracts to which the association is party shall be exempted from the registration and notarization fees as payable by the association .
This exemption shall apply to fees on certifying the signatures .

Article 55: If the association desires to join, contribute or to be affiliated to a club, association, institution, or institution seated outside the Arab Republic of Egypt and exercising an activity non-conflicting with its purposes, it shall notify the Ministry of Social Affairs thereof.

The notification shall comprise the following data :

1-Name, nationality, and head office of the club, association, institution, or institution ;
2-Its purpose, or its principal activity ;
3-The country/countries in which it exercises its activity.

The Ministry of Social Affairs shall accept the joining, contribution or to be affiliated, upon its notification. If sixty days have lapsed without a written refusal of it, the association may proceed with its procedures .

Article 56: The association shall have the right to receive donations within Egypt from natural persons - Egyptians or foreigners - or from Egyptian juridical persons, whatever the nature of the donated property/fund .
It shall also have the right to receive donations from foreign institutions or bodies authorized to exercise their activities in Egypt, according to the provisions of the agreement signed therewith, as prescribed in Articles (3, 4, and 5) of the present regulations, providing the association shall notify the competent administrative authority of the amount and value of the donation and the donor authority .

مـادة (٥٧) : يجوز للجمعية جمع التبرعات من الجمهور باتباع الإجراءات الآتية :

١- أن تتقدم بطلب إلى الجهة الإدارية المختصة مبيناً فيه النشاط أو الأنشطة أو المشروع الذى تخصص له حصيلة التبرع،والطريقة المقترحة لجمع المال ، والمدة التى تطلب التصريح لها بجمعه خلالها،والنطاق الجغرافى لهذه الدعوة.

٢- تبت الجهة الإدارية المختصة فى الطلب وتخطر الجمعية برأيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تلقيها له.

٣- فى حالة موافقة الجهة الإدارية المختصة،تلتزم الجمعية بتقديم دفاتر إيصالات جمع المال أو الطوابع إلى هذه الجهة لختمها بخاتمها.

٤- تصدر الجهة الإدارية المختصة تصريحاً للجمعية يتضمن الموافقة على جمع التبرعات، والمدة والنطاق الجغرافى المصرح بهما وعدد دفاتر الإيصالات والطوابع التى ختمت بخاتمها.

وتلتزم الجمعية عند انتهاء المدة المرخص لها بجمع التبرعات خلالها بتقديم دفاتر الإيصالات أو الطوابع المتبقية للجهة الإدارية المختصة ليجرى إعدامها بحضور ممثل الجمعية والجهة الإدارية المختصة ويتم إثبات ذلك فى محضر يوقعا عليه ويختم بخاتم الجهة الإدارية المختصة.

كما تلتزم الجمعية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ انتهاء مدة الترخيص بأن تقدم للجهة الإدارية المختصة حساباً ختامياً عن ناتج تنفيذ الترخيص.

ولا يعد من قبيل جمع التبرعات، الإعلان بأية وسيلة عن أغرض الجمعية أو نشاطها إذا ترتب عليه تلقيها لتبرعات .

Article 57: <u>The association may receive donations from the public by adopting the following procedures :</u>

1-Submitting a request to the competent administrative authority indicating the activity/activities or project for which the proceeds of donation shall be appropriated, the methods proposed for fund receiving, the period during which it requests authorization for recieving the money, and the geographical area for the call to donate funds .

2-The competent administrative authority shall give its final decision in the request and notify its view to the association within fifteen days from the date it receives the request .

3-In case of approval by the competent administrative authority, the association shall submit the fund receiving receipt books or stamps to that authority for stamping them with its seal.

4-The competent administrative authority shall issue an authorization to the association comprising its approval of receiving the donations and determining the period and geographical area authorized therefor and the number of receipt books or stamps stamped with its seal .

The association, at the end of the period during which it is authorized to raise donations, shall submit the remaining receipt books or stamps to the competent administrative authority to destroy them in the presence of the association's and the competent administrative authority's representatives. This procedure shall be recorded in a report to be signed by them and stamped with the seal of the competent administrative authority .

The association, within a period not exceeding sixty days from the expiry date of the licence period, shall submit to the competent administrative authority a final account on the result of prosecuting the licence.

It shall not be considered as collecting donations if the announcement by any method about the association's purposes or activity results in receiving donations.

مادة (٥٨): للجمعية أن تتلقى أموالاً من الخارج كما لها أن ترسل أموالاً للخارج وذلك بعد الحصول على إذن من وزير الشئون الاجتماعية بناءً على طلب تتقدم به متضمناً البيانات الآتية:

١-اسم الشخص أو الجهة الأجنبية أو من يمثلها في الداخل بحسب الأحوال والدولة التي ينتمي إليها ومقره.

٢-النشاط الذى يمارسه الشخص أو الجهة الأجنبية وأغراضها.

٣-مقدار الأموال التى ترغب الجمعية فى الحصول عليها أو تعتزم إرسالها ووسيلة تلقيها أو إرسالها.

ويجب البت فى الطلب خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه.

وفى الأحوال التى تتلقى فيها الجمعية أموالاً من الخارج – أياً كانت طبيعتها – قبل الحصول على إذن وزير الشئون الاجتماعية يتم حفظها حتى يصدر الإذن، ويكون حفظ الأموال النقدية بإيداعها بحساب خاص بأحد البنوك المعتمدة فى مصر، وحفظ الأموال العينية بالطريقة التى تناسب طبيعتها.

ويجوز للجمعية طلب الإفراج المؤقت عنها بموافقة وزارة الشئون الاجتماعية، وتطبق فى هذه الحالة الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (٥١) من هذه اللائحة.

ولا تسرى أحكام هذه المادة سواء فى التلقى أو الإرسال فيما يتعلق بالكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية واشتراكاتها واشتراكات العضوية.

مادة (٥٩): يجوز للجمعية دعماً لمواردها المالية على نحو يمكنها من تحقيق أغراضها الاجتماعية أن:

(أ) تقيم المشروعات الخدمية والإنتاجية وتخضع هذه المشروعات للقوانين والقرارات المنظمة للنشاط بحسب طبيعته.

Article 58: The association may receive funds from abroad and may also send funds abroad after obtaining permission therefor from the Minister of Social Affairs, upon a request it submits comprising the following data :

1- The name of the foreign person or authority or its representative in Egypt , as the case may be , the country he belongs to, and his/its head office .

2- The activity exercised by the foreign person or authority, and its purposes .

3- Amount of the funds the association desires to obtain or intend to send and the method of receiving or sending them.

A final decision shall be given in the request within sixty days from the date of its submission .

In the cases the association receives funds from abroad - whatever their nature - before obtaining permission from the Minister of Social Affairs - they shall be reserved pending issue of the permission. Reserving the funds shall take place by depositing them in a special account in an approved bank in Egypt, while the in-kind property shall be reserved in the manner befitting its nature .

The association may request their temporary admission with the approval of the Ministry of Social Affairs, in which case the procedures prescribed in Article (51) of the present regulations shall apply.

The provisions of this Article shall not apply to receiving or sending in respect of scientific and technical books, publications and magazines, the subscription to them, and the membership subscriptions.

Article 59: For consolidation of its financial resources in a way enabling it to realize its social purposes, the association may :

A- Set up service and productive projects. These projects shall be subject to the Laws and decrees governing the activity according to its nature .

(ب) تقيم الحفلات بمختلف أنواعها من مسرحية وفنية وسينمائية وغيرها من عروض فنية نموذج " ٧، ١/٧ ".

(ج) تقيم الأسواق الخيرية بمختلف أنواعها،أياً كانت المعروضات التى تعرض فيها.

(د) تقيم المعارض لتسويق ما يعرض فيها سواء كان إبداعاً فنياً أو سلعاً إنتاجية أو غيرها.

(هـ) تقيم المباريات الرياضية فى جميع الألعاب والأنشطة الرياضية.

ويجوز للجمعية أن تعيد استثمار فائض إيراداتها الناتج من عائدات المشروعات الخدمية أو الإنتاجية في هذه المشروعات ،كما يجوز لها أن تعيد استثمار هذه العوائد أو فوائض إيراداتها العادية كما يجوز لها أن تعيد استثمار هذه العوائد أو فوائض إيراداتها العادية في مجالات تضمن لها الحصول على مورد ثابت، وتعتبر من هذه المجالات الودائع لدى مكاتب توفير البريد أو أذون الخزانة أو السندات الحكومية أو ما تصدره أو تضمنه البنوك المعتمدة من شهادات الاستثمار أو الإيداع أو السندات أو ما تقبله من ودائع.

ولا يجوز الاستثمار أو إعادة الاستثمار في أي من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية بما يجاوز (٥٠ ٪) من فائض الميزانية السنوية إلا بموافقة الجمعية العمومية .

وفي جميع الأحوال يمتنع على الجمعية الدخول في مضاربات مالية.

مادة (٦٠): للجمعية التمتع بإعفاء حفل واحد في العام من الضريبة المقررة إعمالاً لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن فرض ضريبة على دخول المسارح والسينما والملاهي ، على أن تلتزم بتقديم طلب إلي الجهة الإدارية المختصة قبل موعد الحفل بستين يوماً على الأقل موضحاً به ما يأتي:

(أ) الأغراض الإنسانية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الرياضية التي يقام الحفل للمساهمة في تحقيقها.

B- Hold ceremonies of all kinds, theatrical, technical, movie, musical and other technical shows, on form "7, and 7/1".

C- Hold charity fairs of all kinds,whatever the exhibits to be displayed in them.

D- Hold exhibitions for marketing the items to be displayed in them, whether a technical creation, productive commodities, or others.

E- Hold sporting matches in all games and sporting activities.

The association may re-invest in these projects the surplus of its revenues resulting from the yields of service or productive projects. It may also re-invest these yields or surplus ordinary revenues in fields guaranteeing for it a permanent revenue. In these fields are considered the deposits with postal saving offices, the treasury bonds, the governmental bonds, the investment certificates, the deposit certificates and bonds issued or guaranteed by approved banks, or the deposits accepted by them.

No investment or re-investment of more than (50%) of the annual balance sheet surplus may be performed in any of the productive or service projects, except with the approval of the General Assembly.

In all cases, the association shall be forbidden to enter in financial speculations.

Article 60: The association shall have the right of enjoying exemption for one party during the year from the tax prescribed in accordance with the provisions of Law No. 24/ 1999, imposing a tax on entry to theaters, movie houses, and entertainment places, providing it shall submit a request to the competent administrative authority at least sixty days before the date of the party, indicating the following:

A- The human, cultural, social, or sporting purposes for which the party is held to contribute toward these purposes.

(ب) المستفيد أو المستفيدين من إيرادات الحفل بشرط تخصيص نسبة (٢٥ ٪) على الأقل من إجمالي هذه الإيرادات قبل خصم أي تكاليف لتحقيق الأغراض المشار إليها في البند السابق .

(جـ) مكان وموعد إقامة الحفل وبرنامجه.

كما يجب على الجمعية قبل موعد الحفل بثلاثين يوماً على الأقل تقديم التذاكر المعدة للاستخدام للجهة الإدارية لختمها "حفلة معفاة " على نموذج "رقم ٢/٧ " والمرفق بهذه اللائحة مصحوباً بما يأتي:

١-إقرار كتابي بعدم التنازل أو بيع الحق في إقامة الحفل المطلوب إعفاؤه من الضريبة لأي شخص آخر بخلاف المستفيد أو المستفيدين المحددين في الطلب مع التعهد بسداد كامل الضريبة وملحقاتها المستحقة على أساس أسعار البيع المحددة على التذاكر المباعة في حالة عدم إعفاء الحفل من الضريبة.

٢-صورة من العقود المبرمة بقصد تنظيم الحفل،إن وجدت،بما فيها عقود الفنانين والفنيين وغيرهم من المشتركين في إحياء الحفل مرفقاً بها إقرارات توضح قيمة الأتعاب والأجور المتفق عليها مع هؤلاء الفنانين والفنيين أو غيرهم.

وتلتزم الجهة الإدارية المختصة بفحص الطلب وفي حالة استيفائه للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية بأسبوعين على الأقل لاستصدار قرار من وزير المالية بالإعفاء واتخاذ إجراءات ختم التذاكر المعدة للحفل بخاتم "حفلة معفاة ".

و تلتزم الجهة الادارية المختصة بفحص الطلب و في حالة استيفائه للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ يتم مخاطبة وزارة المالية قبل موعد الحفل بأسبوعين على الأقل لاستصدار قرار من وزير المالية بالاعفاء و اتخاذ إجراءات ختم التذاكر المعدة للحفل بخاتم "حفلة معفاة ".

وتلتزم الجمعية بتقديم حساب ختامي عن الحفل المعفى للجهة الإدارية المختصة في خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ إقامته على أن يتم إعدام أو إلغاء التذاكر غير المباعة بمعرفة لجنة تمثل فيها الجهة الإدارية المختصة والجمعية.

وللجهة الإدارية المختصة أن تتجاوز عن تلك المواعيد إذا دعت الضرورة لذلك .

مادة ٦١: تحتفظ الجمعية في مركز ادارتها بالوثائق والمكاتبات والسجلات الآتية:

B-The beneficiary or beneficiaries of the party revenues providing a portion of at least (25%) of the total revenues thereof before deducting any costs shall be appropriated for realizing the purposes referred to in the preceding paragraph .

C- Date and place of holding the party and its programme .

The association, at least thirty days before the date of the party, shall submit the tickets prepared for use, to the administrative authority to stamp them as "tax-free party" on form No. "7/2" as attached to the present regulations, **coupled with the following :**

1- A written declaration that the right to hold the party for which tax exemption is requested shall not be assigned or sold to any other person than the beneficiary or beneficiaries as determined in the request, along with undertaking to settle the full tax and its supplements on the basis of the selling prices determined on the sold tickets in case of non-exempting the party from the tax .

2- Copy of the contracts concluded toward organizing the party, if any, including contracts for the artists, technicians, and others who participate in giving the party, to which declarations shall be attached, indicating the amount of fees and wages agreed upon with those artists and technicians, or others .

The competent administrative authority shall examine the request, and in case it fulfils the conditions prescribed in the executive regulations of Law No. 24/1999, the Ministry of Finance shall be addressed at least two weeks before the date of the party to obtain from the Minister of Finance a decision exempting the party from taxes and take procedures of stamping the tickets prepared for the party with the phrase "tax-free party .

The association shall submit to the competent administrative authority a final account on the tax-free party within a period not exceeding two weeks from holding the party, provided that the unsold tickets shall be destroyed or cancelled by a committee on which the competent administrative authority and the association shall be represented .

The competent administrative authority may overlook these dates, if so necessary .

Article 61: The association shall maintain in its head office the following documents, correspondence, and registers :

١- لائحة النظام الأساسي .

٢- سجل العضوية والاشتراكات موضحاً به اسم كل من الأعضاء المؤسسين أو غيرهم من الأعضاء ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته وجهة عمله ومحل إقامته وتاريخ انضمامه ورقم تليفونه.

٣- سجل حركة عضوية مجلس الإدارة موضحا به تاريخ بداية العضوية لكل عضو وتاريخ وطريقة اكتسابها (بالانتخاب/التزكية) ويؤشر فيه بتاريخ زوال الصفة وسبب ذلك.

٤- سجل اجتماعات الجمعية العمومية .

٥- سجل اجتماعات وقرارات مجلس الإدارة .

٦- سجل الإيرادات والمصروفات.

٧- سجل البنك وسجل الصندوق وسجل العهدة.

٨- سجل موضح به كافة ممتلكات الجمعية سواء عقارية (أراضي — مباني) أو منقولة (سيارات — تجهيزات — أجهزة ، معدات وغير ذلك) .

٩- ملفات لحفظ كافة وثائق الملكية وكافة الفواتير والإيصالات والمكاتبات.

١٠- سجل الزيارات.

١١- سجل التبرعات.

وتكون السجلات السابقة طبقاً للنماذج الملحقة بهذه اللائحة.

ويجب ختم هذه السجلات من الجهة الإدارية المختصة قبل استعمالها على أن تكون مرقمة ومختومة بخاتم الجمعية ،وما لم يتضمن النظام الأساسي للجمعية تحديداً للمسئول عن صحة بيانات السجلات المشار إليه يتولى مجلس الإدارة تحديده بقرار يصدره ، فإن لم يصدر هذا القرار كان رئيس مجلس الإدارة هو المسئول عنها.

ويجوز للجمعية أن تمسك سجلات أو دفاتر أخري طبقاً لاحتياجات نشاطها.

1- The statute of the association ;
2- Membership and subscriptions register indicating the name of each of the founder members or other members, his name, age, nationality, profession, place of work, home address, the date he joined the membership, and his phone number ;
3- Register of board of directors membership movement indicating the date the membership of each member began, and the date and method of its acquisition (by election/unopposed election). The date the membership quality is terminated and the cause of its termination shall be notated in the register ;
4- General Assembly meetings register ;
5- Board of directors meetings and decisions register;
6- Revenues and expenditures register ;
7- Bank-book, cash-book, petty cash-book ;
8- Register in which all property of the association whether real estates (lands-buildings) or movables (vehicles, fittings, equipment, apparatus, ...etc.) are indicated .
9- Files for preserving ownership documents and all bills/ invoices, documents, receipts, and correspondence .
10- Register of visits .
11- Register of donations .

The aforementioned registers shall be according to the forms annexed to these regulations.

These registers shall be stamped by the competent administrative authority before using them, providing they shall be numbered and stamped with the seal of the association. Unless the statute of the association comprise a determination of the person responsible for the validity of data of the said registers, the board of directors shall issue a decision determining him. If the said decision is not issued, the board of directorschairman shall himself be responsible for their validity .

The association may also keep other registers or books according to the demands of its activity .

مادة (٦٢): على العضو طالب الاطلاع على سجلات الجمعية التقدم بطلب كتابى لمجلس إدارتها محدداً السجلات المطلوب الإطلاع عليها والغرض من ذلك ،وعلى رئيس مجلس الإدارة اتخاذ اللازم لتلبية طلبه .

ولا يجوز تأخير اطلاع العضو على السجلات لأكثر من أربع وعشرين ساعة ما لم يكن هناك عذر قهرى يبرر التأخير .

مادة (٦٣): يصدر وزير الشئون الاجتماعية قراراً بتحديد الموظفين الذين يحق لهم دخول مقر الجمعية أو فروعها بغرض الإطلاع على سجلاتها.

ولا يجوز للجمعية أن تسمح لأى من الموظفين المشار إليهم بدخول مقارها أو الإطلاع على سجلاتها إلا بعد التأكد من توافر الشروط الآتية:

١- أن يحمل الموظف بطاقة خاصة صادر من جهة عمله تسمح له بدخول مقار الجمعيات وفروعها بهدف الإطلاع على سجلاتها.

٢- أن يحمل خط سير معتمد من جهة عمله موضحاً به اسم الجمعية أو الفرع والغرض من المهمة ومدتها.

٣- أن يوقع فى سجل الزيارات المعد لذلك بمقر الجمعية بما يفيد الاطلاع على السجلات.

ويلتزم الموظف بتقديم تقرير إلى جهة عمله عن مهمته متضمناً ما تراءى له من ملاحظات ،وعلى هذه الجهة فحص الملاحظات وإخطار الجمعية بنتيجة الفحص.

مادة (٦٤): يصدر رئيس مجلس إدارة الاتحاد المختص قراراً بتحديد ممثليه الذين يحق لهم دخول مقر الجمعية أو فروعها بغرض الاطلاع على سجلاتها.

وتطبق فى شأن ممثل الاتحاد الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة.

Article 62: The member requesting access to and reviewal of the association's registers shall submit a written request to its board of directors determining the registers required to be reviewed and the purpose of reviewing them. The board of directorschairman shall take the necessary to respond to his request.

The member's reviewal of the registers may not be delayed for more than twenty four hours, unless a forcible excuse exists to justify the delay.

Article 63: The Minister of Social Affairs shall issue a decision determining the functionaries who have the right to enter the premises of the association or its branches with the aim of reviewing its registers.

The association shall not allow any of the said functionaries to enter its premises or review its registers except after ascertaining the fulfillment of the following conditions:

1-That the functionary holds a special card issued from his place of work allowing him to enter the premises of the associations and their branches with the aim of reviewing their registers.

2-That he carries a programme of inspection visits approved by his place of work indicating the name of the association or branch, and the purpose and duration of the mission.

3-That he signs in the register of visits provided for the purpose at the premises of the association, to the effect that he has reviewed the registers.

The functionary shall submit a report to his place of work on his mission, comprising his remarks on the register entries, and the latter shall examine these remarks and notify the result of examination to the association.

Article 64: The board of directorschairman of the competent federation shall issue a decision determining his representatives who have the right to enter the premises of the association or its branches for the purpose of reviewing its registers.

The conditions prescribed in the preceding Article shall apply in respect of the federation's representative.

مادة (٦٥):على مجلس الإدارة إرسال صورة من الميزانية السنوية والحسابات الختامية للجمعية عن السنة المالية المنتهية وتقرير نشاط مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات إن وجد وصورة من مشروع ميزانية السنة المالية الجديدة إلى كل عضو من أعضاء الجمعية العمومية على عنوانه المثبت في سجلات الجمعية ،وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثمانية أيام على الأقل.

ويجوز الاكتفاء بعرض ما تقدم فى مقر الجمعية على لوحة إعلانات خاصة معدة لذلك فى مكان بارز وظاهر ومطروق بما يمكن جميع الأعضاء من الاطلاع عليه ويكون هذا العرض قبل انعقاد الجمعية العمومية بثمانية أيام على الأقل ويستمر إلى حين تمام التصديق على هذه الأوراق .

الباب الـرابع

أجهـزة الجمعية

الفصــل الأول

الجمعيـة العمومية

مــادة (٦٦):لا يجـوز لغـير الأعضـاء العـاملين التصـويت علـى قـرارات الجمعيـة العمومية،ويجوز للعضو العامل الذى لم يوف بالتزاماته المفروضة عليه وفقاً للنظام الأساسي للجمعية أن يقوم بالوفاء بها إلى ما قبل انعقاد الجمعية العمومية فى المكان وبالطريقة المبينين فى الدعوة لحضور الجمعية العمومية.

ويجوز لعضو الجمعية العمومية أن ينيب عنه كتابة عضواً آخر يمثله فى حضور اجتماعها والتصويت على قراراتها وفقاً للقواعد التى يقررها النظام الأساسي للجمعية،ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد.

مـادة (٦٧): <u>يختص بالدعوة لعقد الجمعية العمومية كل من:</u>

(أ) مجلس إدارة الجمعية ويكون ذلك بقرار يصدر فى انعقاد صحيح بالأغلبية العادية.

Article 65: The board of directors shall send a copy of the association's annual balance sheet and closing accounts of the ending financial year, the report on the board's activity, the auditor's report - if any, and a copy of the draft budget of the new financial year to each member of the general assembly at his address as recorded in the association's registers, at least eight days before convening the general assembly .

The foregoing may satisfactorily be put up on a special notice board of directorsprovided for the purpose in a prominent and much-frequented place at the head office of the association where all members may review it. This shall be done at least eight days before convening the general assembly and shall continue to be there pending complete approval of these papers.

Part – IV
Agencies of the Association
Chapter -1
General Assembly

Article 66: None but the active members may vote on the resolutions of the General Assembly. A full and active member who has not fulfilled his obligations as imposed thereon according to the statute of the association may proceed with fulfilling them until before convening the General Assembly at the place and in the way indicated in the invitation to attend the general assembly.

A member of the General Assembly may delegate another member in writing to represent him in attending its meeting, and vote on its resolutions according to the rules prescribed in the statute of the assembly.

A member may not deputize for more than one member.

Article 67: Each of the following shall be concerned with calling a meeting of the general assembly :

A -The board of directors of the association, by virtue of a decision to be issued during a valid meeting with the ordinary majority of votes.

(ب) من يفوضه كتابة (٢٥ ٪) من عدد الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية.

(ج) المفوض المعين بقرار من وزير الشئون الاجتماعية فى حالة خلو النظام الأساسي للجمعية من حكم يعالج الوضع الناشئ عن عدم كفاية عدد أعضاء مجلس الإدارة لانعقاده انعقاداً صحيحاً.

(د) الجهة الإدارية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك.

مادة (٦٨): تتم الدعوة لحضور الجمعية العمومية بخطاب مسجل مصحوبا بعلم الوصول يوجه إلى العضو على عنوانه الثابت بسجلات الجمعية يبين فيه مكان وموعد الاجتماع، وجدول الأعمال، وذلك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل.

ويجوز تسليم العضو الدعوة شخصيا مقابل توقيعه بالاستلام.

ويجب إرسال نسخة من الأوراق المطروحة على الجمعية العمومية إلى الجهة الإدارية المختصة والاتحاد الذى تكون الجمعية منضمة إليه قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل.

ويجوز للاتحاد أن يندب من يحضر الاجتماع عنه.

مادة (٦٩): يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها العاملين الذين لهم حق التصويت، فإن لم يتكامل العدد فى موعد الانعقاد المحدد فى الدعوة يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد خلال المدة المحددة فى النظام الأساسي للجمعية بحيث لا تقل عن ساعة ولا تزيد على خمسه عشر يوماً، ويجب أن تتضمن الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية مدة التأجيل للاجتماع الثانى فى حالة عدم تكامل نصاب الاجتماع الأول.

B- The one to be mandated in writing by (25%) of the number of members who have the right of attending the general assembly .

C- The commissioner appointed by Decree of the Minister of Social Affairs in case the statute of the association are void of a provision tackling the situation that results from the inadequacy of the number of board of directors members necessary to hold a valid session .

D- The competent administrative authority if it deems necessary to convene the meeting .

Article 68: The invitation to attend the general assembly shall be addressed to the member by registered letter with delivery return at his address as recorded in the association's registers at least fifteen days before the date of its convention. The place and time of the meeting and the agenda shall be indicated in the invitation to the meeting .

The invitation may be hand-delivered to the member personally against signing in acknowledgement of receipt .

A copy of the papers laid before the general assembly shall be sent to the competent administrative authority and the federation joined by the association, at least fifteen days before the convention date .

The federation may assign a delegate to represent it in attending the meeting .

Article 69: The General Assembly meeting shall be considered valid with the attendance of the absolute majority of its active members who have the voting right. If the number of attendees is not completed at the time of the Assembly convention as determined in the invitation, the meeting shall be postponed to another session to be held within the period determined in the statute of the association, such that it shall not be less than one hour and not exceeding fifteen days. The invitation to the general assembly meeting shall indicate the period of postponement to the second meeting in case the quorum of the first meeting is not fulfilled .

ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن عشرة فى المائة من مجموع الأعضاء العاملين الذين لهم حق التصويت أو عشرين عضواً أيهما أقل،ولا يجوز فى الحالة الأولى أن يقل عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم عن خمسة أعضاء.

مادة (٧٠): تنعقد الجمعية العمومية فى مقر المركز الرئيسى للجمعية ما لم يقرر صاحب الدعوة انعقادها في مكان آخر في نفس المحافظة وبشرط تحديد هذا المكان تفصيلاً في الدعوة للاجتماع.

مادة (٧١): يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال بناء على طلب أي من أعضائها . وفي هذه الحالة يعرض رئيس الجمعية العمومية الاقتراح للتصويت في شأن إضافته لجدول الأعمال ، فإذا تمت الموافقة على إدراجه بالأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء الجمعية العمومية العاملين والذين لهم حق التصويت ،أضيفت إلي جدول الأعمال وطرحت للمناقشة .

مادة (٧٢): يلتزم رئيس مجلس إدارة الجمعية أو المفوض على حسب الأحوال بإبلاغ الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاده .

مادة (٧٣): يجوز دعوة الجمعية العمومية للانعقاد العادي كلما اقتضى ذلك حسن سير العمل فى الجمعية ، وفى جميع الأحوال يجب دعوتها للانعقاد مرة كل سنة على الأقل خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للجمعية،وذلك للنظر فيما يأتي:

١- اعتماد الميزانية والحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية.

٢-تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية.

٣- تقرير مراقب الحسابات.

The second meeting shall be valid if not less than ten percent of the total number of active members that have the voting right or twenty members, whichever is lesser, attend it personally. In the first case, the number of members attending personally shall not be less than five members .

Article 70: The General Assembly shall convene at the head office of the association unless the party, inviting it to convene decides to hold it in another place within the same governorate, providing such other place shall be defined in detail in the call for the meeting.

Article 71: The general assembly may consider other matters than those specified in the agenda, upon the request of any of its members. In this case, the chairman of the general assembly shall put forward for voting the proposal for adding it to the agenda. If the absolute majority of the total number of active members of the general assembly who have the right of voting approve including the proposal in the agenda, it shall then be added to the agenda and put forth for discussion.

Article 72: The board of directors chairman of the association or the commissioner, as the case may be , shall notify the competent administrative authority and the concerned federation with a copy of the minutes of the general assembly session within thirty days from the date of its convention .

Article 73: The general assembly may be invited to convene in an ordinary session whenever necessary for the good process of work in the association. In all cases, it shall be called to convene at least once every year within four months following the end of the association's financial year, to look into the following :

1- Approval the Balance Sheet and Final Account for the ending year ;

2- The board of directors' report on the works of the ending year.

3- The report of auditor ;

٤-انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلا من الذين زالت أو انتهت عضويتهم ،إذا كان هناك محلاً لذلك.

٥- تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه.

٦-ما يرى مجلس الإدارة إدراجه في جدول الأعمال.

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين.

مـادة (٧٤): تختص الجمعية العمومية غير العادية بالنظر فيما يأتي:

١- تعديل النظام الأساسي للجمعية.

٢- حل الجمعية أو إدماجها في أو مع غيرها.

٣- عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة.

٤- ما يوجب النظام الأساسي للجمعية عرضه على الجمعية العمومية غير العادية.

وتصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء الجمعية العاملين الذين لهم حق التصويت ما لم ينص النظام الأساسي على أغلبية أكبر .

مـادة (٧٥): فيما عدا انتخاب أجهزة الجمعية لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كانت له مصلحة شخصية في القرار المعروض[1].

وتعد المصلحة شخصية إذا كان يترتب على اتخاذ القرار أو رفضه تحقيق منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة للعضو أو لزوجه أو أولاده أو أقاربه حتى الدرجة الرابعة.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٧٩ وما بعدها .

4-Electing board of directors members in place of those whose membership is terminated or expired, if there is a place for that ;
5-Appointing the auditor and determining his remunerations;
6-Such questions as the board of directors shall decide to include in its agenda .

The general assembly's resolutions shall be issued with the absolute majority of the number of attending members.

Article 74: The extraordinary general assembly shall be concerned with looking into the following :
1-Modifying the statute of the association ;
2-Dissolving or merging the association in or with others;
3-Removing all or some of the board of directors members ;
4-All that the association's statute requires laying before the extraordinary general assembly .

The extraordinary general assembly's resolutions shall be issued with the absolute majority of the number of active members of the association who have the voting right, unless the statute prescribes for a bigger majority .

Article 75: With the exception of electing the association's agencies, a member of the General Assembly may not participate in voting if he has personal interest in the propounded resolution(1).

An interest shall be considered personal if taking or refusing the resolution will result in realizing a direct or indirect material benefit to the member, or to his spouse, children, or relatives up to the fourth degree .

(1) Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "The English Translation of the Company Laws,** the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto" PP.79 .

الفصـــل الثانـــي

مجلـــس الإدارة

مادة (٧٦): يجب أن يتضمن النظام الأساسي للجمعية عدد أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون عددا فرديا لا يقل عن خمسة ولا يزيد على خمسة عشر.

ويتم اختيار مجلس الإدارة الأول بطريقة التعيين بواسطة جماعة المؤسسين ، ويجب أن يتضمن قرارهم بتعيين مجلس الإدارة تحديداً لمدته بما لا يجاوز ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ قيد الجمعية.

ويلتزم مجلس الإدارة الأول بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد لانتخاب مجلس إدارة جديد قبل انتهاء مدته.

مادة (٧٧): تختص الجمعية العمومية بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وتتحدد دورة أول مجلس إدارة يجرى اختياره بطريق الانتخاب بست سنوات.

ويلتزم مجلس الإدارة المنتخب بعقد اجتماع قبل انتهاء مدة سنتين من بدء دورته لإجراء القرعة على جميع أعضائه وتنتهي عضوية ثلث الأعضاء الذين تصيبهم القرعة اعتباراً من تاريخ إجراء انتخابات التجديد.

ويدعو مجلس الإدارة الجمعية العمومية للانعقاد في موعد أقصاه ستين يوماً من تاريخ قفل باب الترشيح لانتخاب أعضاء جدد بدلا ممن انتهت عضويتهم ، ولا يخل ذلك بحق من انتهت عضويته في الترشيح لهذه الانتخابات.

وتتجدد الإجراءات السابقة عند انتهاء السنتين التاليتين.

وباستكمال مجلس الإدارة لمدة الست سنوات التي شكلت دورته يقوم بالدعوة لجمعية عمومية تتولى انتخاب مجلس جديد بالكامل.

وتتبع الإجراءات السابقة في شأن جميع مجالس الإدارة التي يتم اختيارها بطريق الانتخاب.

Chapter - 2

Board of Directors

Article 76: The statute of the association shall comprise the number of board of directors members, provided that it shall be an odd number of not less than five and not exceeding fifteen members .
The group of founders shall appoint the first board of directors . Their decision concerning the appointment of the board of directors shall determine its period for not more than three years beginning from the date of recording the association .
The first board of directors shall call a meeting of the general assembly for electing the new board of directors before expiry of its period .
Article 77: The general assembly shall be concerned with electing the board of directorsmembers. The period of the first board of directorselected by voting shall be determined at six years .
The elected board of directors shall hold a meeting before the lapse of two years from starting its period, to cast ballot among all board of directorsmembers, and the membership of one third of the members chosen by ballot shall terminate effective the date of holding the re-election .
The board of directorsshall call a meeting of the general assembly within at most sixty days from the date of closing the door of nomination for electing new members to replace those whose membership is terminated. This shall not prejudice the right of the latter to nominate themselves for these elections .
The foregoing procedures shall be renewed at the end of the next two years .
On completing the six-year period constituting its term, the board of directors shall call a meeting of the general assembly to elect a wholly new board of directors .
The foregoing procedures shall be followed in respect of all board of directors to be elected by election .

مـادة (٧٨): إذا خلا مكان عضو مجلس الإدارة بالاستقالة أو الوفاة أو زوال العضـوية لأى سبب، يحل محله مـن حصـل على أعلـى الأصـوات مـن المرشـحين فـى آخـر انتخابات صحيحة لاستكمال باقى مدة عضوية من خلا مكانه.

وإذا كان مجلس الإدارة قد تم اختياره بطريق التزكية وخلا مكان أحد أعضائه تتخـذ إجراءات انتخاب من يحل محله فى أول اجتماع تال للجمعية العمومية.

وذلك كله ما لم يرد بلائحة النظام الأساسي ما يخالف ذلك.

مادة (٧٩): إذا كانت الجمعية تضم أعضاء من غير المصريين جاز لأى منهم الترشـيح لعضـوية مجلـس الإدارة ، فـإذا أسـفرت نتيجـة الانتخابـات عـن نجـاح عـدد مـن المصريين يقل فى نسبته عن نسـبة الأعضـاء المصـريين العـاملين إلى مجمـوع الأعضـاء العاملين، يصعد الحاصل على أكبر عدد من الأصوات من المرشـحين المصـريين فالـذي يليه ليحل محل آخر المنتخبين من الأجانب ثم من يعلوه حتـى يصـبح عـدد أعضـاء مجلس الإدارة من المصريين مماثلاً لنسبتهم إلى مجموع الأعضاء المشتركين فى الجمعية .

وتحسب الكسور فى تحديد هذه النسبة لصالح الأعضاء المصريين .

مـادة (٨٠): يجب أن يحدد النظام الأسـاسي للجمعية شروط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، وفى جميع الأحوال يشترط فيمن يرشـح لعضـوية مجلـس الإدارة أن يكـون متمتعاً بحقوقه المدنية .

وعلى مجلس الإدارة فتح باب الترشيح لعضوية المجلس لمدة لا تقل عن سبعة أيـام، وذلك بموجب دعوة كتابية توجه لجميع الأعضاء العاملين بالجمعية قبل فـتح موعـد باب الترشيح بثلاثة أيام على الأقل ،والإعلان عـن ذلـك فـى مكـان ظـاهر فـى مقـر الجمعية ، وذلك كله ما لم يرد فى النظام الأساسي وسيلة أخرى أو مـدد أطـول، ولا يقبل الترشيح لعضوية مجلس الإدارة إلا من أعضاء الجمعية الذين أوفوا بالتزاماتهم.

Article78: If a board of directorsmember's place becomes vacant by resignation, decease, or termination of the membership for any reason, he shall be replaced by the nominee that obtained the highest number of votes in the last valid elections, to complete the remaining term of membership of the member whose place has become vacant.

If the board of directorswas chosen in an unopposed election, and the place of one of its members becomes vacant, procedures for electing his replacement shall be taken at the first subsequent meeting of the general assembly.

This shall all take place unless otherwise provided in the statute of the association.

Article 79: If the association comprises non-Egyptian members, anyone of them may run for the board of directors membership. If the election results show the success of a number of Egyptians less in their percentage than the ratio of the active Egyptian members to the total number of active members, the Egyptian candidate obtaining the biggest number of votes shall rise followed by the one coming next thereto , to replace the last elected member among the foreigners, then the one higher than him until the number of Egyptian board of directors members becomes similar to their ratio to the total number of members contributing to the association.

Fractions, in determining this percentage, shall be reckoned in favour of the Egyptian members.

Article 80: The statute of the association shall determine the conditions for nomination to the board of directors membership. In all cases, A candidate running for membership of the board of directorsshall be enjoying all his civil rights.

The board of directors shall open the door for nomination to the board of directors membership, for a period of not less than seven days, by virtue of a written invitation to be addressed to all active members of the association at least three days before the date of opening the door for nomination, and announce about that in a prominent place at the premises of the association. This shall all take place unless the statute prescribes for another method or longer periods. Nomination for the board of directors membership shall not be accepted except from the association members who have fulfilled their obligations.

مادة (٨١): يلتزم مجلس الإدارة فى اليوم التالى لقفل باب الترشيح بعرض قائمة بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة فى مكان بارز وظاهر ومطروق بمقر الجمعية، وإخطار الجهة الإدارية المختصة بالقائمة خلال الثلاثة أيام التالية، وقبل موعد إجراء الانتخابات بستين يومًا على الأقل.

وفى حالة عدم توافر شروط الترشيح فى أى من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، يجوز لكل ذى شأن وللجهة الإدارية المختصة خلال سبعة أيام من عرض قائمة المرشحين أو إخطار الجهة الإدارية المختصة بها بحسب الأحوال، إخطار الجمعية باسم المرشح المطلوب استبعاده وشروط الترشيح غير المتوفرة فيه، وتلتزم الجمعية بإخطار المرشح المعنى بطلب الاستبعاد ومصدره وأسبابه، فإذا لم يتنازل عن طلب ترشيحه خلال سبعة أيام من تاريخ إخطار الجمعية، كان للجهة الإدارية المختصة ولذي الشأن عرض الأمر على لجنة نظر المنازعات المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون خلال السبعة أيام التالية لانقضاء الميعاد الأخير، وتلتزم هذه اللجنة بالفصل فى طلب الاستبعاد خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ عرض الأمر عليها.

وللجهة الإدارية ولذى الشأن رفع الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى خلال السبعة أيام التالية لصدور قرار اللجنة أو انقضاء المدة المحددة لإصداره.

مادة (٨٢): يلتزم عضو مجلس الإدارة بالإفصاح عن أية مصلحة شخصية يمكن أن تتحقق نتيجة قرار يتخذه المجلس، وفى هذه الحالة يمتنع عليه حضور الجلسة أثناء مناقشة الموضوع محل القرار وكذلك التصويت عليه.

وتعد المصلحة شخصية إذا كان اتخاذ القرار أو رفضه يترتب عليه تحقيق منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة للعضو أو لزوجه أو أولاده أو أقاربه حتى الدرجة الرابعة.

Article 81: The board of directors , on the day following the closure of the nomination, shall put up a list of the names of nominees running for the board of directors membership in a clear ,prominent and well-frequented place at the premises of the association and notify the competent administrative authority of the list of nominees within the next three days and at least sixty days before the elections date .

If the conditions for nomination are not fulfilled by any of the nominees to the board of directors membership, any interested person and the competent administrative authority may, within seven days from displaying the list of nominees or notifying it to the competent administrative authority, as the case may be, notify to the association the name of the nominee required to be eliminated, and the nomination conditions unfulfilled by him. The association shall notify the involved nominee with the elimination request, and its source and reasons. If he does not relinquish his nomination request within seven days from the date of notification by the association, the competent administrative authority and the interested party shall submit the matter to the disputes examination committee prescribed in Article (7) of the Law within seven days from the lapse of the last date. This committee shall decide the request for elimination of the involved nominee within at most ten days from the date of referring the matter thereto.

The administrative authority and the interested party may file the legal action before the administrative causes court within seven days from issuing the committee's decision or the expiry of the period determined for issuing it .

Article 82: The board of directorsmember shall express clearly any personal interest that may be realized as a result of a decision to be taken by the board. In this case he shall be forbidden from attending the session during the discussion of the question subject of the decision and from voting thereon.

An interest shall be considered personal if taking or rejecting the decision will result in realizing a direct or indirect material benefit for the member, his spouse, children, or relatives up to the fourth degree .

مادة (٨٣): لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالجمعية بأجر، ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين من أعضائه أو غيرهم مديراً للجمعية على أن يحدد قرار التعيين أعمال الإدارة التى يختص بها والمقابل الذى يستحقه.

مادة (٨٤): مع عدم الإخلال بأحكام النظام الأساسي للجمعية، يكون لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة شئون الجمعية وتحقيق أغراضها، وبصفة خاصة:

١- انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأمين الصندوق والأمين العام للجمعية وتحديد اختصاصات وسلطات كل منهم.

٢- إعداد اللوائح الداخلية لعرضها على الجمعية العمومية العادية.

٣- تكوين اللجان التي يرى أنها لازمة لحسن سير العمل وتحديد اختصاصات كل منها.

٤- تعيين العاملين اللازمين للعمل بالجمعية.

٥- إجراء الدراسات لتحديد المشروعات الخدمية والإنتاجية اللازمة لتحقيق أغراض الجمعية وتنفيذها.

٦- إقامة المعارض والحفلات والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية وحملات جمع التبرعات المصرح بها، وغير ذلك من الأنشطة اللازمة لدعم موارد الجمعية المالية.

٧- إقرار العقود والاتفاقات التى تبرمها الجمعية.

٨- تحديد قيمة السلف المستديمة للصرف منها على المصروفات اليومية والعادية.

٩- إعداد الحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية عن العام الجديد والتقرير السنوى متضمنًا بيانًا عن نشاط الجمعية وحالتها المالية والمشروعات الجديدة التى ترى القيام بها فى العام التالى.

١٠- دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتنفيذ قراراتها .

Article 83: Combining the board of directors membership- and work with pay in the association shall be disallowed. The board of directors may appoint from among its members or others a director for the association, provided that the decision of appointing him shall comprise the administration works he shall be concerned with, and the remuneration payable thereto.

Article84: Subject to the provisions of the association's statute, the board of directors shall have all powers necessary for managing the association's affairs and realizing its purposes, particularly the following :

1- Electing the board of directorschairman, the deputy chairman, the treasurer, and the general secretary of the association, and determining of the jurisdictions and powers of each of them .

2- Preparing the internal regulations for submission to the ordinary general assembly .

3- Forming the committees the board of directorsconsiders necessary for the good process of work, and determining the terms of reference of each of them.

4-Appointing the workers required for serving in the association.

5-Preparing studies for determination of the service and productive projects required for realizing and executing the purposes of the association .

6- Setting up exhibitions, parties, and charity fairs, sporting matches, and campaigns for collecting the authorized donations, and other activities necessary for consolidating the association's financial resources .

7- Approving the contracts and agreements to be concluded by the association .

8- Determining the amount of the imprest for spending therefrom on daily and ordinary expenses .

9- Preparing the final account of the ending financial year, the draft budget for the new year, and the annual report comprising a statement on the association's activity, its financial situation, and the new projects it reckons carrying out the following year .

10- Inviting the general assembly to convene, and implementing its resolutions .

١٢- مناقشة ملاحظات الجهة الإدارية المختصة وإعداد الرد عليها والعمل على تلافيها إذا تضمنت مخالفات تتعارض مع القانون أو لائحته التنفيذية أو النظام الأساسي للجمعية .

١٣- إفادة الجهة الإدارية بالقرارات التى تصدر منه أو من الجمعية العمومية، وذلك خلال المواعيد المقررة .

مادة (٨٥): مع عدم الإخلال بأحكام النظام الأساسي للجمعية يكون لمجلس الإدارة أن يفوض في بعض اختصاصاته لجنة تنفيذية تشكل من الرئيس أو نائبه وأمين الصندوق والأمين العام ومن يختاره المجلس من بين أعضاء الجمعية، بحيث لا يزيد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية على خمسة أعضاء.

مادة (٨٦):تجتمع اللجنة التنفيذية مرة على الأقل كل شهر لاستعراض حالة العمل بالجمعية فى نطاق اختصاصها،و يكون اجتماعها صحيحاً متى حضره ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه و أمين الصندوق،وتدون قرارات اللجنة فى سجل خاص،وتعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة للتصديق عليها فى أول اجتماع تالٍ له.

مادة (٨٧):إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يكفى لانعقاده انعقاداً صحيحا وكان النظام الأساسي خالٍ من حكم يعالج هذا الوضع،جاز لوزير الشئون الاجتماعية أن يعين من بين الأعضاء الباقين أو من غيرهم مفوضًا تكون له اختصاصات مجلس الإدارة،<u>وذلك بالشروط الآتية:</u>

١- أن تكون هناك ضرورة لاتخاذ هذا الإجراء.

٢- أن يؤخذ رأى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

11-Discussing the auditor's report, preparing a reply to the remarks contained therein, and submitting them to the general assembly .

12-Discussing the remarks of the competent administrative authority, preparing a reply thereto, and working on averting them if they comprise violations contradicting with the Law, its executive regulations, or the association's statute.

13-Informing the administrative authority of the decisions issued thereby or the resolutions of the general assembly, within the dates prescribed therefor.

Article 85: Subject to the provisions of the Association's statutes, the board of directors may delegate some of its powers to an executive committee to be formed of the chairman or his deputy, the treasurer, the general secretary, and those the board of directors will elect from among the association's members, such that the number of the executive committee's members shall not exceed five members.

Article86: The executive committee shall meet once at least every month to review the situation of work in the Association, within the context of its powers. Its meeting shall be valid when attended by at least three members provided that they comprise the chairman or his deputy and the treasurer. The committee's decisions shall be recorded in a special register. They shall be laid before the board of directors to ratify them at the first subsequent meeting .

Article87: If the number of the board of directors members is insufficient for its valid meeting, and the statute is void of a provision treating this situation, the Minister of Social Affairs may appoint among the remaining members or others an authorized commissioner having the powers of the board of directors , with the following conditions:

1- There should be a necessity for taking that procedure.

2- Consulting the view of the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions .

٣- أن يصدر قرار تعين المفوض مسببا.

مـادة (٨٨): يلتزم المفوض فور تعيينه بالقيام بالمهام الآتية:

١- مراجعة سجل العضوية لتحديد من لهم حق حضور الجمعية العمومية.

٢- اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح باب لترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقا لأحكام المادتين (٣٣ ، ٣٤) من القانون ولأحكام هذه اللائحة.

٣- تحديد موعد ومكان انعقاد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس الإدارة.

كما يلتزم بدعوة الجمعية العمومية خلال ستين يومًا من تاريخ تعيينه لانتخاب مجلس إدارة جديد.

مادة (٨٩): إذا لم يقم المفوض بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد وفقا لحكم المادة السابقة اعتبرت الجمعية العمومية مدعوة للانعقاد بقوة القانون في تمام الساعة الثانية مساء أول يوم جمعة تال لمضي الستين يومًا،وذلك من مقر المركز الرئيسي للجمعية، وفى هذه الحالة يتولي رئاسة الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أكبر الأعضاء الحاضرين سنًا على حسب الأحوال .

مادة (٩٠): يلتزم المفوض بتسليم مجلس إدارة الجمعية المنتخب جميع المستندات والأوراق والأموال والموجودات الخاصة بالجمعية والتي تسلمها استنادا لقرار تعيينه.

الباب الخامس

حل الجمعيات

مـادة (٩١): يجوز بقرار من الجمعية العمومية غير العادية حل الجمعية وفقا للقواعد المقررة فى نظامها الأساسي ، وذلك بالأغلبية المقررة لإصدار قراراتها على أن لا تقل عن الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء الجمعية.

ويجب أن يتضمن قرار الحل ما يأتي:

١- تعيين مصف أو أكثر للقيام بأعمال التصفية.

3- The Issuance of a substantiated decree for appointing the commissioner.

Article 88: Upon his appointment the commissioner shall perform the following tasks :

1-Reviewing the membership register to determine those who have the right of attending the general assembly ;

2-Taking the necessary procedures for opening the door of nomination to the board of directors membership according to the provisions of Articles (33) and (34) of the Law and the provisions of the present regulations .

3-Determining the date and place of convening the general assembly for electing the board of directors .

He shall call a meeting of the general assembly within sixty days from the date of his appointment for electing a new board of directors .

Article 89: If the authorized commissioner fails to call a meeting of the general assembly according to the provisions of the preceding Article, the general assembly shall be considered invited for convention by force of Law at 2 p.m. on the first Friday following the lapse of the sixty days, at the head office of the association. In this case, the board of directorschairman or his deputy or the oldest attending member, as the case may be, shall be the chairperson of the general assembly .

Article 90: The authorized commissioner shall deliver to the elected board of directors of the association all documents, papers, property, and assets of the association which he received in virtue of the decision of his appointment .

Part -V

Dissolving Associations

Article 91: The association may, by virtue of a decision of the extraordinary general assembly, be dissolved according to the rules prescribed in its statute with the majority prescribed for issuing the assembly's resolutions, providing it shall not be less than the absolute majority of the number of the association's members.

The dissolving resolution shall comprise the following :

1- Appointing one or more liquidators to assume the liquidation works ;

٢- تحديد مدة التصفية.

٣- تحديد أتعاب المصفي أو المصفين.

ويجب إبلاغ الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بالقرار خلال أسبوع من تاريخ صدوره، وإبلاغهما بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال ثلاثين يومًا من تاريخ انعقادها.

مادة (٩٢): يجوز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد العام ودعوة الجمعية لسماع أقوالها في الأحوال الآتية:

١- التصرف فى أموال الجمعية وتخصصها فى غير الأغراض التى أنشئت من أجلها.

٢- الحصول على أموال من جهة خارجية أو إرسال أموال إلي جهة خارجية بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٧) من القانون والمادة (٥٨) من هذه اللائحة.

٣- ارتكاب مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام أو الآداب.

٤- الانضمام أو الاشتراك أو الانتساب إلى ناد أو جمعية أو هيئة أو منظمة مقرها خارج جمهورية مصر العربية بالمخالفة لحكم المادة (١٦) من القانون والمادة (٥٥) من هذه اللائحة.

٥- ثبوت أن حقيقة أغراضها استهداف أو ممارسة نشاط من الأنشطة المحظورة فى المادة (١١) من القانون.

٦- القيام بجمع التبرعات بالمخالفة لنص الفقرة الأولى من المادة (١٧) من القانون والمادة (٥٧) من هذه اللائحة.

2- Determining the liquidation period ;
3- Determining the remuneration of the liquidator (s) .
The dissolution resolution shall be notified to the competent administrative authority and the competent federation within one week from the date of its issue. They shall be provided with copy of the minutes of the general assembly meeting within thirty days from its convention.

Article 92: The association may be dissolved by virtue of a substantiated decision from the Minister of Social Affairs after consulting the view of the general federation and calling the association to hear its statements in the following cases :

1-Disposing of the association's property and appropriating them for other than the purposes it is established for ;
2- Obtaining funds from a foreign authority or sending them to a authority abroad in violation of the provisions of the second paragragh of Article (17) of the Law and Article (58) of the present regulations ;
3- Committing a gross violation of the Law, public order, or morals ;
4- Joining, or contributing or affiliating to a club, association, institution, or institution with headquarters aboard, in violation of the provisions of Article (16) of the Law and Article (55) of the present regulations;
5- In case it is established that its virtual purposes aim at or visualize the exercise of one of the activities prohibited in Article (11) of the Law ;
6- Collecting donations in violation of the provision of Article (17) paragragh /1 of the Law and Article (57) of the present regulations .

ويتعين أن يتضمن قرار الحل تعيين مصفٍ أو أكثر لمدة وبمقابل يتم تحديده.

ولوزير الشئون الاجتماعية أن يصدر قراراً مسببًا بعزل مجلس إدارة الجمعية، أو بوقف نشاط الجمعية أو إلغاء النشاط المخالف، أو إزالة سبب المخالفة بدلاً من حل الجمعية فى الأحوال المشار إليها فى الفقرة الأولى وفى الحالتين الآتيتين:

١- عدم انعقاد الجمعية العمومية عاميين متتالين أو عدم انعقادها بناء على الدعوة لانعقادها تنفيذاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (٤٠) من القانون.

٢- عدم تعديل الجمعية لنظامها وتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام القانون وأحكام هذه اللائحة.

مادة (٩٣): تكون دعوة الجمعية لسماع أقوالها بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول على عنوان المقر الرئيسي للجمعية باسم رئيس مجلس إدارتها لدعوته أو من يفوضه للاجتماع مع الجهة الإدارية.

ويجب أن يبين بخطاب الدعوة ملاحظات الجهة الإدارية والموعد والمكان المحدد لسماع أقوال الجمعية، ويغنى عن سماع أقوال الجمعية تقديم مذكرة بأقوالها.

ويذكر فى خطاب الدعوة أن عدم حضور ممثل الجمعية فى الزمان والمكان المحددين بمثابة إقرار من الجمعية بصحة ما ورد بالخطاب من ملاحظات الجهة الإدارية.

مادة (٩٤): يؤشر بسجل قيد الجمعيات بتاريخ ومضمون القرار الصادر بحل الجمعية أو بعزل مجلس إدارتها أو بوقف نشاطها، كما يؤشر بالحكم الصادر من القضاء فى هذا الخصوص.

The dissolving resolution shall comprise the appointment of one or more liquidators for a period and with remunerations to be determined in due time.

The Minister of Social Affairs may issue a substantiated decision removing the board of directors of the association, suspending its activity, abolishing the violating activity, or removing the cause of the violation, instead of dissolving the association in the cases referred to in the first paragragh, and in the following two cases :

1- Non-convening the general assembly for two consecutive years or the failure to convene it upon the invitation for its convention in implementation of the provision of Article (40) paragragh-2 of the Law.

2- The association's failure to modify its statute and adjusting its situations according to the provisions of the Law and the present regulations.

Article 93: Calling the association for hearing its statements shall be through a registered letter with delivery return at the address of the association's head office, in the name of its board of directorschairman, calling him or his delegated assignee to meet with the administrative authority.

In the invitation letter the administrative authority's remarks and the date and time determined for hearing the association's statements shall be indicated. Submitting a memorandum with its statement shall do instead of hearing the association's statements.

In the invitation letter it shall be mentioned that the failure of the association's representative to attend at the determined time and place shall be tantamount to a declaration from the association of the validity of the administrative authority's remarks mentioned in the letter.

Article 94: The date and content of the resolution issued for dissolving the association, removing its board of directors, or suspending its activity shall be annotated in the Associations Entry Register. An annotation of the ruling passed by the courts in this respect shall also be marked in the register.

مادة (٩٥): لكل ذي شأن الطعن على القرار الذي يصدره وزير الشئون الاجتماعية أمام محكمة القضاء الإداري،ودون التقيد بأحكام المادة (٧) من القانون.

ويعتبر من ذوي الشأن في خصوص الطعن أيٍ من أعضاء الجمعية التي صدر في شأنها القرار.

مادة (٩٦): في الأحوال المنصوص عليها في المادتين (٩١، ٩٢) من هذه اللائحة إذا انقضت المدة المحددة للتصفية دون تمامها، يجوز بناء على طلب المصفي أو الجهة الإدارية المختصة مدها لمدة واحدة أخرى بقرار من الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية،فإذا لم تتم التصفية خلالها تولت الجهة الإدارية المختصة إتمام التصفية.

مادة (٩٧): متى صدر قرار بحل الجمعية وفقًا لأحكام المادة (٤١) من القانون وجب على القائمين على إدارتها وموظفيها المبادرة بتسليم أموالها السائلة والمنقولة والعقارية وجميع المستندات والسجلات والأوراق الخاصة بها إلى المصفي بمجرد طلبها،ويمتنع عليهم وعلى الجهة المودع لديها أموال الجمعية والمدينين لها التصرف في أى شأنٍ من شئونها أو أموالها أو حقوقها إلا بموجب أمر كتابى من المصفي.

ويسرى حكم المادة السابقة إذا لم تحل الجمعية بموجب قرار من وزير الشئون الاجتماعية وفقا لأحكام المادة (٤٢) من القانون ، متى صار القرار نهائيا بعدم الطعن عليه أمام القضاء أو بتأييد القرار الصادر بالحل بموجب حكم نهائى فى حالة الطعن عليه .

Article 95: Every interested party may appeal against the decision issued by the Minister of Social Affairs, before the administrative causes court, without being restricted by the provisions of Article (7) of the Law .

Any member of the association in respect of which the decision is issued shall be considered an interested party concerning the appeal .

Article 96: In the cases prescribed in Articles (91, 92) of the present regulations, if the period determined for liquidation expires without completing it, the period may be extended for another period upon the request of the liquidator or the competent administrative authority, by a decision from the general federation of Non-Governmental Associations and Institutions. If the liquidation process is not fulfilled during the extension period the competent administrative authority shall take over the task of completing the liquidation process.

Article 97: Once a decision is issued dissolving the association according to the provisions of Article (41) of the Law, those in charge of its management and its employees shall set out to deliver its liquid and movable funds, real property, and all documents, registers, and papers concerning the association, upon request. Neither they, nor the authority with which the association's funds and property are deposited and its debtors shall dispose of any of the association's affairs, property, or rights except by virtue of a written order from the liquidator .

The provision of the preceding paragragh shall apply if the association is dissolved by virtue of a decree from the Minister of Social Affairs according to the provisions of Article (42) of the Law, once the decision becomes final by non-appealing against it before the courts, or by confirming the decision issued for dissolving the association by virtue of a final ruling in case of appealing against it .

مادة (٩٨): بمراعاة حكم المادة (٤) من القانون، على المصفي بمجرد تمام التصفية توزيع ناتجها وفقا للأحكام المقررة فى النظام الأساسي للجمعية، فإن خلا من نص ينظم ذلك أو استحال تطبيق ما ورد به، يقوم المصفي بتسليم ناتج التصفية إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وإخطار الاتحاد المختص والجهة الإدارية المختصة بذلك.

مادة (٩٩): ترفع الدعاوى المتعلقة بأعمال التصفية من المصفي أو عليه أمام المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مقر الجمعية دون غيرها.

مادة (١٠٠): إذا تبين للمصفي أن ضمن أموال الجمعية التي تم حلها منحة أجنبية رخص للجمعية بها من قبل الجهة الإدارية، تعين عليه إتباع ما ورد بالاتفاقية أو المنحة من شروط في شأن أيلولة الأموال. ويخطر الجهة المانحة بذلك [1].

وفي حالة عدم وجود اتفاقية مع الجهة المانحة أو خلوها من نص ينظم ذلك، آلت الأموال إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو أحد فروعه.

مادة (١٠١): مع عدم الإخلال بحكم المادة (٩٧) من هذه اللائحة يحظر على أعضاء الجمعية المنحلة وأي شخص قائم على إدارتها مواصلة نشاطها أو التصرف فى أموالها.

كما يحظر على كل شخص الاشتراك فى نشاط الجمعية التى تم حلها.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى والأوراق القضائية والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٨٥ وما بعدها .

Article 98: Subject to the provision of Article (4) of the Law, the liquidator, once the liquidation is complete, shall distribute its value according to the provisions prescribed in the statute of the association. If the statute is void of a provision regulating the distribution, or if it is practically impossible to apply the prescribed provisions, the liquidator shall deliver the liquidation value to the Assistance Fund of Non-Governmental Associations and Institutions, and notify the competent federation as well as the competent authority accordingly .

Article 99:Prosecutions connected with the liquidation works shall be lodged by or against the liquidator exclusively before the court of first instance within the precinct of which the head office of the association is seated .

Article 100: If it transpires to the liquidator that the property of the liquidated association includes a foreign grant authorized by the administrative authority, he shall follow and apply the conditions prescribed in the agreement or grant concerning the devolution of the property, and shall notify the donor authority accordingly [1] .

In case no agreement exists with the donor party, or the agreement is void of a provision regulating the devolution of the property, the property and funds shall devolve to the Assistance Fund of Non-Governmental Associations and Institutions, or to one of its branches .

Article101: Without prejudice to the provision of Article (97) of the present regulationss, the members of the dissolved association or any person in charge of its management, shall be prohibited to continue its activity or dispose of its property .

Each person is also prohibited to participate in the dissolved association's activity .

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "The English Translation Of Contracts, Suits Formulae, Judicial Papers and the equivalent Arabic texts thereto"** PP.85

البـــاب الســـادس

الجمعيات ذات النفع العام

مـادة (١٠٢): تسرى أحكام هذه اللائحة على الجمعيات ذات النفع العام وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا الباب.

مـادة (١٠٣): يجوز بقرار من وزير الشئون الاجتماعية بناء على التفويض الصـادر مـن رئيس الجمهورية ـ إضفاء صفة النفع العـام علـى الجمعيـات التـى تهـدف إلى تحقيـق مصلحة عامة عند تأسيسها أو بعد تأسيسها، وذلك بناء على طلب تتقـدم بـه الجمعيـة إلى الجهة الادارية المختصة موضحاً به مـبررات هـذا الطلـب و مـا تحققـه الجمعيـة أو تهدف الى تحقيقه من نفع عام.

وتقوم الجهة الإدارية المختصة بدراسة الطلب ومبرراته ونشاط الجمعية ومـا يحققـه مـن نفع عام ، واتخاذ إجراءات استصدار القرار المشار إليه فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة.

ويجوز إضفاء صفة النفع العام على الجمعية بناء على طلب الجهة الإدارية المختصـة أو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسـات الأهلية بشرط موافقة الجمعية فى الحالتين.

ومتى صدر القرار بإضفاء صفة النفع العام على الجمعية فلا يجوز إلغـاء هـذه الصـفة إلا بقرار من وزير الشئون الاجتماعية بناء على التفويض المشار إليه.

مادة (١٠٤): <u>يجوز للجمعيات ذات النفع العام الاندماج فى بعضها وفقا للإجراءات الآتية:</u>

١- موافقة الجمعية العمومية غير العادية لتلك الجمعيات على اندماجها.

٢- التقدم بطلب للجهة الإدارية المختصة به مبررات الاندماج وسند إضفاء صـفة النفـع العام على كل من الجمعيات طالبة الاندماج.

وعلى الجهة الإدارية المختصة أخذ رأى الاتحاد العـام للجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة قبل موافقتها على الاندماج والتأشير به فى سجلات القيد .

Part – VI

Public Benefit/Utility Associations

Article 102: The provisions of the present regulations shall apply to public benefit/utility associations, where no special provision is prescribed in this part.

Article103: The Minister of Social Affairs may, on the basis of the mandate issued by the President of the Republic, issue a decree bestowing the public benefit/utility quality upon the associations which aim at realizing a public benefit on or after their foundation, upon a request to be submitted by the association to the competent administrative authority, indicating the justifications for that request and the public benefit the associations will realize or aim at realizing therefrom.

The competent administrative authority shall study the request, its justifications, the association's activity, and the public benefit to be realized thereby, and take procedures of issuing the said decision in light of the result of that study.

The public benefit/utility quality may also be bestowed on the association upon the request of the competent administrative authority, or the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions, conditional upon the association's approval in both cases.

Once the decision bestowing the public benefit/utility quality on the association is issued, this quality may not be abolished except by virtue of a decree of the Minister of Social Affairs on the basis of the foregoing mandate.

Article104: Public Benefit Associations may merge together according to the following procedures:

1- The Extraordinary General Assembly's approval of the merger of these associations.

2- Submitting a request to the competent administrative authority indicating the justifications for the merger and the evidence of bestowing the public benefit quality on each of the associations requesting the merger.

The competent administrative authority shall consult the view of the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions before giving its approval of the merger and annotating in the associations entry registers.

مادة (١٠٥): يجوز للجمعيات التى لم تضف عليها صفة النفع العام الاندماج فى الجمعيات ذات النفع العام وفقا للإجراءات الآتية:

١- موافقة الجمعيات العمومية غير العادية لكل من الجمعية طالبة الاندماج والجمعية ذات النفع العام.

٢- إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بقرارات الجمعيات العمومية غير العادية بالموافقة على الاندماج،وطلب استصدار قرار من وزير الشئون الاجتماعية بناء على التفويض الصادر من رئيس الجمهورية - بالاندماج موضحا به مبررات الطلب.

وتتولى الجهة الإدارية المختصة دراسة الطلب و استطلاع رأي الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية،وعلى ضوء ذلك تتخذ إجراءات استصدار قرار بالاندماج،والتأشير بمضمونه في سجلات القيد،(ولا يتم الاندماج إلا بصدور ذلك القرار).

مادة (١٠٦): يجوز لوزير الشئون الاجتماعية إسناد بعض الأنشطة أو المشروعات أو البرامج أو إدارة إحدى المؤسسات التابعة للوزارة للجمعيات ذات النفع العام.

كما يجوز للوزارات ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأجهزة والهيئات الأخرى أن تطلب من وزير الشئون الاجتماعية الموافقة على إسناد بعض مشروعاتها أو أنشطتها أو برامجها أو إدارة إحدى مؤسساتها إلي أي من الجمعيات ذات النفع العام على أن يشتمل الطلب على ما يلي:

١- وصف تفصيلي لمكونات وأهداف وأغراض المؤسسة أو المشروع أو البرنامج المراد إسناده للجمعية ذات النفع العام .

٢- مبررات اختيار الجمعية المطلوب الإسناد إليها.

Article 105: Associations on which the public benefit quality is not bestowed may merge with public benefit associations, according to the following procedures:

1-Approval of the extraordinary assemblies of each association requesting the merger and the public benefit association .

2-Notifying the merger approval to the administrative authority concerned with the resolutions of the extraordinary general assemblies, and requesting a decree for the merger to be issued by the Minister of Social Affairs - on the basis of the mandate issued by the President of the Republic - along with indicating the justifications for the request.

The competent administrative authority shall study the request and consult the view of the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions. In light thereof procedures of issuing the decision for merger shall be taken and its contents shall be annotated in the association entry registers. (the merger shall not be made except by the issuance of the present decree).

Article 106: The Minister of Social Affairs may commission certain activities, projects, or programs, or the management of one of the institutions affiliated to the ministry, to the public benefit/utility associations.

The ministries, local government units, and other agencies and authorities may request the Minister of Social Affairs to approve commissioning some of its projects, activities ,or programs, or the management of one of its institutions to any public benefit/utility association, provided that the request shall comprise the following:

1-Detailed description of the components, aims, and purposes of the institution, project, or program desired to be entrusted to the public benefit/utility association.

2-Grounds of choosing the association to which the project or program is required to be entrusted.

مـادة (١٠٧): يجب على وزارة الشئون الاجتماعية فى الأحوال المشار إليها فى المادة السابقة أن تحصل على موافقة الجمعية المطلـوب إسـناد الأعمـال إليها قبل الإسناد.

وفى جميع الأحوال يصدر قرار الإسناد من وزير الشئون الاجتماعية.

مادة (١٠٨): للجهة الإدارية المختصة حق مراقبة الجمعيـات فـى تنفيـذها للأعمال المسندة إليها سواء التابعة لوزارة الشئون الاجتماعيـة أو لأي جهـة أخرى.

ومـع مراعـاة حكـم المـادة (٦٣) مـن هـذه اللائحـة يصـدر وزيـر الشـئون الاجتماعية قرارا بتعيين وتحديد المفتشين الـذين يحـق لهـم فحـص أعمـال الجمعية ذات النفع العام بما فى ذلك المشروعات المسندة إليها والتحقق من مراعاة القوانين واللوائح والنظام الأساسي للجمعية.

مادة (١٠٩): يجوز لوزير الشئون الاجتماعية عند وقوع أخطاء جسيمة مـن الجمعية ذات النفع العـام بمـا يـؤثر علـى تحقيقهـا لأغراضـها أو لممارسـة أنشطتها أو تنفيذها لما عهد إليها به من برامج أو مشروعات أن يتخذ أحـد الإجراءات الآتية:

(أ) وقف نشاط المشروع المسند إلى الجمعية مؤقتا إلى حين إزالة المخالفة.

(ب) سحب المشرع المسند إلى الجمعية أيا كانت الجهة صاحبة المشروع.

(ج) عزل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مفوض بعد أخذ رأي الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

Article 107: The Ministry of Social Affairs shall, in the cases referred to in the preceding Article, obtain the approval of the association to which the works are required to be entrusted, before their entrustment thereto.
In all cases, the entrustment decision shall be issued by the Minister of Social affairs.

Article 108: The competent administrative authority shall have the right of controlling the associations in their execution of the works entrusted thereto, whether they are affiliated to the Ministry of Social Affairs or to any other authority.
Subject to the provision of Article (63) of the present regulations, the Minister of Social Affairs shall issue a decree appointing and determining the inspectors who shall have the right to examine the works of the public benefit/utility associations, including the projects entrusted thereto, and ascertain that the Laws, regulations and the statute of the Association are duly complied with.

Article 109: In case gross errors are made by the public benefit/utility association, affecting the realization of its purposes, the exercice of its activities, or its execution of the programs or projects entrusted thereto, the Minister of Social Affairs may take one of the following procedures:
A-Suspending temporarily the activity of the project entrusted to the association pending removal of the violation;
B-Withdrawing the project entrusted to the association whichever is the authority owning the project;
C-Discharging the association's board of directors and appointing an authorized commissioner after consulting the view of the general federation of Non-Governmental Institutions.

مـادة (١١٠):على المفوض المعين طبقا للبند (ج) من المادة السابقة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تعيينه لانتخاب مجلس إدارة جديد.

وتكون دعوة الجمعية العمومية بموجب خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول يوجه إلى الأعضاء في محال إقامتهم،على أن يكون موقعا من المفوض ومتضمنا أسباب الانعقاد، ويجب إرسال الدعوة قبل الانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل.

فإذا لم تتم دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال المدة المشار إليها اعتبرت مدعوة للاجتماع بحكم القانون في الساعة الثانية مساء أول يوم جمعة تال لمضي الثلاثة أشهر وذلك بمقر المركز الرئيسي للجمعية، على أن يتولى رئاستها أكبر الأعضاء سنا.

الباب السابع

دور الإيواء

مادة (١١١):تعتبر دار الإيواء في حكم المادة (٥٤) من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ كل مكان يعد للإقامة الكاملة لفئة من الفئات المحتاجة للرعاية الاجتماعية أو الصحية أو التأهيلية أو التعليمية أو التربوية،وذلك في مراحل العمر المختلفة،كدور رعاية الأطفال المحرومين من رعاية أسرهم والأحداث والمعرضين للانحراف والمسنين ودور المغتربين والمغتربات و دور النقاهة للمرضى بأمراض مزمنة والعاجزين والمعوقين وضعاف العقول وغيرهم .

مادة (١١٢):يجب على أي جمعية أو مؤسسة أهلية تنشئ أو يتبعها دور للإيواء أن تتقدم بطلب للجهة الإدارية المختصة للترخيص لها بمباشرة النشاط وفقا للنموذج رقم «١٨» المرفق بهذه اللائحة متضمنا البيانات والمستندات الآتية:

Article 110: The authorized commissioner appointed according to item (C) of the preceding Article shall call a meeting of the general assembly within at most three months from the date of his appointment for election of a new board of directors .

Inviting the general assembly to convene shall be done by virtue of a registered letter with delivery return to be addressed to the members at their home address, providing the invitation letter shall be signed by the authorized commissioner and comprise the reasons of the convention. The invitation shall be addressed at least fifteen days before the convention date.

If the general assembly is not invited within the said period it shall be deemed to be invited to convene by virtue of the Law at 2 p.m. on the first Friday following the expiry of the three months' period, at the head office of the association, providing the meeting shall be chaired by the oldest member.

Part - VII

Boarding Houses

Article 111: Any place provided for full boarding of a category of people in need of social, health, rehabilitation, educational, or pedagogic care, in the different stages of age, like the welfare houses for children deprived of their families' care and attention, the juveniles and those exposed to delinquency and perversion, and the aged; also the male and female expatriates house, houses for of those sick with chronic diseases, the handicapped, the invalids, the mentally retarded, and others shall be considered a boarding house in accordance with the provisions of Article (54) of Law No. 84/2002.

Article112: Any Non-Governmental Association or Institution establishing, or to which is attached boarding houses shall submit a request to the competent administrative authority to authorize it to exercise the activity according to form no«18 », as attached to the present regulations, comprising the following data and documents :

١–نوع المؤسسة أو الدار والغرض من إنشائها والأعمار التي تخدمها ونطاق عملها.

٢–وصف تفصيلي للمبنى وتحديد للأماكن المخصصة للخدمات ومساحة المكان والمباني المشيدة عليه،وبيان ما إذا كان مؤجرا أو مملوكا وسند ذلك.

٣–شهادة من الجهة المختصة بشئون الإسكان والمرافق تفيد صلاحية المكان ومرافقه وسلامتها.

٤–شهادة صلاحية المكان من الناحية الصحية،وشهادة باستيفاء شروط الأمن الصناعي.

٥–اللائحة الداخلية.

وتقوم الجهة الإدارية المختصة بالبت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا.

وتمسك الجهة الإدارية المختصة سجلا موحدا لقيد المؤسسات والجمعيات المرخص لها بالإيواء.

مادة (١١٣):تقوم الجهة الإدارية المختصة بفحص أعمال دور الإيواء والتأكد من استيفاء شروط الترخيص،وعلى المؤسسة أو الجمعية التابع لها الدار أن تضع الترخيص الصادر لها بالإيواء في مكان ظاهر بالدار،وتخطر الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بتقرير عن نشاطها كل ستة أشهر.

مادة (١١٤): إذا أخلت الجمعية أو المؤسسة التي يتبعها دار الإيواء لشروط الترخيص،جاز للجهة الإدارية المختصة إلغاء الترخيص بعد إنذارها بإزالة أسباب المخالفة وانقضاء المدة التي تحددها لها دون إزالتها.

1-Kind of the institution or house, the purpose of its establishment, the age categories it serves, and the scope of its work.

2- Detailed description of the building and a determination of the locations appropriated for the different services, the area of the place and buildings set up thereon, and a statement on whether it is leased or owned and the relevant deed.

3- Certificate from the authority concerned with housing affairs and utilities, confirming the validity of the location and its facilities and their soundness.

4- Certificate of worthiness of the place from the health point of view, and a certificate of fulfilling the industrial safety requirements.

5- The internal regulations.

The competent administrative authority shall decide the request within thirty days from the date of submitting the request duly fulfilled.

The competent administrative authority shall keep a unified register for recording the institutions and associations authorized to provide accommodation.

Article 113: The competent administrative authority shall examine the works of accommodation houses and ascertain the fulfillment of the authorization conditions. The institution or association to which the house is attached shall put up the license issued to it at a prominent place in the house, and shall provide the competent administrative authority as well as the competent federation with a report on its activity every six months.

Article 114: If the association or institution to which the boarding house is attached infringes the licence conditions, the competent administrative authority may revoke the authorization after serving a warning thereon demanding removal of the causes of violation, and expiry of the period determined thereby to the association or institution without removal of these causes.

الباب الثامن

المؤسسات الأهلية

مادة (١١٥): تسري أحكام هذه اللائحة على المؤسسات الأهلية وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا الباب.

مادة (١١٦): تنشأ المؤسسة الأهلية بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض غير الربح المادى، ويجب أن يكون المال المخصص كافيا ومناسبا لتحقيق أغراض المؤسسة الأهلية.

ويجوز أن يكون المال عقارا أو منقولا .

ويرد التخصيص في العقار على:

(أ) الملكية التامة للعقار بجميع خصائصها .

(ب) أحد خصائص حق الملكية من استعمال أو استغلال أو حق التصرف فى الرقبة.

(ج) حقوق المنتفع بالعقار أيا كان السند القانونى لذلك كالهبة أو الوصية أو غيرها.

(د) حقوق المستأجر على العقار في حدود ما هو مقرر قانونا في أحكام عقد الإيجار،وذلك بما لا يزيد عن مدة الإجارة القانونية أو الاتفاقية بحسب الأحوال.

ويرد التخصيص في المنقول على :

أ- النقود بما في ذلك عوائد استثمار واستغلال العقارات أو المنقولات.

ب- القيم المنقولة كالسندات والأسهم والحصص والأوراق المالية أو التجارية بصفة عامة وشهادات الاستثمار والإيداع وأذون الخزانة وسنداتها ، أو عائد أي من هذه القيم سواء أكانت مصرية أو أجنبية.

(ج) المنقولات بمختلف أنواعها كالمجوهرات والكتب والآلات والأدوات والأثاث والسفن واللنشات والمراكب بمختلف أنواعها،والطائرات والسيارات والمركبات وغيرها.

Part – VIII
Non- Governmental Institutions

Article 115: The provisions of the present regulations shall apply to the Non-Governmental Institutions where no special provision is prescribed in this part.

Article 116: The Non-Governmental Institution shall be established by appropriating a property for a specified or unspecified period for the realization of a non-profit purpose. The appropriated property shall be sufficient and suitable for realizing the purposes of the Non-Governmental Institution .

The property may be a realty or movable asset .

<u>The allocation in respect of the realty shall specifically apply to :</u>

A-Total ownership of the realty with all its attributes .

B-One of the attributes of the ownership right in using, exploiting, or the right of disposing of the nude ownership .

C-Rights of the realty user, whichever is the legal deed, like a deed of gift, legacy, or others .

D-Lessee's rights on the realty within the limits of the provisions legally prescribed in the terms of the lease contract, such that none of these rights shall exceed the legal tenancy period, or the agreement, as the case may be .

<u>The allocation in respect of the movable asset shall specifically apply to :</u>

A- Moneys, including the yields of investing and exploiting the realties or movables ;

B- Movable values such as bonds, stocks, shares, securities or commercial papers in general, the investment and deposit certificates, and the treasury bonds and debentures, or the yield of any of these values whether Egyptian or foreign ;

C- Movables of all kinds such as jewels, books, machinery, tools, furniture, ships, yachts, and boats of all kinds, airplanes, cars, vehicles, etc .

مادة (١١٧): يجوز أن ينص في النظام الأساسي للمؤسسة الأهلية أو ما في حكمه على أن يكون التخصيص واردا على حصيلة ريع أو بيع عقار أو منقول، وطريقة إتمام هذا البيع وتوقيته، فإذا لم يتضمن النظام الأساسي أو ما في حكمه طريقة البيع اختص مجلس الأمناء بتحديدها، وإذا لم يتضمن توقيتا للبيع اعتبر البيع واجبا بمجرد طلب قيد النظام الأساسي أو ما في حكمه أو بزوال آخر عقبة في سبيل البيع ، أيهما اقرب.

مادة (١١٨): يجوز أن تتعدد الأنشطة التي تهدف المؤسسة الأهلية إلى العمل فيها طالما كان مجموع هذه الأنشطة يلتزم بأغراض تنمية المجتمع ولا يستهدف تحقيق الربح المادي.

ويجب أن يتضمن النظام الأساسي أو ما في حكمه بيانا بهذه الأنشطة والغرض الذي تسعي المؤسسة الأهلية لتحقيقه.

ويحظر على المؤسسة الأهلية أن يكون من بين أغراضها أن تمارس نشاطا من الأنشطة المحظورة في المادة (١١) من القانون، وتسري في هذا الشأن أحكام المادتين (٢٤، ٢٥) من هذه اللائحة.

مادة (١١٩): يجوز أن ينشئ المؤسسة الأهلية شخص واحد، كما يجوز أن ينشئها أكثر من شخص من الأشخاص الطبيعيين أو من الأشخاص الاعتبارية أو منهما معا.

فإذا كان المؤسس من الأشخاص الطبيعيين، مصريا أو أجنبيا، وجب أن يكون متمتعا بكامل أهليته القانونية وفقا لأحكام قانون جنسيته.

أما إذا كان المؤسس من الأشخاص الاعتبارية وأيا كانت جنسيته وجب أن يكون مستكملا لجميع شروط تأسيسه ومباشرته لنشاطه وفقا للنظام القانوني الذى تأسس في ظله.

Article 117: A provision may be prescribed in the Articles of association of the Non-Governmental Institution, or similar regulations, that the allocation shall apply to the proceeds of the yield of selling a realty or a movable asset, the method of fulfilling that sale, and its timing. If the statute or the similar regulations do not comprise the method of sale, the board of trustees shall be concerned with determining it. If it does not comprise a timing for sale, the sale shall be considered commissioner upon submitting the request for recording the statute or the similar regulations, or removing the last obstacle in the way of its sale, whichever is nearer .

Article 118: The activities in which the Non-Governmental Institution aims at working may be assumed in several scopes so long as these total activities comply with the purposes of developing the community /society and are not aimed at realizing material profit.

The statute or similar regulations shall comprise a statement of these activities and the purpose the Non-Governmental Institution aims at realizing .

The Non-Governmental Institution shall be prohibited to comprise within its purposes the exercice of any of the activities prohibited in Article (11) of the Law. The provisions of Articles (24,25) of the present regulations shall apply in this respect .

Article119: The Non-Governmental Institution may be established by one person. It may also be established by more than one natural or juridical person or both together.

If the founder is a natural person - Egyptian or foreigner - he/she shall be enjoying his/her full legal capacity according to the provisions of his/her nationality Law .

However, if the founder is a juridical person, whatever its nationality, it shall be fulfilling all conditions of its foundation and of the exercise of its activity, according to the legal system under which it is established .

مـادة (١٢٠): <u>يكون إنشاء المؤسسة الأهلية بأحد التصرفات القانونية الآتية:</u>

١- نظام أساسى يضعه المؤسس أو المؤسسون مبينا فيه اسم كل منهم وصفته ومحل إقامته وجنسيته وحصته التى شارك بها فى تأسيس المؤسسة الأهلية ومكان وتاريخ التوقيع على هذا النظام،على أن يكون التوقيع من جميع المؤسسين.

٢- سند رسمى يصدر من المؤسس أو المؤسسين يتضمن إفصاحا صريحا عن انعقاد إرادتهم على تخصيص المال لإنشاء المؤسسة الأهلية،وسندهم القانونى الذي يجيز لهم إجراء هذا التخصيص فى شأن المال المخصص.

٣- وصية مشهرة وفقا لأحكام قانون الدولة التى تم فيها الإيصاء، تتضمن اسم الموصي وصفته وجنسيته وسنده فى الإيصاء بتخصيص المال الموصى به لإنشاء مؤسسة أهلية.

مـادة (١٢١): في جميع الأحوال يجب أن يشتمل النظام الأساسي أو السند الرسمى أو الوصية بإنشاء المؤسسة الأهلية على <u>البيانات الآتية:</u>

(أ) اسم المؤسسة ونطاق عملها الجغرافي ومقر مركز إدارتها بجمهورية مصر العربية.

(ب) الغرض الذي تنشأ المؤسسة لتحقيقه.

(ج) بيان تفصيلي عن الأموال المخصصة لتحقيق أغراض المؤسسة بمراعاة حكم المادة (١١٦) من هذه اللائحة.

(د) تنظيم إدارة المؤسسة بما في ذلك طريقة تعيين رئيس وأعضاء مجلس الأمناء وطريقة تعيين المدير.

(هـ) مدة مجلس الأمناء وطريقة تجديد العضوية فيه وكيفية شغل الأماكن التى تخلو فى المجلس.

ويجوز للمؤسسين إنشاء المؤسسة وفقا لنموذج النظام الأساسي رقم (١٩) المرفق بهذه اللائحة .

Article120: Establishing the Non-Governmental Institution shall be through any of the following legal dispositions:

1-The satute to be set by the founder(s) in which shall be indicated the name, capacity, home address, nationality of each of them, the share each founder has contributed to the foundation of the Non-Governmental Institution, and the place and date of signing this statute, provided that they shall be signed by all the founders .

2-Official deed to be issued by the founder or founders comprising an express elucidation of their determination to appropriate the property for establishing the Non-Governmental Institution, and the legal title thereof which allows them to effect such appropriation concerning the allocated property .

3-A will registered according the provisions of the State Law and in which the testacy has been recorded, comprising the name of the testator, his capacity; nationality and his ground for directing by the will that the property subject of the testament be appropriated for establishing a Non-Governmental Institution.

Article 121: In all cases, satatute, the official deed, or the will for establishing the Non-Governmental Institution shall comprise the following data :

A- Name of the institution, its geographical jurisdiction, and its head office in the Arab Republic of Egypt .

B- The purpose the institution is established for its realization .

C- A detailed statement of the property appropriated for realizing the purposes of the institution subject to the provision of Article (116) of the present regulations .

D- Organizing the management of the institution, including the method of appointing the chairman and members of the board of trustees, and that of appointing the manager .

E- Period of the Board of trustees, the method of board of directors membership renewal, and the way of filling the places becoming vacant on the board of directors.

The founders may establish the institution according to the statute Form no. (19) as attached to the present regulations.

مادة (١٢٢): إذا كان إنشاء المؤسسة بسند رسمي جاز لمن أنشأها أن يعدل عنه بسند رسمي آخر وذلك في الفترة ما بين صدور السند الرسمي وقبل انتهاء إجراءات قيد المؤسسة الأهلية.

ويجوز أن يكون العدول مقتصرا على جزء من الأموال المخصصة،وفي هذه الحالة يتم قيد المؤسسة الأهلية على أساس اختصاصها بالأموال التي بقيت مخصصة لها بعد استبعاد ما عدل عنه المؤسس أو المؤسسون.

مادة (١٢٣): إذا كان إنشاء المؤسسة الأهلية بوصية،فيجوز للموصي أن يتقدم إلى الجهة الإدارية بطلب قيد ملخص الوصية،وعلى الجهة الإدارية في هذه الحالة أن تفيد الموصي باستيفاء الوصية لشروط قيد ملخصها أو تفيده بما يلزم تعديله في الوصية لإتمام قيدها،و في جميع الأحوال لا يتم قيد ملخص النظام الأساسي وكسب المؤسسة للشخصية الاعتبارية إلا بعد نفاذ الوصية ما لم يكن الموصي قد عدل عنها قبل وفاته.

فإذا لم يكن الموصي قد عدل عن الوصية قبل وفاته، وكانت الجهة الإدارية قد أفصحت عن جواز قيد الوصية،أو كان قد تم تعديل الوصية لاستيفاء شروط قيد ملخصها،التزمت الجهة الإدارية بقيدها خلال ستين يوما من تاريخ إخطارها بنفاذ الوصية دون حاجة للتقدم بطلب جديد [1] .

مادة (١٢٤): يتولى طلب قيد المؤسسة الأهلية منشئ المؤسسة أو رئيس مجلس الأمناء أو الشخص المعين لتنفيذ الوصية، ويجوز أن يكون الطلب على النموذج رقم (٢٠) الملحق بهذه اللائحة ويجب أن يرفق بالطلب:

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى الآن " ص ٩٣ وما بعدها.

Article 122: If the institution is established by virtue of an official deed, its founder may renounce and substitute that deed by another official deed during the period between issuing the deed by virtue of which it is established and prior to completing the procedures of registering the Non - Governmental Institution .

Renouncing the deed may be confined to part of the appropriated property, in which case the Non-Governmental Institution shall be registered on the basis of its exclusive possession of the property remaining appropriated therefor after eliminating the part renounced by the founder (s).

Article 123: If establishing the Non-Governmental Institution is by virtue of a will, the legator may submit to the administrative authority a request for recording the summary of the will, in which case the administrative authority may advise the legator that the conditions of recording the summary of the will shall have to be fulfilled, or inform him of the necessary modification to be made in the will in order to complete its registration. In all cases, the summary of the statute shall not be recorded, nor shall the institution acquire the juridical personality except after execution of the will, unless the legator had renounced it before his decease .

If the legator had not renounced the will before his death, and the administrative authority had explained that the will could be recorded, or the will had been modified to fulfill the conditions of recording its summary, the administrative authority may record it within sixty days from the date it is notified of the execution of the will, without need for submitting a new request .

Article 124: The founder of the institution, the chairman of the board of trustees, or the person appointed for executing the will shall submit the request for recording the Non - Governmental Institution on Form no.(20) as annexed to the present regulations.

The following shall be attached to the request :

أولا- نسختان من النظام الأساسي للمؤسسة الأهلية موقعا عليهما من المؤسس أو المؤسسين،مستوفيا للبيانات المشار إليها فى البند (١) من المادة (١٢٠) من هذه اللائحة، أو صورتان من السند الرسمى لإنشاء المؤسسة الأهلية مصدقا عليهما بمطابقتهما للأصل من الجهة التى تم توثيق السند الرسمى أمامها أو إشهاره لديها، أو صورتان من الوصية المنشئة للمؤسسة الأهلية مصدقا عليهما بمطابقتهما لأصل الوصية المشهرة.

فإذا كان المؤسس أو أحد المؤسسين من الأشخاص الاعتبارية،وجب أن يرفق بالطلب ما يثبت الوضع القانونى للشخص الاعتبارى وإقرار صريح موقع من ممثله القانونى بالموافقة على تأسيس المؤسسة الأهلية.

ثانيا-سند شغل مقر المؤسسة.

ثالثا-ما يفيد إيداع مبلغ مائة جنيه لحساب صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو أحد فروعه.

مادة (١٢٥):يكون مؤسسو المؤسسة الأهلية أو منشئوها بسند رسمى مسئولين عن النفقات اللازمة لإنشائها، فإن كان إنشاؤها بوصية عهد إلى أحد الأشخاص بتنفيذها،جاز لمنفذ الوصية بعد قيد المؤسسة الأهلية أن يسترد النفقات التى تكبدها فيما تعلق من الوصية بإنشاء المؤسسة الأهلية.

ويكون الرد بقرار من مجلس الأمناء فى حدود ما يعتمده من نفقات فعلية وبما لا يجاوز (٢٪) من قيمة الأموال المخصصة للمؤسسة الأهلية.

مادة (١٢٦): يجب على الجهة الإدارية المختصة إثبات تاريخ تقديم طلب قيد ملخص النظام الأساسي أو السند الرسمى أو الوصية بعد التحقق من استيفائه للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المادتين (١٢٠، ١٢١)،من هذه اللائحة ويكون ذلك على صورة منه تسلم إلى الطالب.

First: Two copies of the Non-Governmental Institution's statute, duly signed by the founder(s) and fulfilling the data referred to in Article (120) item (1) of the present regulations, or two copies of the official deed of establishing the Non-Governmental Institution duly certified, as true copies of the original, by the authority before which the former deed was notarized or where it was registered, or two copies of the will instituting the Non-Governmental Institution, duly certified as true copies of the registered original will .
If the founder or one of the founders is a juridical person, the request shall be accompanied with evidence establishing the legal situation of the juridical person, and an express declaration signed by its legal representative approving the foundation or contribution to the foundation of the Non-Governmental Institution.
Second: Deed of occupancy of the Institution's head office .
Third: Proof of depositing the amount of one hundred Egyptian pounds for account of the Assistance Fund of Non-Governmental Associations and Institutions, or one of its branches.
Article125: The founders of the Non-Governmental Institution or its founders by virtue of an official deed shall be responsible for the costs of its establishment. If it is established by virtue of a will the execution of which is entrusted to some person, the executor of the will, after recording the Non-Governmental Institution, may recover the expenses he sustained in connection with the will for establishing the Non - Governmental Institution. The remittance of the expenses shall be made by a decision of the board of trustees within the limits of the actual costs to be approved by the board of directorsup to and not exceeding (2%) of the value of the property appropriated for the Non-Governmental Institution .
Article 126: The competent administrative authority shall write down the date of submitting the request for recording the summary of the statute, the official deed, or the will, after verification of that it fulfils the conditions and terms prescribed in Articles (120 and 121) of the present regulations. Recording the date of submitting the request shall be on a copy thereof to be delivered to the applicant .

وعلى الجهة الإدارية إمساك سجل خاص لإثبات طلبات قيد ملخصات النظم الأساسية أو السندات الرسمية أو الوصايا المنشئة للمؤسسات الأهلية وذلك وفقا لتاريخ وساعة كل منها.

مادة (١٢٧): تثبت الشخصية الاعتبارية للمؤسسة الأهلية اعتبارا من اليوم التالى لقيد نظامها الأساسي أو لقيد ما فى حكمه أو بقوة القانون بمرور ستين يوما من تاريخ طلب القيد أيهم أقرب.

وتلتزم الجهة الإدارية باتخاذ إجراءات نشر ملخص النظام الأساسي للمؤسسة أو ما فى حكمه بالوقائع المصرية خلال ستين يوما من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للمؤسسة ، ويكون النشر بغير مقابل.

مادة (١٢٨): يتولى مجلس الأمناء اختيار ممثل المؤسسة الأهلية فى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون.

وتطبق أحكام المادة (٢٩) من هذه اللائحة فيما عدا ما جاء بحكم الفقرة السابقة.

مادة (١٢٩): يجب أن يكون لكل مؤسسة أهلية مجلس أمناء يتكون من عدد فردى لا يقل عن ثلاثة ولا يجاوز خمسة عشر عضواً، يختار أحدهم رئيسا.

ويجوز أن يكون رئيس وأعضاء مجلس الأمناء من المؤسسين أو من غيرهم.

مادة (١٣٠): يختص مؤسس أو مؤسسو المؤسسة الأهلية بتعيين مجلس الأمناء، ويجب أن ينص النظام الأساسي على مدة المجلس، وطريقة تجديد عضويته إن وجدت ، وطريقة تعيين من يحل محل العضو الذى يخلو مكانه لأى سبب قبل انتهاء مدة تعيينه.

The administrative authority shall keep a special register for listing the requests for recording the summary of the statute of association, the official deeds, or the will establishing the Non-Governmental Institution, according to the date and hour of submitting each of them.

Article 127: The juridical personality of the Non-Governmental Institution shall be established effective the day after recording its statute of association or the documents standing therefor, or by force of Law with the lapse of sixty days from the date of recording them, whichever is nearer.

The administrative authority shall take procedures of publishing, free of charge, the summary of the statute of association of the institution or the documents standing therefor in the Egyptian Wakae',within sixty days from the date of establishing the institution's juridical personality.

Article 128: The board of trustees shall elect the representative of the Non-Governmental Institution on the committee prescribed in Article (7) of the Law.

The provisions of Article (29) of the present regulations shall apply with the exception of the provision prescribed in the preceding paragragh,

Article 129: Each Non-Governmental Institution shall have a board of trustees formed of an odd number of not less than three and not exceeding fifteen members one of whom shall be elected as chairman .

The chairman and members of the board of trustees may be from among the founders or others .

Article 130: The founder (s) of the Non-Governmental Institution shall be concerned with appointing the board of trustees. The statute shall provide for the period of the board, the method of board of directors membership renewal, if any, and the way of appointing a replacement substituting the member whose place becomes vacant for any reason before expiry of his appointment period.

وإذا كان النظام الأساسي للمؤسسة أو السند الرسمي أو الوصية لم يتضمن طريقة تعيين مجلس الأمناء ومدتـه، تولت الجهـة الإداريـة المختصـة تعـيين مجلس الأمناء من الخبراء في ميادين النشاط المحددة للمؤسسـة الأهليـة والشخصيات العامة المهتمين بالعمل الأهلي، وتعـيين مـن يحـل محـل العضـو الـذى يخلـو مكانه،ويخطر الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بالتعيين.

وفيما يتعلق بمدة المجلس فى هذه الحالة فتحدد بدورات مدة كـل منهـا سـت سنوات عدا مجلس الأمناء الأول تكون مدته بما لا يتجاوز ثلاث سنوات.

ويلتزم مجلس الأمناء فى دورته الثانية بإجراء قرعـة بـين جميـع أعضـائه كـل سنتين لتنتهي عضوية ثلـث الأعضـاء الـذين تصـيبهم القرعـة،ويجوز للمجلـس تجديد عضوية من انتهت عضويتهم عن طريق القرعة أو تعيين أعضاء جدد بدلا منهم حسب احتياجات ومصالح المؤسسة الأهلية [1].

وفى جميـع الأحـوال يقـوم مجلـس الأمنـاء بإخطـار الجهـة الإداريـة المختصـة والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بإتمام تشكيله وبكـل تغـيير يطـرأ عليه.

مـادة (١٣١):فى حالة خلو مكان أو أكثر بمجلس الأمنـاء وتعـذر تعـيين بـدل منه أو منهم بالطريقة المبينة فى النظام الأساسي تتولى الجهة الإدارية المختصـة التعيين من بين الخبراء فى ميادين نشاط المؤسسـة الأهليـة أو مـن الشخصـيات العامة المهتمة بالعمل الأهلى وتخطر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بذلك التعيين.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٦٣ وما بعدها .

If the statute of the association, the official deed, or the will does not comprise the method of appointing the board of trustees and its period, the competent administrative authority shall appoint a board of trustees from experts in the fields of the activity determined for the Non-Governmental Institution as well as among the public figures concerned with Non-Governmental Work. It shall also appoint a replacement of the member whose place becomes vacant and shall notify the appointment of the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions.
As regards the term of the board of directorsin this case, it shall be determined at sessions of six years each, with the exception of the first board of trustees the term of which shall not exceed three years.
The board of trustees, in its second term, shall draw lots among all its members every two years, such that the membership of one third of the members picked out by the lots shall terminate. The board of directorsmay renew the membership of those whose membership is terminated by drawing the lots, or appoint new members in their stead according to the needs and interests of the Non-Governmental Institution.
In all cases, the board of trustees shall notify the competent administrative authority and the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions of completing its formation and of all change introduced therein.
Article131: In case one or more places become vacant on the board of trustees, and it is practically impossible to appoint a replacement thereof in the manner indicated in the statute of association, the competent administrative authority shall assume the process of appointment from among people of expertise in the fields of the Non-Governmental Institution's activity, or among public figures concerned with Non-Governmental works, and notify the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions of that appointment.

مادة (١٣٢): يتولى مجلس الأمناء إدارة المؤسسة الأهلية ، وتكون له جميع اختصاصات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للجمعيات فيما عدا تعديل الغرض الأصلي للمؤسسة الأهلية المحدد في النظام الأساسي أو ما في حكمه.

ويباشر هذه الاختصاصات وفقا لأحكام النظام الأساسي أو ما في حكمه .

ويجوز لمجلس الأمناء أن يعين مديرا للمؤسسة الأهلية تكون له الاختصاصات التي ينص عليها قرار تعيينه.

مادة (١٣٣): يمثل رئيس مجلس الأمناء المؤسسة الأهلية أمام القضاء وقبل الغير.

مادة (١٣٤): يجوز للمؤسسة الأهلية زيادة رأسمالها بتخصيص المال أو أموال إضافية لتحقيق ذات الأغراض المحددة في نظامها الأساسي أو ما في حكمه، فإذا كانت الزيادة مقدمة من المؤسس أو المؤسسين أو من ورثة الموصى في حالة الوصية ، يتم ذلك بتخصيص المال وقيده في سجلات المؤسسة الأهلية بعد إخطار الجهة الإدارية ببيان تفصيلي بالأموال الإضافية المخصصة مع مراعاة أحكام المادة (١١٦) من هذه اللائحة.

مادة (١٣٥): في حالة زيادة رأسمال المؤسسة الأهلية بتخصيص مال أو أموال إضافية من غير المؤسسين أو ورثة الموصى في حالة الوصية ، تلتزم المؤسسة الأهلية بالتقدم لوزير الشئون الاجتماعية بطلب للموافقة على ذلك موضحا به :

١- اسم الشخص الطبيعي أو الاعتباري مقدم المال ومحل إقامته وجنسيته وحصته في المال المقدم،وفي حالة الشخص الاعتباري ما يثبت وضعه القانوني وإقرار موقع من ممثله القانوني بالموافقة على تخصيص المال والمشاركة في المؤسسة الأهلية.

Article 132: The board of trustees shall assume the management of the Non-Governmental Institution, and shall have all terms of reference of the board of directors and the general assembly of associations, with the exception of modifying the original purpose of the Non-Governmental Institution as determined in the statute, or in whatever stands therefor.
The board of trustees shall assume these powers according to the provisions of the statute or whatever stands therefor.
The board of trustees may appoint a director for the Non-Governmental Institution who shall have the terms of reference to be prescribed in his appointment decision.
Article 133: The chairman of the board of trustees shall represent the Non-Governmental Institution before the court and vis-a-vis third parties.
Article 134: The Non-Governmental Institution may increase its capital by appropriating additional property/properties for realizing the same purposes as determined in its statute or whatever stands therefor. If the increase is provided by the founder(s) or by the heirs of the legator in case of the will, increasing the capital shall be through appropriating the property and recording it in the registers of the Non-Governmental Institution after notifying the administrative authority with a detailed statement of the allocated additional property, subject to the provisions of Article (116) of the present regulations.
Article 135: In case of increasing the capital of the Non-Governmental Institution by appropriating additional property / properties from nonfounders, or other than the heirs of the legator, in case of the will, the Non-Governmental Institution shall submit to the Minister of Social Affairs a request for approval thereof, **in which the following shall be indicated:**
1- Name of the natural or juridical person providing the property, the home address and nationality thereof, and his/its share in the provided property. In case of the juridical person, evidence shall be submitted establishing its legal status, and a declaration signed by his/its legal representative approving the appropriation of the property and the contribution to the Non-Governmental Institution.

٢- الشروط التي يضعها مقدم المال أو الأموال إن وجدت.

وعلى الجهة الإدارية المختصة موافاة المؤسسة الأهلية بالرأى خلال مدة لا تتجاوز الستين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا، ويعتبر مضي هذه المدة دون اعتراض من الجهة الإدارية موافقة على الطلب.

مادة (١٣٦): لا تخل أحكام المادة السابقة بحق المؤسسة الأهلية فى تلقى التبرعات أو جمعها من الجمهور ودعم مواردها المالية وفقا لأحكام المواد(٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠) من هذه اللائحة .

كما تتمتع المؤسسة الأهلية بكافة المزايا والإعفاءات المقررة للجمعيات الأهلية فى القانون وأحكام هذه اللائحة.

مادة (١٣٧): يجتمع مجلس الأمناء مرتين على الأقل سنويا بدعوة من رئيسه، وعليه أن يجتمع خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للنظر فى الموافقة على الميزانية العمومية والحساب الختامى للمؤسسة الأهلية عن السنة المالية المنتهية وتقرير النشاط وتقرير مراقب الحسابات ومشروع موازنة السنة المالية الجديدة.

وترسل صورة من هذه الأوراق إلى الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل.

مادة (١٣٨): يجوز للمؤسسة الأهلية أن تكتفى بإعداد بيان دورى بالإيرادات والمصروفات وأوجه الإنفاق بدلا من الميزانية السنوية إذا كانت طبيعة أموالها تبرر ذلك.

ويجب على المؤسسة الأهلية فى هذه الحالة أن تتقدم بطلب للحصول على موافقة الجهة الإدارية توضح فيه مبرراتها.

2- The conditions set by the provider of the property/properties, if any.
The competent administrative authority shall provide its view to the Non-Governmental Institution within a period not exceeding sixty days from the date of submitting the request duly fulfilled. The expiry of that period without objection from the administrative authority shall be deemed to be an approval of the request .

Article 136: The provisions of the preceding Article shall not derogate the right of the Non-Governmental Institution to receiving donations or raising them from the public, and consolidating its financial resources according to the provisions of Articles (56, 57, 58, 59, and 60) of the present regulations.
The Non-Governmental Institution shall also enjoy all privileges and exemptions prescribed for the Non-Governmental Associations in the Law and the provisions of the present regulations .

Article 137: The board of trustees shall convene at least twice a year at the invitation of its chairman. It shall also meet within four months following the end of the financial year to consider approving the balance sheet and final account of the Non-Governmental Institution for the ending year, the report on the activity and the auditor's report as well as the draft budget for the new financial year.
A copy of these papers shall be sent to the competent administrative authority and the competent federation at least fifteen days before the date of the meeting.

Article 138: The Non-Governmental Institution may content itself with preparing a periodical statement of the revenues, expenses, and aspects of spending instead of the annual balance sheet if the nature of its property so justifies.
The Non-Governmental Institution shall in this case submit a request for obtaining the competent administrative authority's approval providing it shall indicate its justifications .

مادة (١٣٩): إذا تعذر استمرار المؤسسة الأهلية في أداء رسالتها أو تحقيق أغراضها المحددة في نظامها الأساسي أو ما في حكمه ، يجوز حل المؤسسة الأهلية بموجب قرار من المؤسس أو المؤسسين ،المخصصين لأغلبية رأس مال المؤسسة،ما لم يرد في النظام الأساسي أو ما في حكمه نسبة أكبر ،وفي حالة عدم وجود المؤسسين يكون قرار الحل بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس الأمناء.

ويجب على المؤسسين أو مجلس الأمناء في هذه الحالة إخطار الجهة الإدارية المختصة قبل اتخاذ قرار الحل بمدة ثلاثين يوما على الأقل.

وفي حالة اتخاذ قرار الحل يجب مراعاة أحكام الباب الخامس من هذه اللائحة ،ويؤول ناتج التصفية إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو أحد فروعه ،ما لم يرد نص بلائحة النظام الأساسي للمؤسسة ،أو ما حكمه ،بشأن أيلولة تلك الأموال.

مادة (١٤٠): يجوز دمج المؤسسة الأهلية مع مؤسسة أخرى بالشروط الآتية:

١- طلب من المؤسس أو من المؤسسين المخصصين لأغلبية رأس مال المؤسسة، ما لم يرد في النظام الأساسي أو ما في حكمه نسبة أكبر ،وفي حالة عدم وجود المؤسسين يكون قرار الدمج بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس الأمناء.

٢- موافقة المؤسسين أو مجلس أمناء المؤسسة المطلوب الاندماج فيها.

٣- إخطار الجهة الإدارية المختصة بطلب الاندماج متضمنا موافقة المؤسسين أو مجلس الأمناء بحسب الأحوال.

٤- تصدر الجهة الإدارية قرار الدمج في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطارها بالطلب.

Article 139: If it is impossible for the Non-Governmental Institution to continue performing its mission or realizing its purposes as determined in its statute or in whatever stands therefor, the institution may then be dissolved by virtue of a decision of the founder(s) appropriating the majority of the institution's capital, unless a bigger percentage is prescribed in the statute or in whatever documents standing therefor. In case no founders exist, the decision for dissolution shall be taken with the approval of the absolute majority of the number of the board of trustees members.

The founders of the board of trustees shall in this case notify the competent administrative authority at least thirty days before taking the dissolution decision .

Taking the dissolution decision shall be subject to the provisions of Part-V of the present regulations. The proceeds of the dissolution shall devolve to the Assistance Fund of Non-Governmental Associations and Institutions or one of its branches, unless a text is provided in the Institution's statute or in whatever stands therefor, concerning the devolution of that property.

Article 140: **The Non-Governmental Institution may be merged with another institution according to the following conditions**:

1-A request from the founder(s) appropriating the majority of the institution's capital, unless a text is prescribed in the statute or in whatever stands therefor providing for a bigger percentage. In case the founders do not exist, the decision for merger shall be taken with the absolute majority of the number of the board of trustees members .

2-Approval of the founders or the board of trustees of the institution with which the merger is requested .

3-Notifying the competent administrative authority of the merger request comprising the approval of the founders or the board of trustees, as the case may be .

4-The administrative authority shall issue the merger decision within thirty days from the date of notifying the request thereto.

مادة (١٤١): يجوز حل المؤسسة الأهلية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية، بعد أخذ رأى الاتحاد العام ودعوة المؤسسة لسماع أقوالها إذا توافرت دلائل جدية على ممارسة المؤسسة نشاطا من الأنشطة المحظورة فى المادة (١١) من القانون .

ويتعين أن يتضمن قرار الحل تعيين مصف أو أكثر لمدة وبمقابل يتم تحديده ،ويجوز لوزير الشئون الاجتماعية الاكتفاء بإصدار قرار مسبب بعزل مجلس الأمناء أو بوقف نشاط المؤسسة أو إلغاء النشاط المخالف أو إزالة سبب المخالفة بدلا من حل المؤسسة.

ولكل ذي شأن الطعن على القرار الذى يصدره وزير الشئون الاجتماعية أمام محكمة القضاء الإدارى وفقا للإجراءات والمواعيد المحددة لذلك ودون التقيد بأحكام المادة (٧) من القانون.

ويعتبر من ذوى الشأن فى خصوص الطعن أى من أعضاء مجلس أمناء المؤسسة أو أى من مؤسسيها.

مادة (١٤٢): يتبع حكم المادة (١٠٠) من هذه اللائحة بشأن ما يتبعه المصفي عند حل المؤسسة ووجود منحة أجنبية ضمن أموالها.

مادة (١٤٣): تكون دعوة المؤسسة لسماع أقوالها بخطاب مسجل بعلم الوصول على عنوان المقر الرئيسى للمؤسسة باسم رئيس مجلس الأمناء أو المؤسس بحسب الأحوال لدعوته أو من يفوضه للاجتماع مع الجهة الإدارية.

Article141:The Non-Governmental Institution may be dissolved by a substantiated decision from the Minister of Social Affairs, after consulting the general federation and calling the institution to hear its statements in case serious evidences are provided establishing the institution's exercise of one of the activities prohibited in Article (11) of the Law. The dissolution decision shall comprise appointing one liquidator or more for a period and with charges to be determined. The Minister of Social Affairs may content himself with issuing a substantiated decision discharging the board of trustees, suspending the institution's activity, cancelling the violating activity, or removing the cause of the violation instead of dissolving the institution.

Any interested party may appeal against the decision issued by the Minister of Social Affairs before the administrative Causes court, according to the procedures and dates determined therefor, without being restricted by the provisions of Article (7) of the Law.

Any member of the institution's board of trustees, or any of its founders shall be deemed to be interested party in respect of the appeal .

Article142: The provision of Article (100) shall be followed concerning the procedures the liquidator shall apply in dissolving the institution with the existence of a foreign grant within its property.

Article143: Calling the institution for hearing its statements shall be with a registered letter with delivery return forwarded at the address of the institution's head office, in the name of the chairman of the board of trustees or the founder, as the case may be , inviting him or his delegated assignee to meet with the administrative authority.

ويجب أن يبين بخطاب الدعوة ملاحظات الجهة الإدارية والموعد والمكان المحدد لسماع أقوال المؤسسة،وأن عدم حضور ممثل المؤسسة فى الزمان والمكان المحددين يعد بمثابة إقرار من المؤسسة بصحة ما ورد بالخطاب من ملاحظات الجهة الإدارية.

وللمؤسسة الأهلية تقديم مذكرة بالرد على ملاحظات الجهة الإدارية بدلا من سماع أقوالها.

الباب التاسع

الاتحادات النوعية والإقليمية

الفصل الأول

الاتحادات النوعية

مادة (١٤٤): للجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تنشئ فيما بينها اتحادات نوعية تكون لها الشخصية الاعتبارية.

مادة (١٤٥): يتكون الاتحاد النوعي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تباشر أو تمول نشاطاً مشتركاً فى مجال معين.

ويعد النشاط مشتركاً إذا كان قائماً على تحقيق غرض معين أو أغراض محددة هى بذاتها التى تضمنتها النظم الأساسية للجمعيات الراغبة فى تكوين الاتحاد أو صرح لها بإضافتها بعد تأسيسها.

وإذا رغبت مؤسسات أهلية فى تكوين اتحاد نوعي أو المشاركة فى تكوينه مع جمعيات أخرى أو الانضمام إلى اتحاد نوعي قائم فيجب أن تتفق أغراضها مع بعضها ومع أغراض الجمعيات المشاركة لها ، وذلك كله بمراعاة حكم المادة (١١٨) من هذه اللائحة.

The letter addressing the invitation shall indicate the administrative authority's remarks and the date and place determined for hearing the institution's statements, specifying that the failure of the institution's representative to attend at the time and place determined therefor shall be considered tantamount to a declaration by the institution of the validity of the remarks set forth in the administrative authority's letter.
The Non-Governmental Institution may submit a memorandum replying to the administrative authority's remarks,instead of hearing the institution's statements.

Part – IX

Activity-specific and Regional Federations

Chapter -1

Activity-specific Federations

Article 144:The Non-Governmental Associations and Institutions may establish among themselves activity-specific federations having the juridical personality.
Article 145: The activity-specific federation shall be formed of the Non-Governmental Associations and Institutions exercising or financing a common activity in a specific field.
The activity shall be considered a common activity if it stands on realizing a purpose(s) which are themselves those comprised in the statute of the associations desiring to form the federation, or authorized to be added after founding the associations.
If Non-Governmental Institutions wish to form an activity-specific federation, participate with other associations in forming it, or join an already existing activity-specific federation, their purposes shall match with each other and agree with the purposes of the associations participating therewith, subject to the provisions of Article (118) of the present regulations.

مادة (١٤٦): يجوز تكوين اتحاد نوعي واحد على مستوى الجمهورية، كما يجوز إنشاء اتحادات نوعية لذات النشاط على مستوى كل محافظة، بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد منها عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة فى نطاق المحافظة.

الفصل الثاني

الاتحادات الإقليمية

مادة (١٤٧): للجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تنشئ بينها اتحاد اقليمي واحد فى كل محافظة تكون له الشخصية الاعتبارية.

مادة (١٤٨): يتكون الاتحاد الاقليمي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الواقعة فى نطاق المحافظة وأيا كان نشاطها، سواء فى ذلك من شاركت فى تأسيسه أو انضمت إليه بعد التأسيس .

مادة (١٤٩): لا يجوز اشتراك الجمعية أو المؤسسة الأهلية فى اتحاد نوعي على مستوى المحافظة أو على مستوى الجمهورية ، وحقها فى الاشتراك فى تكوين اتحاد اقليمي فى ذات المحافظة أو الانضمام إليه [1].

مادة (١٥٠): إذا باشرت الجمعية أو المؤسسة الأهلية نشاطها فى أكثر من محافظة اقتصر حقها فى الاشتراك فى تكوين اتحاد اقليمي أو الانضمام إلى الاتحاد القائم فى المحافظة التى يقع بدائرتها المركز الرئيسى للجمعية أو المؤسسة الأهلية.

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٩٥ وما بعدها .

Article 146: A single activity-specific federation may be formed at the level of the Republic. Activity-specific federations may also be established for the same activity at the level of each governorate, providing the number of members of each of these federations shall not be less than ten of the Non- Governmental Associations and Institutions operating within the bounds of the governorate.

Chapter - 2

Regional Federations

Article 147:The Non-Governmental Associations and Institutions may establish among themselves a single regional federation in each governorate, having the juridical personality.

Article 148:The regional federation shall be formed of the Non-Governmental Associations and Institutions lying within the bounds of the governorate, whatever their activity, whether those participating in its foundation or the ones that joined it after its establishment.

Article 149:The participation of a Non-Governmental Association or Institution in an activity-specific federation at the level of the governorate or the level of the Republic shall not deter its right to participate in forming or joining a regional federation in the same governorate [1].

Article 150:If the Non-Governmental Association or Institution exercises its activity in more than one governorate, its right to participate in forming a regional federation or joining the federation already existing shall be restricted to the governorate within the scope of which lies the head office of the Non-Governmental Association or Institution.

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "The English Translation of The Civil Law and the equivalent Arabic Texts thereto" PP.95**

الفصل الثالث

تأسيس الاتحادات

النوعية والإقليمية

مادة (١٥١): إذا رغبت مجموعة من الجمعيات أو المؤسسات الأهلية أو منهما معاً فى تكوين اتحاد نوعي أو اقليمي، فتتكون من هذه المجموعة جماعة مؤسسين يكون لها أن تتخذ إجراءات تأسيس الاتحاد المطلوب ، وبمراعاة أحكام المادة (٢٠) من هذه اللائحة.

مادة (١٥٢): يضع المؤسسون نظاماً أساسياً للاتحاد النوعي أو الاقليمي، تتبع فى شانه الأحكام الخاصة بالنظام الأساسي للجمعيات، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة الاتحاد.

مادة (١٥٣): يخضع الاتحاد فى قواعد وإجراءات تأسيسه وحله لأحكام تأسيس وحل الجمعيات المنصوص عليها فى القانون وفى أحكام هذه اللائحة.

مادة (١٥٤): يكون الانضمام إلى اتحاد نوعي أو إقليمي قائماً بطلب من الجمعية أو من المؤسسة الأهلية التى ترغب فى عضويته، متى استوفت الشروط التالية:

١- أن تكون الجمعية أو المؤسسة الأهلية قد استكملت شروط قيامها قانونا واكتسبت الشخصية الاعتبارية.

٢- أن تكون قد استوفت الشروط المنصوص عليها فى النظام الأساسي للاتحاد.

٣- أن يصدر قرار بالموافقة على طلب الانضمام من مجلس إدارة الجمعية أو مجلس أمناء المؤسسة الأهلية بحسب الأحوال.

مادة (١٥٥): لا يجوز للاتحاد رفض طلب عضوية جمعية أو مؤسسة أهلية إذا توافرت في أى منها شروط الانضمام اليه .

Chapter - 3
Foundation of Activity-specific and Regional Federations

Article 151: If a group of Non-Governmental Associations or Institutions or both together wish to form an activity-specific or regional federation, a group of founders shall be formed of this group vested with the power to take procedures of founding the required federation, subject to the provisions of Article (20) of the present regulations.

Article 152: The founders shall set for the activity-specific or regional federation statute in respect of which the provisions of associations' statute shall be followed such that they shall not contradict the nature of the federation.

Article 153: In the rules and procedures of its foundation and dissolution, the federation shall be subject to the provisions on founding and dissolving the associations prescribed in the Law and in the provisions of the present regulations.

Article 154: Joining an existing activity-specific or regional federation shall be through a request to be submitted by the Non-Governmental Association or Institution desiring to join the federation's membership, **once it fulfills the following conditions:**

1- The Non-Governmental Association or Institution shall have completed the conditions of its establishment legally and acquired the juridical personality.

2- It shall have fulfilled the conditions prescribed in the statute of the federation.

3- A decision approving the request for joining the federation shall be issued from the board of directors of the association or the board of trustees of the Non-Governmental Institution, as the case may be.

Article 155: The federation shall not reject the request submitted for its membership by the Non-Governmental Association or Institution if the conditions of joining its membership are fulfilled thereby.

الفصـل الرابع

اختصاصات الاتحادات النوعية والإقليمية

مـادة (١٥٦): يختص الاتحاد النوعي أو الاقليمي بما يأتي:

١- إعداد قاعدة للبيانـات وتـوفير المعلومـات الكافيـة عـن الجمعيـات الأهليـة والمؤسسات الأهلية التى تعمل في مجال نشاطه بما فى ذلك الدراسات والبحوث التى تعنيها ، وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التى تتصل بنشاطها[1].

٢- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات المقيدة فى المجال النوعي والاقليمي لتعريف المواطنين بها وحثهم على المشاركة والإسهام فى أنشطتها.

٣- إجراء البحـوث الاجتماعيـة اللازمـة فـى مجـال نشـاط الاتحـاد أو نطاقـه الجغرافى والاشتراك فى البحوث الاجتماعية العامة التى يتولاها الاتحاد العـام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٤- تنسيق الجهود بين الجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة الأعضـاء فـى الاتحـاد ضماناً لتكاملها.

٥- تقييم الخدمات التى تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجـات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة.

٦- تنظيم برامج الإعـداد والتـدريب الفنـى والإدارى لـموظفى الجمعيـات والمؤسسـات الأهلية وأعضائها.

٧- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها.

---

[1] انظـر المستشـار د.عبـد الفتـاح مـراد " الترجمـة الإنجليزيـة لقـوانين الملكيـة الفكريـة وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٣٣ وما بعدها .

Chapter - 4
Terms of Reference of Activity-specific and Regional Federations

Article156: The activity-specific or regional federation shall be concerned with the following :

1-Preparing a database and providing adequate information on the Non-Governmental Associations and Institutions operating in the fields of its activity, including the studies and researches it is concerned with as well as the local and international conferences connected with its activity [1].

2-Working on publishing a directory with lists of the associations enrolled in the activity-specific and regional field to acquaint the citizens therewith and urge them to contribute to and participate in their activities .

3-Conducting the necessary social researches in the field of the federation's activity or the scope of its geographical bounds, and participating in the general social researches assumed by the general federation of Non-Governmental Associations and Institutions .

4-Coordinating the efforts between the federations' member Non-Governmental Associations and Institutions to ensure their integration .

5-Evaluating the services performed by the Non-Governmental Associations and Institutions in light of society's needs and the potentials and available resources of those Non-Governmental Associations and Institutions.

6-Organizing technical and administrative preparation and training programs for the employees and members of the Non-Governmental Associations and Institutions .

7-Studying the Non-Governmental Associations and Institutions finance problems and striving to solve them .

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "The English Translation of the Intellectual Property Laws, Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto"** PP.33

الباب العاشر

الاتحاد العام

للجمعيات والمؤسسات الأهلية

مادة (١٥٧): ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية مقره مدينة القاهرة .

مادة (١٥٨): يضم الاتحاد العام فى عضويته الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية.

مادة (١٥٩): يتكون مجلس إدارة الاتحاد العام من ثلاثين عضواً، يجرى انتخاب تسعة عشر عضواً منهم من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين رئيس المجلس وعشرة أعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية.

مادة (١٦٠): يكون انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام المشار إليهم فى المادة السابقة فى المؤتمر السنوى الذى يعقد وفقاً لحكم المادة (١٦٦) من هذه اللائحة.

مادة (١٦١): مدة مجلس الإدارة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور القرار الجمهورى بتعيين رئيس المجلس والأعضاء المعنيين.

وإذا خلا مكان أحد الأعضاء المعينين فيعين عضواً بدلاً منه ، وإذا خلا مكان عضو منتخب فيتم تصعيد العضو الحاصل على أكثر الأصوات فى آخر انتخابات تم إجراؤها [1].

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها "ص ٩٦ وما بعدها .

Part - X

General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions

Article 157: A General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions shall be established, having a juridical personality and seated in the city of Cairo.

Article 158: The General Federation shall comprise in its membership the Non-Governmental Associations and Institutions, as well as the activity-specific and regional federations.

Article 159: The board of directors of the General Federation shall be formed of thirty members, including nineteen members to be elected from the Non-Governmental Associations and Institutions. The President of the Republic shall issue a decree appointing the board of directorschairman and ten members from among those concerned with social affairs.

Article 160: The General Federation board of directors members referred to in the preceding Article shall be elected in the annual conference to be held according to the provision of Article (166) of the present regulations.

Article 161: The tenure of the general federation's board of directors shall be three years, which commence to run as of the date of issuing the Republican decree concerning the appointment of the board of directorschairman and the appointed members.

In case an appointed member's place becomes vacant, another member shall be appointed in his stead, and if an elected member's place becomes vacant, the member obtaining the highest number of votes in the last performed elections shall be raised [1].

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad " The English Translation of the Trade Law, the Contracts thereof and the equivalent Arabic Texts thereto"** PP. 96

مادة (١٦٢): يضع مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية لائحة نظامه الداخلى مبينا فيها أجهزة الاتحاد وطريقة إداراته ولجانه وقواعد تنظيم العمل فيه ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير الشئون الاجتماعية .

مادة (١٦٣): لمجلس إدارة الاتحاد العام أن يعين من بين أعضائه أو من غير أعضائه مديرا، ويتضمن قرار تعيينه تحديداً لإختصاصاته .

مادة (١٦٤): يجب إبلاغ وزارة الشئون الاجتماعية بصورة من محاضر اجتماعات مجلس إدارة الاتحاد العام خلال ثلاثين يوم من تاريخ الانعقاد .

مادة (١٦٥): يختص الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالآتى :

١- وضع تصور عام لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى تنفيذ برامج التنمية.

٢- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنمية مواردها والقيام بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية بما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية.

٣- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفنى والإدارى لموظفى الجمعيات المؤسسات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مع الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٤- إبداء الرأي فى طلب حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية طبقاً للمادتين (٤٢-٦٣) من القانون.

٥- مد مدة تصفية الجمعيات على النحو المبين بالمادة (٤٣) من القانون .

Article162: The board of directors of the General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions shall set its internal regulations, indicating the federation's agencies, the method of its administration, its committees, and the rules governing the institution of work therein.
A decree by the Minister of Social Affairs shall be issued concerning the said internal regulations.

Article 163: The board of directors of the General Federation may appoint a director from among its members, or from other non-members. The decision appointing the director shall comprise a determination of his competences .

Article 164: The Ministry of Social Affairs shall be notified with a copy of the minutes of the General Federation board's meetings within thirty days from the meeting date .

Article 165: The General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions shall be concerned with the following :

1-Setting an overall outline of the role of the general federation of Non-Governmental Associations and Institutions in implementing the development programmes .

2-Conducting the necessary studies for the provision of the finance necessary for Non-Governmental Associations and Institutions to develop their resources, undertaking contacts with home and foreign bodies whereby to assist in the provision of grants and aids, and offering consultation thereto on means of consolidating their financial potentials .

3-Organizing technical and administrative preparation and training programs for the employees and members of the Non-Governmental Associations and Institutions in coordination with the activity-specific and regional federations and the Non-Governmental Associations and Institutions .

4-Expressing the view in the request for dissolving the non Governmental Associations and Institutions according to Articles (42 and 63) of the Law .

5-Extending the period of liquidating the associations in the way indicated in Article (43) of the Law .

٦- ترشيح ممثلى الاتحادات الإقليمية لعضوية اللجان المنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون.

٧- اختيار خمسة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية لعضوية مجلس إدارة صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

مادة (١٦٦): يعقد الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية مؤتمراً عاماً سنوياً، يدعى إليه رؤساء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية ، ويكون لهم حق إنتخاب الأعضاء المنتخبين فى مجلس إدارة الاتحاد العام.

ويجوز أن يدعى إلى حضور هذا المؤتمر الشخصيات المعنية بالمسائل الاجتماعية وذلك لدراسة المسائل التى تحال إليه من لجانه الفنية أو من الاتحادات النوعية والإقليمية أو من الجمعيات والمؤسسات الأهلية .[1]

مادة (١٦٧): ينعقد سنوياً المؤتمر العام خلال الخمسة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للاتحاد، و توجه الدعوة لحضوره من رئيس مجلس إدارته قبل الموعد المحدد لانعقاده بشهر على الأقل ، ويرفق بكتاب الدعوة جدول أعمال وبرنامج المؤتمر .

مادة (١٦٨): على مجلس إدارة الاتحاد العام إخطار وزارة الشئون الاجتماعية بما يأتى :

١- موعد انعقاد المؤتمر وجدول أعماله وبرنامجه قبل موعد الانعقاد بشهر على الأقل

٢- صورة من قرارات وتوصيات المؤتمر العام فى خلال شهر من تاريخ انعقاده .

---

[1] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والنصوص العربية المقابلة لها "ص ٣٨ وما بعدها.

6-Nominating the regional federations' representatives for membership of the committees prescribed in Article (7) of the Law.
7-Electing five members of the Non-Governmental Associations and Institutions for the board of directors membership of the Assistance Fund of Non-Governmental Associations and Institutions.

Article 166: The General Federation of Non-Governmental Associations and Institutions shall hold an annual general conference to which shall be invited the board of directors chairmen of the Non-Governmental Associations and Institutions, as well as of the activity-specific and regional federations who shall have the right of electing the General Federation's elected board of directors members.

Personalities concerned with social affairs may be invited to attend that conference for studying the questions referred thereto by its technical committees, the activity-specific and regional federations, or the Non-Governmental Associations and Institutions.

Article 167: The general conference shall be held annually within five months from the end of the federation's financial year. The invitation to attend the conference shall be addressed by its board of directorschairman at least one month prior to the date determined for its convention. The conference agenda and program shall be attached to the invitation letter.

Article 168: The board of directors of the general federation shall notify the Ministry of Social Affairs of the following :
1- The date and time of holding the conference, and its agenda and programme, at least one month prior to the date of its convention.
2- A copy of the resolutions and recommendations of the general Conference, within one month from the date of its convention [1].

Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "The English Translation of the Penal Code, the Legal Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto"** PP.38

الباب الحادى عشر

صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية

مادة (١٦٩): يهدف صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأ بوزارة الشئون الاجتماعية إلى إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنشاة وفق القانون.

مادة (١٧٠): يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من (١٣) عضواً برئاسة وزير الشئون الاجتماعية وعضوية كل من:

١- خمسة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تتوافر فيها الشروط المبنية بالمادة (٧٣) من القانون على أن يمثل كل منهم نشاطاً نوعياً مختلفاً وأن يكون من بينهم ممثلاً للجمعيات والمؤسسات الأهلية للوجه القبلى وآخر للوجه البحرى وثالث للجمعيات ذات النفع العام ،يختارهم مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٢- ثلاثة من رؤساء الإدارات المركزية بوزارة الشئون الاجتماعية يختارهم وزير الشئون الاجتماعية.

٣- أربعة من الشخصيات العامة المعنية بالمسائل الاجتماعية يختارهم وزير الشئون الاجتماعية.

ويصدر وزير الشئون الاجتماعية قراراً بتشكيل المجلس ونظام العمل فيه وتشكيل أمانته الفنية.

وتكون مدة مجلس إدارة الصندوق ثلاث سنوات،ويجوز إعادة تعيين العضو لمدة أو لمدد أخرى بذات الإجراءات السابقة.

Part - XI

Assistance Fund of Non-Governmental Associations and Institutions

Article 169: The Fund established at the Ministry of Social Affairs for Non-Governmental Associations and Institutions aims at the assistance of the Non-Governmental Associations and Institutions established according to the provisions of the Law.

Article 170: The management of the fund shall be assumed by a board of directors made up of (13) members under the Minister of Social Affairs, with the membership of each of the following:

1- Five members of the Non-Governmental Associations and Institutions fulfilling the conditions prescribed in Article (73) of the Law, providing each of them shall represent a different specific activity, and comprising among them one representative of the Non-Governmental Associations and Institutions for Upper Egypt, another for Lower Egypt, and a third for the public benefit/utility associations, to be elected by the board of directors of the general federation of Non-Governmental Associations and Institutions .

2- Three heads of central departments at the Ministry of Social Affairs to be elected by the Minister of Social Affairs .

3- Four public personalities concerned with social affairs to be elected by the Minister of Social Affairs .

The Minister of Social Affairs shall issue a decree concerning the formation of the board of directors , the system of work therein, and the formation of its technical secretariat .

The tenure of the Fund's board of directors shallbe three years. The board of directors member may be re-elected for another period with the same previous procedures.

مادة (١٧١): يقوم مجلس إدارة الاتحاد العام بإرسال كشف بأسماء المرشحين الذين قام باختيارهم لعضوية مجلس إدارة الصندوق إلى وزارة الشئون الاجتماعية خلال ثلاثين يوم من تاريخ أخطار الاتحاد العام بطلب أسماء المرشحين.

مادة (١٧٢): مجلس إدارة الصندوق هو الجهة المهيمنة على شئونه ويختص بالإضافة إلى ما ورد بالمادة (٧٤) من القانون بما يأتى:

١- اعتماد اللائحة الداخلية للصندوق.

٢- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى للصندوق.

٣- النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالصندوق ومركزه المالى.

٤- النظر فى كل ما يرى وزير الشئون الاجتماعية عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص الصندوق .

مادة (١٧٣): للصندوق فى سبيل تحقيق أغراضه وتنمية موارده أن يقيم المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية وله أن يعهد بتلك المشروعات أو الأنشطة لإحدى الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الأهلية لحسابه.

مادة (١٧٤): تتكون موارد الصندوق بالإضافة إلى ما ورد بالمادة (٧٥) من القانون على الأخص مما يأتى:

أ- حصيلة رسوم قيد ملخصات نظم الجمعيات والمؤسسات الأهلية على النحو المنصوص عليه فى المادتين (٢٠-١٢٤) من هذه اللائحة وحصيلة رسوم منح صور وقيد ملخصات تلك النظم المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من هذه اللائحة .

Article 171: The Board of directors of the General Federation shall send to the Ministry of Social Affairs a list of the names of nominees elected thereby for membership of the Fund's board of directors , within thirty days from the date of notifying the General Federation of the request for names of the nominees.

Article 172: The board of directors of the Fund shall be the authority governing its affairs and, in addition to the tasks prescribed in Article (74) of the Law, it shall also be concerned with the following :

1-Approving the internal regulations of the Fund .

2-Approving the draft annual budget and the final account of the fund .

3-Looking into the periodical reports submitted on the progress of work in the Fund and its financial position .

4-Looking into all questions the Minister of Social Affairs considers putting forward which lie within the fund's competencies .

Article 173: The Fund, toward realizing its purposes and developing its resources, may institute service and productive projects, and hold charity festivals, bazaars, fairs, and sporting contests. It may entrust these projects or activities to one of the Non-Governmental Associations or Institutions for account of the Fund .

Article 174: The Fund's resources - in addition to those prescribed in Article (75) of the Fund - shall in particular be formed of the following :

A- Proceeds of fees of recording the summaries of Non-Governmental Associations and Institutions systems in the way prescribed in Articles (20 and 124) of the present regulations; and the proceeds of fees of granting copies and recording the summaries of those systems that are prescribed in Article (47) of the present regulations .

ب- حصيلة الموارد التى خصصتها القوانين أرقام ١٠ لسنة ١٩٢٢، ٩٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأى قانون آخر وأحكام هذه اللائحة.

ج- حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية بموجب القانون ٦٣ لسنة ١٩٤٢.

د- عائد المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية التى يقيمها الصندوق بهدف تنمية موارده.

مادة (١٧٥): لمجلس إدارة الصندوق أن يعين مديرا لإدارة الصندوق بناء على ترشيح من وزير الشئون الاجتماعية وتحدد اللائحة الداخلية للصندوق اختصاصات مدير الصندوق.

مادة (١٧٦): يصدر وزير الشئون الاجتماعية قرارا باللائحة الداخلية للصندوق تتضمن أجهزة وإدارات وأقسام الصندوق وتنظيم العمل به ويحدد اختصاصات مدير الصندوق وسائر الاختصاصات الأخرى.

مادة (١٧٧): تكون للصندوق موازنة خاصة،وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ويرحل فائض الصندوق من سنة إلى أخرى.

مادة (١٧٨): تخصص موارد الصندوق للصرف منها لتحقيق أغراضه وعلى وجه الخصوص ما يأتى:

أ- تقديم الإعانات للجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشاة وفقا لأحكام القانون.

ب- إصدار النشرات التى تمكن المتبرعين فى الداخل والخارج من تحديد قدر إسهاماتهم .

B-Proceeds of the resources appropriated by Laws no. 10/1922, no. 93/1973, no. 159/1981, and any other Law, as well as the provisions of the present regulations.

C-Proceeds of the additional duties imposed for the sake of charity works by virtue of Law no. 63 /1942.

D-Yield of service or productive projects, or charity festivals, bazaars, fairs, and sporting contests the fund will hold with the aim of developing its resources.

Article 175: The board of directors of the fund may appoint a director for managing the fund, on the basis of his nomination by the Minister of Social Affairs. The internal regulations of the fund shall determine the terms of reference of the fund's director.

Article 176: The Minister of Social Affairs shall issue a decree concerning the internal regulations of the Fund, comprising the Fund's agencies, departments, sections, and the reinstitution of work therein.The decree shall also determine the terms of reference of the Fund's director and the rest of other competencies.

Article 177: The Fund shall have a special budget,and Its financial year shall begin with the beginning of the state's financial year and end therewith. The Fund's surplus shall be carried forward from one year to another.

Article 178: The Fund's resources shall be appropriated for spending therefrom toward realizing its purposes, particularly the following:

A- Offering assistance and aid to Non-Governmental Associations and Institutions established according to the provisions of the Law.

B- Issuing publications to enable the donors at home and abroad to determine the amount of their contributions.

ج- إعداد ونشر الدليل السنوى ببيان الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية التى ينتمون إليها لتمكين المواطنين من الإسهام فيها والمشاركة فى العمل الاجتماعى التطوعى[١].

د- إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض بهدف تنمية موارده.

مادة (١٧٩): يفتح حساب خاص باسم الصندوق لدى أحد البنوك المعتمدة تودع به كافة متحصلات الصندوق كما يجوز فتح حساب بالعملة الأجنبية يودع به ما يتلقاه الصندوق من موارد بالعملات الأجنبية وتنظم اللائحة الداخلية للصندوق قواعد وإجراءات الصرف.

مادة (١٨٠): تخضع حسابات الصندوق لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وعلى القائمين بالعمل فيه تقديم كافة المستندات والسجلات اللازمة لذلك.

---

[١] انظر المستشار د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٥٩ وما بعدها.

C-Preparing and publishing an annual directory indicating the Non-Governmental Associations and Institutions, and the activity-specific and regional federations they belong to, to enable the citizens to contribute thereto and participate in voluntary social work [1].

D-Establishing service and productive projects and holding charity festivals, bazaars, fairs, exhibitions, and sporting contests with the aim of developing the Fund's resources .

Article 179: A special account shall be opened in the name of the Fund with an approved bank, in which shall be deposited all receipts of the fund. An account may also be opened in foreign currency, in which shall be deposited the resources the fund may receive in foreign currencies. The internal regulations of the fund shall set forth the rules and procedures of spending therefrom.

Article 180: The Fund's accounts shall be subject to the Central Audit Agency's control. Those assuming work therein shall submit all the documents and registers required therefor.

---

[1] Refer to **Coun.Dr. Abd El Fattah Mourad "The English Translation of the Company Laws, the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto"PP.59**

قائمة بأهم مراجع البحث

- المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد :

١- الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية والمقابلة لها .

٢- الترجمة الإنجليزية لقوانين الملكية الفكرية وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها.

٣- الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والنصوص العربية المقابلة لها .

٤- الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .

٥- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .

٦- الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها.

٧- الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها .

٨- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها .

٩- الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .

١٠- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .

١١- الترجمة الإنجليزية لقوانين البووت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها .

١٢- الترجمة الإنجليزية لقانون العمل المصري الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والنصوص العربية المقابلة لها.

١٣- الترجمة الإنجليزية لقانون الأحوال الشخصية وصيغه والنصوص العربية المقابلة لها.

١٤- الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى والأوراق القضائية والنصوص العربية المقابلة لها .

١٥- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب والنصوص العربية المقابلة لها .

References

1- The English Translation of the Customs Laws and the Complementary Statutes thereto and the equivalent Arabic Texts.

2- The English Translation of the Intellectual Property Laws, Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto .

3- The English Translation of the Penal Code, the Legal Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto .

4- The English Translation of the Company laws, the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto .

5- The English Translation of the Trade Law, the Contracts thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.

6- The English Translation of the Egyptian Constitution, the Constitutional Formulae and the Equivalent Arabic Texts.

7- The English Translation of The Civil Law and the equivalent Arabic Texts thereto.

8- The English Translation of the Maritime Trade Law and the equivalent Arabic Texts thereto.

9- The English Translation of the Law of Tenders and Biddings, the Executive Regulations thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.

10- The English Translation of the Investment law, Its executive Regulations, Formulae and the Equivalent Arabic Texts thereto.

11- The English Translation of the BOOT Laws and the equivalent Arabic formulae and Texts thereto.

12- The English Translation of the New Egyptian Labour Law no.12/2003 and the equivalent Arabic Texts thereto.

13- The English Translation of the Personal Status Law, the Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.

14- The English Translation of Contracts, Suits Formulae, Judicial Papers and the equivalent Arabic texts thereto.

15- The English Translation of the Statutes of the Aliens and the equivalent Arabic Texts thereto.

قائمـة بأسمـاء البرامـج والكتـب العلميـة المختلفـة

للمستشـار الدكتـور عبد الفتـاح مـراد

أولاً : البرامج القانونيـة والاقتصادية والتجاريـة والموسـوعات المنشـورة إلكترونياً على سي دي CD [١]:

*** هذه البرامج جميعاً تتضمن طرق بحث إلكترونية موضوعية وأبجدية مبتكرة لسرعة البحث والحصول على المعلومات فى أقصر فترة ممكنة وتوفر الوقت والجهد.**

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١حتى الآن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية /CD ROM ٦٥٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى الآن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية / CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى الآن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية /CD ROM ٦٠٠ ميجا.
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت /CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات والكمبيوتر والإنترنت – ويتضمن شرح تفصيلي لجميع الصيغ المعمول بها فى القوانين المصرية والعربية /CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها CD Rom ٦٠٠ ميجا .

---

[١] تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني B.P.C.Co على العنوان التالي: الإسكندرية – المنشية ٤٨ شارع القائد جوهر – الدور الأول – تليفاكس: ٠٠٣/٤٨٤٤٤٤٨

E-mail:info@albahaa.com+http:www.albahaa.com
E-mail:tech@albahaa.com
E-mail:albahaa_bpc@hotmail.com+http://albahaa.tripod.com

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

Complete List of the Titles of the Various Scientific Books and e-Books Compiled and Created by Counselor Dr. Abd El Fattah Mourad

Firstly: Legal, Economic and Commercial Programmes and Encyclopedias e-published on CD's:

All these programmes include electronic innovated objective and alphabetical search methods to ensure fast search and access to information in the shortest possible time to save time and effort.

-CD Programme: **Mourad's Criminal and Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court** since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws/CDROM 650 MB.

-CD Programme: **Mourad's Criminal Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court**, since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws/ CD ROM 600 MB.

-CD Programme: **Mourad's Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court** , since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws / CD ROM 600 MB.

-CD Programme: **Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae, Judicial Instruments, Computers and the Internet** CD ROM 600 MB.

-CD Programme: **Mourad's Encyclopedia of the formulae of the Civil, Commercial, Company, Computer and Internet Contracts.** It comprises detailed explanation of all the effective and applicable formulae in the Egyptian and Arab Laws / CD ROM 600 MB.

- CD Programme: **Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code and Special Criminal Statutes– and the Criminal Characterization thereof** / CD ROM 600 MB.

-برنامج CD الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي للقوانين العقارية المعمول بها فى مصر وتطبيقات المحاكم المختلفة بشأنها وهى القانون التمويل العقاري والقانون المدني وقانون المرافعات والحجز الإدارى وقوانين البنوك وقوانين الشهر العقاري والسجل العيني والرسوم وقوانين المباني والعمران والضرائب العقارية معلقاً عليها بمبادئ النقض والإدارية والدستورية العليا /CD ROM ٥٥٠ ميجا.

-برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلى باللغة العربية لجميع المصطلحات العلمية الإنجليزية المتعلقة بالعولمة والأقلمة والمصطلحات المرتبطة بها ودول العولمة ودول الأقلمة وشخصيات العولمة والأقلمة فى العالم /CD ROM ٥٥٠ ميجا.

-برنامج CD معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي ، عربي - إنجليزي " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة /CD ROM ٦٠٠ ميجا.

-برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي ، عربي - إنجليزي "CD ROM ٦٠٠ ميجا.

-برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية /CD ROM ٦٠٠ ميجا.

-برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية والعربية / CD ROM ٦٠٠ ميجا.

-برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية /CD ROM ٦٠٠ ميجا.

-برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا و يتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها و حتى الآن /CD ROM ٦٥٠ ميجا.

-برنامج CD موسوعة مراد لشرح تشريعات الغش /CD ROM ٦٠٠ ميجا.

-برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المغربية /CD ROM ٦٠٠ ميجا.

-CD Programme: **Mourad's Real Estate Encyclopedia**: Detailed explanation of the real estate laws in force in Egypt and the applications thereof by different courts, i.e. Real Estate Financing Law – Civil Law – Procedures Law and Administrative Seizure Law – Bank Laws – Laws of Land Registry Office, the Real Registry Office, Fees, Laws on Buildings, Construction and Real Estate Taxes, with a commentary thereon in the light of the principles set by the Cassation, Administrative Causes and Supreme Constitutional Court.
CD ROM 550 MB

-CD Programme: **Encyclopedia of the Terms of Globalization and Regionalization.** Detailed explanation, in Arabic, of all the English terms related to Globalization and Regionalization, in addition to the relevant terms and States of Globalization and States of Regionalization, as well as the World Characters of Globalization and Regionalization / CD ROM 600 MB

-CD Programme: **Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary** English/Arabic", "Arabic /English". Detailed comparative explanation, in Arabic, of all the English and Shariite Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Institutions CD ROM 600 MB

-CD Programme: **Mourad's Encyclopedia of the Terms of Computers and Internet** "English/Arabic", "Arabic/ English" CD ROM 600 MB.

-CD Programme: **Mourad's Encyclopedia of the Explanation of the Laws of Tax, Accountancy and Statutory Audit** / CD ROM 600 MB.

-CD Programme: **Mourad's Encyclopedia of the Egyptian and Arab Statutes** / CD ROM 600 MB.

-CD Programme: **Mourad's Encyclopedia of the Egyptian Statutes** / CD ROM 600 MB.

-CD Programme: **Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court.** It comprises advanced search tools and mechanisms to search for the rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment thereof till now./ CD ROM 650 MB .

-CD Programme: **Encyclopedia of the Explanation of the Statutes of Fraud** / CD ROM 600 MB.

-CD Programme: **Mourad's Encyclopedia of the Moroccan Statutes** / CD 600 MB.

- برنامج CD موسوعة مراد للملكية الفكرية والأدبيـــة /CD ROM ٦٠٠ ميجا.
- توجد برامج أخرى متنوعة جاري إعدادها.

ثانياً : المعاجم والموسوعات الورقية:

- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي – عربي " شـــرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في الـــنظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة – مُجلد فاخر ، المعجم الحاصـــل على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠٢.
- المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي – إنجليزي – إيطالي – عربـــي – شرعي".
- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشـــريعات الجنائيـــة الخاصـــة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها – ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً.
- موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية والكمبيوتر والإنترنت – معجم موسوعي – إنجليزي – عربي – عربي – إنجليزي.
- الموسوعة العقارية – شرح تفصيلي لقانون التمويل العقـــاري والقـــوانين العقارية فى مصر ــــ مجلد فاخر.
- موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة – شـــرح تفصـــيلي لمصـــطلحات العولمة والأقلمة – مجلد فاخر .
- موسوعة شرح قوانين الملكية الفكرية– مجلد فاخر.
- موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصري والمقـــارن – التعليـــق علـــى النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام – ١٠ مجلدات وفهـــرس تفصـــيلي مجلدة تجليداً فاخراً .
- موسوعة التشريعات المصرية والعربية.
- موسوعة البُنوك – طبقا لقانون البنك المركـــزي و الجهـــاز المصـــرفي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٢ وقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ – مُجلدان فاخران ٣٧١٢ صفحة.
- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية – مُجلد فاخر.
- موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي – فرنسي – عربي " .
- الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثـــة مجلـــدات " إنجليزي – فرنسي – عربي .

-CD Programme: Mourad's Encyclopedia of the Intellectual and Literary Property / CD 600 MB.

-There are other CD Programmes in the pipeline.

Secondly: Paper-based Dictionaries and Encyclopedias:

-Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "English –Arabic" - Detailed comparative explanation, in Arabic, of the all the English and Shariite Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Institutions. - Deluxe Bound Volume. It was awarded a prize and a certificate of appreciation from the Al Ahram Book Club in 2002

-Quadrilingual Legal Dictionary "French – English – Italian – Arabic and Shariite"

-Encyclopedia of the Explanation of the Crimes of the Penal Code and Special Criminal Statutes, as well as the Criminal Characterization thereof. Three Deluxe Bound Volumes

-Mourad's Encyclopedia of Intellectual Property, Computers and Internet - Encyclopedic Dictionary "English/Arabic, Arabic / English"

-Real Estate Encyclopedia – Detailed explanation of the Real Estate Finance Law and the Real Estate Laws in Egypt. - Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of the Terms of Globalization and Regionalization-Detailed explanation of the terms of Globalization and Regionalization Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of the Explanation of the Laws of Intellectual Property-Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of Legislation, Judiciary & Egyptian and Comparative Jurisprudence – Commentary on the Complete Texts and Provisions of the Egyptian Statutes and Legislative Texts related to the Rulings of the Cassation, Administrative Causes and Supreme Constitutional Courts, as well as the Opinions of the Comparative Jurisprudence within 100 years. - 10 Deluxe Bound Volumes.

-Encyclopedia of the Egyptian and Arab Statutes.

-Encyclopedia of Banks – According to the Law on the Central Bank and Banking System No.88/2002 and the New Trade Law no.17 of the year 1999 as amended by Law No. 158/2003 –Two Deluxe Bound Volumes.

-Encyclopedia of Customs, Importing and Exporting in Egypt and the Arab States - Deluxe Bound Volume

-Encyclopedia of the Terms of GATT and WTO "English - French – Arabic".

-The Grand Encyclopedia of GATT and WTO "English - French - Arabic" - Three Deluxe Bound Volumes.

- موسوعة الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين و دعاوى الحبس- ثلاثة مجلدات مُجلدة تجليداً فاخراً .
- موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم - مُجلد فاخر.
- موسوعة شرح قانون العقوبات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون العقوبات - مُجلد فاخر .
- موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات - مُجلد فاخر.
- موسوعة شرح قانون المرافعات- شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات - مُجلد فاخر .
- موسوعة شرح قانون الإثبات- شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد الإثبات - مُجلد فاخر .
- موسوعة قطاع الأعمال العام- شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة.
- موسوعة ضريبة المبيعات - مُجلد فاخر .
- موسوعة القانون البحري.
- موسوعة شرح القانون المدني - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون المدني - مجلد فاخر .
- موسوعة شرح تشريعات الغش التجاري والصناعي والأغذية - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً .
- موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية - مجلد فاخر .
- موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات - مجلد فاخر.
- موسوعة شرح قوانين العمل في مصر والدول العربية .
- موسوعة شرح قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- موسوعة قوانين التعليم .
- موسوعة قانون حقوق الإنسان .
- موسوعة قانون التجارة الجديد ، دراسة مقارنة - شرح تفصيلي لجميع مواد قانون التجارة - مُجلد فاخر .
- موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - ثلاثة أجزاء - ٤٥٠٠ صفحة تقريبا.
- موسوعة الشركات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الشركات - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً .

-Encyclopedia of the Personal Status Statutes for Moslems and Non – Moslems and Lawsuits of Imprisonment. Three Deluxe Bound Volumes

-Encyclopedia of Investment – Detailed explanation of the laws of investment in Egypt and the World. - Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code.
Detailed Explanation of each Article of the Penal Code per se. Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of Law of Criminal Procedures - Detailed Explanation of each Article of the Penal Code per se- Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of the Explanation of the Law of Pleadings
Detailed Explanation of each Article of the Law of Pleadings per se. - Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of the Explanation of the Law of Substantiation.
Detailed Explanation of each Article of the Substantiation Law per se. Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of Public Enterprise Sector - Detailed Explanation of each Article of the Law per se and the Supplemental Acts Thereto.

-Encyclopedia of Sales Tax. - Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of the Maritime Law.

-Encyclopedia of the Explanation of the Civil Law. - Detailed Explanation of each Article of the Civil law per se. - Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of the Explanation of the Commercial and Industrial Fraud and Food Adulteration - Three Deluxe Volumes.

-Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae and Judicial Instruments. Deluxe Bound Volume.

-Mourad's Encyclopedia of the Formulae of the Civil, Commercial and Company Contracts. - Deluxe Bound Volume.

-Encyclopedia of the Explanation of the Labour Laws in Egypt and the Arab States.

-Encyclopedia of the Explanation of New Labour Law no.12/2003.

-Encyclopedia of the Laws on Education.

-Encyclopedia of the Human Rights Law.

-Encyclopedia of the New Trade Law. Comparative Study - Detailed Explanation of all the Articles of the New Trade Law. Deluxe volume.

-Encyclopedia of the Explanation of the Laws on Tax, Accountancy and Statutory Audit. Three Deluxe Bound Volumes, approx.4500 pages.

-Encyclopedia of Companies - Detailed Explanation of the Articles of the Company Law – Three Deluxe Volumes.

– موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ وحتى الآن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية خمسة وعشرون جزءاً مجلدة تجليداً فاخراً .

– موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى الآن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية ثلاثون جزءاً مجلدة تجليداً فاخراً .

– موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى الآن وطرق الرقابة علي دستورية القوانين فى مصر والدول العربية والقانون المقارن – خمسة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً .

– موسوعة مراد لأحكام وفتاوى مجلس الدولة المصري منذ إنشائه عام ١٩٤٦ وحتى الآن وطرق الرقابة على أعمال الإدارة فى الدول العربية – عشرة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً .

– موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات "إنجليزي – فرنسي – عربي" مجلد فاخر الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ١٩٩٩ .

–معجم مراد الفرنسى للمصطلحات القانونية والاقتصادية والتجارية" فرنسى – عربى " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الفرنسية فـي النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة – مُجلد فاخر .

– موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي – عربي " شرح عربي لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت – مُجلد فاخر ، الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠١.

– موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين .

– موسوعة مراد لمصطلحات الشبكات .

– موسوعة مراد لمصطلحات الإنترنت .

– موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبى .

ثالثاً : القانون الجنائي:

– الجديد في شرح تشريعات الغش.

– شرح تشريعات الغش .

– شرح جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها .

– شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية .

– شرح القسم الخاص في قانون العقوبات – دراسة تطبيقية بشأن جرائم الشيك .

– أصول أعمال النيابات والتحقيق العملي .

-**Mourad's Criminal Encyclopedia of the Legal Rules** set by the Egyptian Cassation Court , since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws. 25 Deluxe Volumes.
-**Mourad's Civil Encyclopedia of the Legal Rules** set by the Egyptian Cassation Court, since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws. 30 deluxe bound volumes.
-**Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court** since the establishment thereof in 1979 until now, the methods of control of the constitutionality of laws in Egypt and the Arab States and the Comparative law. - 5 Deluxe Volumes.
-**Mourad's Encyclopedia of The Rules And Legal Opinions of The State Council** since the establishment thereof in 1946 until now, the methods of Control of The Administrative Acts in the Arab States.
10 Deluxe bound Volumes.
-**Encyclopedia of the Terms of Scientific Research and Theses and Publications Writing** "English - French - Arabic – Shariite". Deluxe Volume. It was awarded a prize and a certificate of appreciation from the Al Ahram Book Club in 1999.
-**Mourad's French Dictionary of the Legal, Economic and Commercial Terms "French – Arabic"**, Comparative detailed explanation, in Arabic, of the French Terms in current use in the contemporary legal, economic and commercial systems- Deluxe volume.
-**Encyclopedia of the Terms of Computers and Internet** "English – Arabic". Arabic explanation of the Terms of Computers and Internet- Deluxe Volume. It was awarded a prize and a certificate of appreciation from the Al-Ahram Book Club in 2001.
-**Mourad's Encyclopedia of the Terms of Programming and Programmers.**
-**Mourad's Encyclopedia of the Terms of Networks.**
-**Mourad's Encyclopedia of the Terms of Internet.**
-**Encyclopedia of the Explanation of the crimes of Tax Evasion.**

Thirdly: Criminal Law:

-**Latest Explanations of the Statutes of Fraud**
-**Explanations of the Statutes of Fraud.**
-**Explanation of the Crime of Breach of Trust and Relevant Crimes**
-**Explanation of the Check** from the Criminal and Commercial points of view.
-**Explanation of the Special Division of the Penal Code** – Applied Study of the Crimes of the Check
-**Principles of Parquet Work and Applied Investigation**

- شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع.
- شرح التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي .
- الأدلة العلمية أمام القضاء الجنائي.
- شرح التحقيق الجنائي التطبيقي.
- شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها.
- شرح تشريعات المخدرات.
- التعليق على تشريعات المخدرات.
- التعليق على قانون العقوبات.
- أصول قانون العقوبات والجرائم الاقتصادية .
- التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل .
- محاضرات في القانون الجنائي .
- التعليمات الإدارية للنيابات .
- التعليمات القضائية للنيابات .
- شرح تشريعات البيئة – مُجلد فاخر .
- شرح الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .
- شرح تشريعات المباني .
- القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية.
- شرح قانون المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف.
- شرح جرائم القتل والإصابة الخطأ.
- شرح جرائم السرقات.
- شرح جرائم السب والقذف.
- شرح جرائم الجرح والضرب والبلطجة.
- شرح الأوامر الجنائية والأحكام.
- شرح الجنحة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي.
- شرح نظام غرفة المشورة ومشكلاتها العملية.
- شرح النظم القانونية للأجهزة الرقابية.
- التعليق على قوانين التموين والتسعير الجبري.
- شرح جرائم قانون العمل والتأمين الاجتماعي والمحال التجارية والصناعية.
- شرح قوانين الأمن الصناعي والتعبئة العامة والطوارئ وجرائم الحريق والتخريب والأسلحة والمتفجرات .

-**Crimes of the Abstention of Judgments' enforcement** and other Relevant Crimes.
-**Explanation of Criminal Technical Inquiry and Criminal Investigation.**
-**Scientific Proofs before the Criminal Judiciary**
-**Explanation of the Applied Criminal Investigation**
-**Explanation of the Orders and Decisions for Disposition of Criminal Inquiry and Contestation Methods.**
-**Explanation of Drug Statutes.**
-**Commentary on the Penal Code.**
-**Principles of the Penal Code and the Economic Crimes**
-**Commentary on the Revised Law of Criminal Procedures.**
-**Lectures on the Criminal Law**
-**Administrative Instructions for Parquets.**
-**Judicial Instructions for Parquets.**
-**Explanation of Environmental Statutes.** Deluxe bound volume
-**Explanation of the Major Criminal and Civil Judgments of the Egyptian Cassation Court**
-**Explanation of Buildings' Statutes**
-**Law no. 174/1998** concerning the Revision of the Criminal Procedures Code and Penalties and its Preparatory Works.
-**Explanation of the Law on Traffic** and the Crimes of Murder, Manslaughter and Damage.
-**Explanation of the Crimes of Manslaughter and Accidental Injury.**
-**Explanation of the Crimes of Theft and Larceny**
-**Explanation of the Crimes of Cursing and Slander**
-**Explanation of the Crimes of Injuring, Battery and Hooliganism**
-**Explanation of Criminal Orders and Judgments.**
-**Explanation of Direct Misdemeanor and Civil Action** before Criminal Judiciary.
-**Explanation of the Chambers System** and its Practical Problems. Formulae and the Equivalent Arabic Texts.
-**Explanation of the Legal systems of the Inspection Authorities.**
-**Commentary on the Statutes of Supply and Prescribed Pricing.**
-**Explanation of the crimes related to Labour Law, Social Insurance and Commercial and Industrial Establishments.**
-**Explanation of the Laws on Industrial Safety, Public Mobilization, Emergency, Arson, Sabotage, Weapons and Explosives.**

- إشكالات التنفيذ الجنائية .
- شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائيا ومدنياً .
- الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية .
- شرح الجديد فى أحكام محكمة النقض من ٢٠٠١-٢٠٠٢.
- شرح الجديد في النقض الجنائي في سبع سنوات من ١٩٩٦ – ٢٠٠٣.

رابعاً :- القانون المدني :

- شرح قوانين الصحافة والنشر .
- أصول فن القضاء .
- شرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات طبقاً للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤.
- شرح قانون التمويل العقاري- شرح القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١و مذكرته الإيضاحية .
- شرح قانون المحاماة .
- التعليق على قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية .
- التعليق على قانون العمل المصري الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- التعليق علي قانون التأمين الاجتماعي .
- قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
- الجديد فى الملكية الفكرية .
- التعليق على اتحاد الشاغلين .
- شرح اتحاد الملاك وملكية الشقق .
- شرح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري – مُجلد فاخر.
- التعليق على قوانين الإيجارات .
- التعليق على قوانين إيجار الأماكن .
- شرح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
- التعليق على القانون المدني .
- شرح تشريعات الشهر العقاري .
- الغَصْبُ في القوانين العربية والشريعة الإسلامية .
- القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن الأماكن غير السكنية والمحلات ولائحته التنفيذية المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤.
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠.
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب – طبقاً للقانون١ لسنة ٢٠٠٠.

-Criminal Execution impediments and complications
-Explanation of the Rulings of the Cassation Court as a Court of Merits in the Criminal and Civil suits.
-Recent Rulings by the Egyptian Cassation Court
-Explanation of the Recent Rulings by the Cassation Court from 2001 till 2002
-Explanation of the Recent Rulings in the Criminal Cassation Court in seven years from 1996 till 2003
-Fourthly: Civil law:
-Explanation of the Laws on Press and Publishing
-Principles of the art of Judicature
-Explanation of Law no. 6/1997 concerning the Rentals of non – residential Places and Shops as amended by Law no. 14 /2001
-Explanation of Real estate Financing Law - Explanation of Law no. 148 /2001 and the Explanatory Note thereof.
-Explanation of the Legal Profession Law.
-Commentary on the Real estate Financing Law and the Executive Regulations thereof
-Commentary on the New Egyptian Labour Law no.12/2003.
-Commentary on the Law on Social Insurance
-Intellectual Property Law, its Explanatory Note and the Supplemental Acts thereto.
-Recent Topics in Intellectual Property
-Commentary on Occupants' Association.
-Explanation of owners' union and the Ownership of Apartments.
-Explanation of the Actions of selling real estates in the Civil Law, the Law of Pleading and the Law of Administrative Seizure. Deluxe bound volume
-Commentary on the Rentals Laws
-Commentary on the Rental Laws of Places
-Explanation of the Legal and Judicial System in Israel and Palestine.
-Explanation of the Law of Judicial Fees, Fees of Registration and Real estate Registration.
-Commentary on the Civil Law
-Explanation of the Statutes of Real estate Registration.
-Usurpation in the Arab Laws and Islamic Shari' ah
-The Law no.6/1997 concerning Non – residential Places and shops and the Executive Regulations thereof, amended by Law no.14 /2001
-Explanation of Personal Status Statutes, according to Law 1/2000.
-Explanation of Personal Status Statutes for non – Moslem Egyptians and Aliens, according to Law no.1 / 2000

- شرح صيغ الأحوال الشخصية – طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠.
- شرح دعوى الحبس لدين النفقة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.
- الهندسة الوصفية للتشريعات المصرية – تحليل وتأصيل التشريعات المصرية باستعمال الأشكال الهندسية.
- التعليق على قوانين الطفل والأحداث والتشرد والاشتباه والتسول وحظر شرب الخمر .
- التعليق على قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ .
- التعليق على قانون الإتصالات الجديد رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقوانين المكملة لهما .
- التعليق على قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الجديد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والقوانين المكملة له .

خامساً :- قانون المرافعات والإثبات :

- دعاوى الحساب من الناحيتين القانونية والفنية.
- القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية.
- شرح الحجز الإداري علماً وعملاً.
- شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي.
- التحكيم بين الشريعة والقانون – دراسة مقارنة.
- التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم.
- المشكلات العملية في القضاء المستعجل.
- أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ .
- شرح التنفيذ العملي .
- أصول إدارة المحاكم في مصر والدول العربية .

سادساً :- القانون الدولي العام والتجارة الدولية :

- شرح نظام مكتبة الإسكندرية والعولمة الثقافية .
- شرح نظام منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة .
- شرح العولمة والتنظيم الدولي المعاصر .
- شرح العولمة القانونية والاقتصادية والتجارية .
- شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- شرح الاتفاقيات العربية الكبرى .
- شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى .
- شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية .

شرح النصوص العربية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .

-**Explanation of Personal Status Formulae** according to Law 1/ 2000.
-**Explanation Action for Alimentary Debt Detention,** in the Personal Status Statutes and Penal Code.
-**The Descriptive Geometry of the Egyptian Statutes** – Analysis and Consolidation of the Egyptian Statutes and Legislative Texts by using Geometric Figures.
-**Commentary on the Laws on Child, Juveniles, Vagrancy, Suspicion, Mendicancy and Liquor Prohibition**
-**Commentary on Environment Law No.4/1994 as amended by Law no. 95/2003 and the Executive Regulations thereof**
-**Commentary on the new Law on Communications No.10/2003, Investment Law no.8/1997 and the Complementary Laws thereto.**
-**Commentary on the new Law on Central Bank , Banking System and currency as issued by Law no. 88/2003 and the complementary laws thereto.**
Fifthly: The Law of Pleadings and Substantiation:
-**Explanation of the Actions of Accounting** on the Legal and Technical Sides.
-**The law no.18 / 1999** amending the laws of pleadings, substantiation and fees and the explanatory note thereof.
-**Explanation of Administrative Seizure, Theory and Practice.**
-**Explanation of the Statutes of International and Local Arbitration.**
-**Arbitration from the view points of Shari'ah and Law**: comparative study
-**Commentary on the Laws of Pleadings, Substantiation and Arbitration.**
-**Practical Problems of Summary Courts.**
-**Principles of the Process-servers in Proclamation and Execution.**
-**Explanation of Practical Execution.**
-**Principles of the Administration of Courts in Egypt and Arab States.**
Sixthly: General International Law and International Commerce:
-**Explanation of the system of Bibliotheca Alexandrina and the Cultural Globalization**
-**Explanation of the System of the WTO, Globalization and Regionalization**
-**Explanation of Globalization and the Contemporary International Organization**
-**Explanation of the Legal, Economic and Commercial Globalization**
-**Explanation and Interpretation of the Arabic Texts of the agreements of the GATT and WTO**
-**Interpretation and Explanation of the English Texts of the Agreements of the GATT and WTO**
-**Explanation of the Great Arab Agreements**
-**Explanation of the Great International Agreements**
-**Explanation of the Legal, Economic and Political Institutions in Egypt and Arab States**
-**Explanation of the Arabic Texts of the Euro- Egyptian Association Agreement**

- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .

سابعاً :- القانون التجاري والبحري والاستثمار والضرائب :

- قانون مكافحة غسل الأموال ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
- التعليق على اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال .
- شرح صيغ الشركات – شرح صيغ عقود ودعاوى شركات الأشخاص والأموال.
- المشكلات العملية والدفوع في قانون التجارة الجديد .
- شرح ضريبة المبيعات .
- التعليق على قانون ضريبة المبيعات .
- شرح قانون التجارة المصري الجديد – مُجلد فاخر .
- المُقارنة بين قانون التجارة والتشريعات السابقة عليه شرح تفصيلي مُقارن لكل مادة – مُجلد فاخر .
- شرح الأعمال والسجل والدفاتر التجارية طبقا لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ – مُجلد فاخر .
- شرح الأوراق التجارية طبقا لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ – مُجلد فاخر.
- شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية – طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- شرح العقود التجارية والمدنية – طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ – مُجلد فاخر .
- شرح الصيغ التجارية الحديثة – طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ – مُجلد فاخر .
- التعليق على قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- التعليق على قانون البنوك الجديد .
- التعليق على قوانين البنوك .
- شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها .
- قوانين وقرارات الجمارك والتعريفة الجمركية المعدلة .
- التعريفة الجمركية الجديدة المعدلة .
- القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- شرح الضريبة على العقارات المبنية .
- التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة .
- شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات .

-Explanation of the English Texts of the Euro-Egyptian Association Agreement

Seventhly: Commercial and Maritime Law, Investment and Tax:

-Law of Combating Money Laundry, the Executive Regulations thereof and the Supplemental Acts thereto.

-Commentary on the Executive Regulations of the Law on Money Laundry

-Explanation of the Company Formulae– Explanation of the Formulae of the Contracts and Actions of Partnerships and Joint stock Companies.

-Practical Problems and Defences of the New Trade Law.

-Explanation of the Sales Tax

-Commentary on the Sales Tax Law

-Explanation of the New Egyptian Trade Law. Deluxe volume

-Comparison between the New Trade Law and the Precedent Statutes – Detailed Comparative Explanation for the Articles of the Law per se. Deluxe Bound Volume.

-Explanation of Business, Registers and Commercial books, according to the New Trade Law 17 /1999. Deluxe volume

-Explanation of Commercial Papers according to the New Commercial Law 17 /1999. Deluxe volume.

-Explanation of Bankruptcy on the Commercial and Criminal Sides, according to the New Trade Law 17 /1999.

-Explanation of the Commercial and Civil Contracts, according to the New Trade Law 17 /1999 -Deluxe volume.

-Explanation of the Modern Commercial Formulae, according to the New Trade Law no.17/1999.Deluxe volume

-Commentary on the New Egyptian Trade Law no. 17 /1999

-Commentary on the New Bank Law.

-Commentary on the Bank Laws.

-Explanation of Customs Laws, Practical Problems and the English Translation thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.

-Laws and Decrees of Customs and the Amended Customs Tariff.

-The Amended New Customs Tariff.

-Law **no. 8/1997** concerning Investment and the Executive Regulations Thereof.

-Explanation of Taxation on Constructed Buildings.

-Commentary on the Laws of Income Taxes and Unified Tax.

-Explanation of the Crimes of Tax Evasion in the Laws of Income Taxes, Unified Tax and the Law of Sales Tax.

ثامناً :- القانون الإداري والدستوري:

- قانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه .
- التعليق على قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية .
- التعليق على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية .
- التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له .
- شرح الحريات العامة وتطبيقات المحاكم العليا بشأنها .
- حدود وقيود الحريات العامة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي .
- المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مُقارنة للمسئولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة الرسالة الحائزة على مرتبة الشرف الأولى – مُجلد فاخر .
- شرح الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية .
- شرح منازعات القضاء الإدارى – دراسة تطبيقية على أحكام المحكمة الإدارية العليا.
- شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد .
- التعليق على قانون لجان التوفيق .
- القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية .
- شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية .
- شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ .

تاسعاً : الترجمة الإنجليزية للقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة لها:

- الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية والمقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الملكية الفكرية وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .

Eighthly: Administrative and Constitutional Law: -

-**The Law on the NGOs**, Explanatory Note thereof and Precedent Statutes.

-**Commentary on the Law on the NGOs**, Executive Regulations and the Explanatory Note thereof.

-**Commentary on the Executive Regulations of the Law on the NGOs.**

-**Commentary on the Law of Local Administration** and the Supplemental Acts thereto.

-**Explanation of the Public Freedoms** and the Implementations of the Courts in respect thereof

-**Limits and Restrictions of the Public Freedoms** as viewed by the Islamic Shari'ah and the Positive Law.

-**Disciplinary Responsibility for Judges and Parquet Members**

Comparative Study of the Disciplinary, Criminal and Civil Responsibility for Judges and Parquet Members in the Contemporary Legal Institutions. (LL.D thesis) with the First Grade of Honour. Deluxe volume.

-**Explanation of the Major Judgments** of the Egyptian High Administrative Court.

-**Explanation of the Disputes of the Administrative Judiciary**- Applied study of the Judgments of the High Administrative Court.

-**Explanation of the Law of Conciliation Committees** in the Disputes between the State and the Individuals.

-**Commentary on the Law of Conciliation Committees**

-**Law 7/2000** concerning Conciliation Committees and the Executive Orders.

-**Explanation of the Laws of the People's Assembly, the Shurah Council and the Political Parties.**

-**Constrictive Decrees** Regarding Travel, disposal and attachment mandates.

Ninthly: The English Translation of the Egyptian Laws and the Equivalent Arabic Texts thereto:

-**The English Translation of the Customs Laws and the Complementary Statutes thereto and the equivalent Arabic Texts.**

-**The English Translation of the Intellectual Property Laws**, Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.

-**The English Translation of the Penal Code**, the Legal Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.

-**The English Translation of the Company laws**, the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto

-**The English Translation of the Trade Law**, the Contracts thereof and the equivalent Arabic Texts thereto

-**The English Translation of the Egyptian Constitution**, the Constitutional Formulae and The Equivalent Arabic Texts.

-**The English Translation of the Civil Law** and the equivalent Arabic Texts thereto.

-**The English Translation of the Maritime Trade Law** and the equivalent Arabic Texts thereto

-**The English Translation of the Law of Tenders and Biddings**, the Executive Regulations thereof and the equivalent Arabic Texts thereto

-**The English Translation of the Investment law**. Its executive Regulations. Formulae and the Equivalent Arabic Texts thereto

- الترجمة الإنجليزية لقوانين البووت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون العمل المصري الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الأحوال الشخصية وصيغه والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى والأوراق القضائية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية .
- الترجمة الإنجليزية لقانون البيئة المصري رقم ٩٤/٤ ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الضرائب علي الدخل رقم ١٥٧ لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقانون المخدرات ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الأسلحة والذخائر ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقانون التصدير والاستيراد ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية والنصوص العربية المقابلة لها .

عاشراً : سلسلة التشريعات المصرية المنقحة والمعدلة :

قانون المرور المصري ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.
قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.
قوانين تأجير وبيع الأماكن والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
القانون المدني المصري طبقاً لأحدث التعديلات .
قانون العمل والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
قانون العقوبات المصري طبقاً لأحدث التعديلات .
الدستور والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.
- قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير وسجل المستوردين والاستثمار طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون التجارة المصري الجديد والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون الإجراءات المصري والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين البناء والهدم والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .

-**The English Translation of the BOOT Laws** and the equivalent Arabic formulae and Texts thereto.

-**The English Translation of the New Egyptian Labour Law no.12/2003** and the equivalent Arabic Texts thereto.

-**The English Translation of the Personal Status Law,** the Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.

-**The English Translation of Contracts, Suits Formulae, Judicial Papers** and the equivalent Arabic texts thereto.

-**The English Translation of the Statutes of the Aliens, its formulae and the equivalent Arabic Texts thereto.**

-**The English Translation of the Law on NGO's and the Explanatory Note thereof.**

-**The English Translation of the Environment Law No.4/1994 and the Executive Regulations thereof.**

-**The English Translation of the Income Tax Law No.157/1981 and the Executive Regulations thereof.**

-**The English Translation of the Law on Drugs of AbuseNo.4/1994 and the Executive Regulations thereof.**

-**The English Translation of the Law on Weapons and Ammunitions and the Executive Regulations thereof.**

-**The English Translation of the Law on Importation and Exportation and the Executive Regulations thereof.**

-**The English Translation of the Euro-Egyptian Association Agreement and the Equivalent Arabic Texts thereof.**

Tenthly: Series of the Revised and Amended Egyptian Statutes:

-**The Egyptian Traffic Law,** the Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereto according to the latest amendments.

-**The Law of Civil and Commercial Pleadings** and the Complementary statutes thereof.

-**Law of Rental and Sale of Places** and the Complementary statutes thereof.

-**The Egyptian Civil Law** according to the latest amendments.

-**Labour Law** and the Complementary Orders and Statutes thereof according to the latest amendments.

-**The Egyptian Penal Code,** according to the latest amendments

-**Constitution of the A.R.E.** and the Supplemental Acts thereto according to the latest amendments.

-**Laws on Customs, importing, Exporting, Importers Registry, Investment** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.

-**The New Egyptian Trade Law** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.

-**Personal Status Statutes for Moslems** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.

-**The Egyptian Law of Procedures** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments

-**The Laws of Construction and Demolition** and the Complementary Statues thereof as per the latest amendments

– قوانين أمن الدولة والطوارئ والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات.

– قوانين التموين والتسعير الجبري وتحديد الأرباح والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .

– قوانين قمع الغش ومراقبة الأغذية وتنظيم الصناعة والمواصفات القياسية والتشريعات المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات.

– قانون المحاماة وقانون الإدارات القانونية والتشريعات المكملة لهما طبقاً لأحدث التعديلات .

– قوانين الهيئات القضائية والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .

– قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

– قانون الشركات ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

– قانون العمل والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .

– قانون العمل المصري الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والقرارات التنفيذية المكملة له .

– قوانين مكافحة المخدرات والدعارة والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات.

– قانون هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة والتشريعات المكملة لهما طبقاً لأحدث التعديلات .

– قوانين الشهر العقاري ورسوم التوثيق والسجل العيني والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .

– قانون الخدمة العسكرية وقانون الأحكام العسكرية والقوانين والقرارات المكملة لهما.

– قانون الإصلاح الزراعي وقانون الزراعة والقوانين والقرارات المكملة لهما.

– قانون الغرف التجارية ولائحته والقوانين والقرارات المكملة له .

– قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الجديد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .

– قوانين الصحافة والتشريعات المكملة لها .

– قوانين البنوك والائتمان والتشريعات المكملة لها .

– قوانين الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب – طبقاً لأحدث التعديلات

– قانون التجارة البحري .

-**State Security Laws and Emergency** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-**Laws of Supply, Prescribed Pricing, Profit Calculation** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments
-**Laws of Combatting Fraud and Adulteration, Food Control, Industry Regulation, Standard Specifications** and Complementary Statutes thereof as per the latest amendments
-**Law of the Legal Profession and the Law of Legal Departments** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-**Laws of the Judiciary Bodies** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-**Income Tax Law, the Executive Regulations** thereof and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-**Company Law, the Executive Regulations** thereof and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-**The New Egyptian Labour Law no.12/2003** and the Complementary Executive Orders thereof.
-**Labour Law** and the Complementary Laws and Orders thereof as per the latest amendments.
-**Laws of Combatting Drugs, Narcotics and Prostitution** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-**Law of Police Force and Police Academy** and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-**Laws of Public Notary Office, Legalization Fees and Real estate Registry** and the complementary statutes thereof as per the latest amendments.
-**The Law of Military Service, the Law of Military Judgments** and the Supplemental Acts and Decisions thereto.
-**The Law of Agricultural Reform and the Law of Agriculture** and the Supplemental Acts and Decisions thereto.
-**The Law of Commercial Chambers**, the Executive Regulations and the Complementary Decisions thereof.
-**Laws of the Press** and the Complementary Statutes thereof.
-**Laws of Banks, Credit** and The Complementary Statutes thereof.
-**Personal Status Statutes for Non-Moslem Egyptians and Aliens.**
-**The Maritime Trade Law**

- قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية والتشريعات السابقة عليه.
- قوانين التأمين والتشريعات المكملة لها.
- قانون الاستثمار والتشريعات المكملة له.
- قوانين التعليم العام والخاص و التشريعات المكملة له.
- قوانين الملكية الفكرية و التشريعات المكملة لها.
- قانون الاتصالات الجديد رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة لهما.
- قانون البيئة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
-قوانين الأحداث والطفل والتشرد والاشتباه و التسول وحظر شرب الخمر.
- قانون ضريبة المبيعات ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
- قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
- قانون التجارة البحري المصرى رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ والقرارات المكملة له.
- قوانين الطفل والأحداث والتشرد والاشتباه وحظر شرب الخمر .
- قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية والقرارات المكملة له .
- قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

حادي عشر : سلسلة أكواد التشريعات العربية النوعية المُقارنة ومدى اتفاقها مع الاتفاقيات الدولية :

وتتضمن النصوص الكاملة للتشريعات العربية فى كل فرع من فروع القانون على حده والتعليق عليها .

-شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية.
-تشريعات المحاماة فى الدول العربية ومستويات العدالة الجنائية الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.
- الدساتير العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.
- التشريعات البرلمانية فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات النيابية والبرلمانية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

-The Law on the NGOs, the Executive Regulations and Precedent Statutes thereof.

-The Laws on Insurance and the Complementary Statutes thereto

-Investment Law and the Complementary statutes thereto

-The Laws on Public and Private Education and the Complementary Statutes thereto

-The Laws on Intellectual Property and the Complementary Statutes thereto

-The New Law No.10/2003 on Telecommunications and the Investment Law No. 8/1997, The Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereto.

-Environment Law, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Orders thereto.

-The Laws on Juveniles, Child, Vagrancy, Suspicion, Mendicancy and Liquor Prohibition

-The Law on Sales Tax, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Orders thereto.

-The Law on Combatting Money Laundry, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Orders thereto.

Eleventhly: The series of the Codes of the Comparative Major Arab Statutes in the light of the International Agreements:

They comprise the complete texts of the Arab Statutes in each branch of Law per se with the due commentaries.

-Explanation of the Legal, Economic and Political Systems in Egypt and the Arab States.

-Statutes of the Legal Profession in the Arab States and Standards of Defence and International Criminal Justice - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Justice, International Agreements and Principles of Shari'ah.

-Arab Constitutions and International Standards-Comparative Study between the Arab Constitutions, Foreign Constitutions, Standards of Defence, Justice, International Agreements and Principles of Shari'ah.

-Parliamentary Acts and Statutes in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Representative and Parliamentary Standards, Human Rights, International Agreements and Principles of Shari'ah.

- تشريعات العمل فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات العمل والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الاستثمار فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الاستثمار والتجارة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

- تشريعات التحكيم فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والدولية ومستويات التحكيم الدولي وهيئات التحكيم الدولية واتفاقيات التحكيم والشريعة الإسلامية .

- تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات حقوق المؤلف العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

- تشريعات الصحافة فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات ومواثيق آداب المهنة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات العقوبات فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

- تشريعات الإجراءات الجنائية في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات أمن الدولة والطوارئ فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

-تشريعات مكافحة المخدرات فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات مكافحة الدعارة فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات هيئات الشرطة فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

-**Labour Statutes in the Arab States and the International Standards** - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Labour Standards, International Agreements and Principles of Shari'ah.

-**Statutes of Investment in the Arab States and International Standards**-Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of Investment Trade, International Agreements and Principles of Shari'ah.

-**Statutes of Arbitration in the Arab States and International Standards**-Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of International Arbitration, International Arbitration Bodies, Arbitration Agreements and Principles of Shari'ah.

-**Statutes of Intellectual Property in the Arab States and International Standards** - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, International Copyright Standards, International Agreements and Principles of Shari'ah.

-**Statutes of the Press in the Arab States and International Standards**-Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, International Standards and Ethical Codes, International Agreements and Shari'ah.

-**Penal Statutes in the Arab States and International Standards** - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Criminal Justice, Human Rights, Int'l Agreements and Shari'ah.

-**Statutes of Criminal Procedures in the Arab States and Int'l Standards** - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Justice, International Agreements and Shari'ah.

-**Statutes of State Security and Emergency in the Arab States and International Standards** - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Justice, Human Rights, International Agreements and Shari'ah.

-**Statutes of Combatting Drugs and Narcotics in the Arab States and International Standards** - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Criminal Justice, Human Rights, International Agreements and Shari'ah.

-**Statutes of Combatting Prostitution in the Arab States and International Standards** - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Criminal Justice, Human Rights, International Agreements and Shari'ah.

-**Statutes of Police Forces in the Arab States and Int'l Standards** - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Criminal Justice, Human Rights, Int'l Agreements and Shari'ah.

- تشريعات هيئات الإدعاء العام فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والتحقيق وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

- تشريعات السلطة القضائية فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات المرور في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات السلامة والأمان الدولي للمرور والطرق والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الأحوال الشخصية لغير المسلمين فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الأحوال الشخصية فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان والأسرة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات المرافعات المدنية والتجارية فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الإيجارات فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- التشريعات المدنية فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

- تشريعات الجمارك والاستيراد والتصدير فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات والاتفاقيات الدولية ومنظمة التجارة العالمية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات البناء والهدم فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات البناء والهدم والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

-Statutes of Public Prosecution Authorities in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Justice, Investigation, Human Rights, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of the Judicial Authority in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Justice, Human Rights, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Traffic in the Arab States and International Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards and Rules of International Safety and Security of Traffic and Roads, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Personal Status Statutes for Non - Moslems in the Arab States and International Standards – Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Justice, Human Rights, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Personal Status Statutes in the Arab States and the International Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Justice, Human Rights, Family, International Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Civil and Commercial Procedures in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, Justice, Human Rights, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Rentals in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Civil Statutes in the Arab States and the Int'l Standards- Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Int'l Standards and Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Customs, Import and Export in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Int'l Standards, Agreements, WTO and Shari'ah.

-Statutes of Building Construction and Demolition in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Construction and Demolition, Int'l Agreements and Shari'ah.

تشريعات الشهر العقاري ورسوم التوثيق والسجل العيني في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الشهر والتوثيق والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الخدمة العسكرية والأحكام العسكرية في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الزراعة في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات التنمية الزراعية العالمية ومنظمة الزراعة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات التجارة في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية ومنظمة التجارة العالمية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات التموين والتسعير الجبري في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات التجارة والتموين والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الغش والأغذية والصناعة والمواصفات القياسية في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات مكافحة الغش والتدليس وحقوق الإنسان ومنظمة والصحة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الضرائب في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات العدالة الضريبية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الشركات في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات البنوك والائتمان في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات المراجعة والمحاسبة والمعاملات المصرفية الدولية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الغرف التجارية في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات التجارة والصناعة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات التجارة البحرية في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات النقل والتجارة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

- تشريعات الجمعيات الأهلية في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الهيئات الدولية غير الحكومية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

-Statutes of Land Registration Office, Notarization Fees and Real estate Registry in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Notarization, Legalization, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Military Service and Military Rulings in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defence, International Criminal Justice, Human Rights, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Agriculture in the Arab States and Int'l Standards- Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Int'l Agricultural Development, FAO, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Trade in the Arab States and Int'l Standards- Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of International Trade, Int'l Agreements, WTO and Shari'ah.

-Statutes of Supply and Prescribed Pricing in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Trade, Supply, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Fraud , Adulteration, Food, Industry, Standard Specifications in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Rules of Combatting Adulteration and Fraud, Human Rights, WHO, International Agreements and Shari'ah.

-Tax Legislation in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Tax Equity, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Companies in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Int'l Standards and Agreements and Shari'ah.

-Banking Legislation and Credit Statutes in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Auditing, Accounting, Int'l Banking Transactions, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of the Chambers of Commerce in the Arab States and Int'l Standards Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Int'l Trade and Industrialization, Int'l Agreements and Shari'ah.

-Statutes of Maritime Trade in the Arab States and Int'l Standards Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Transportation, Int'l Trade, Agreements and Shari'ah.

-Statutes of NGOs in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Int'l NGOs, Human rights, Int'l Agreements and Shari'ah.

- تشريعات التأمين فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات التأمين الدولي وإعادة التأمين ومنظمة اليونسكو والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.
- تشريعات التعليم العام والخاص فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات التعليم الدولي ومنظمة اليونسكو والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

ثاني عشر : المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم والجامعات :

- شرح نظام المدارس والتعليم والجامعات على شبكة الإنترنت .
- شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانة .
- التعليق على قوانين تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له.
- شرح التربية القانونية للشباب – تبسيط المبادئ القانونية للشباب .
- شرح التربية القضائية للشباب .
- شرح التربية الشُرَطية – تبسيط المبادئ القانونية الشُرَطية ونظام هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة .
- شرح التربية البيئية للشباب – تبسيط قوانين البيئة للشباب .
- شرح التربية الدستورية والبرلمانية للشباب – تبسيط الدستور وقوانين مجلسي الشعب والشورى للناشئين.
- شرح التربية المرورية للشباب – تبسيط قانون المرور ولائحته للناشئين .
- شرح التربية السياحية – تبسيط القوانين السياحية .
- شرح التربية الإنسانية – تبسيط القوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان.
- شرح التربية الديمقراطية – تبسيط المبادئ الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية والحريات العامة.
- شرح التربية العَولَميَة – تبسيط مبادئ العولمة واتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية.
- التربية الاقتصادية والسياسية – تبسيط مبادئ الاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية.
- التربية المدنية – تبسيط مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات المدنية ودورها في تطوير المجتمع.
- التعليم الإلكتروني.
- المدارس الذكية.
- المدن و القرى الذكية.
- الحكومة الإلكترونية والرقمية.
- المكتبات الإلكترونية والرقمية وشبكة الإنترنت.

-Statutes of Insurance in the Arab States and Int'l Standards - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Int'l Insurance, Reinsurance, UNESCO, Int'l agreements and Shari'ah.

-Statutes of Public and Private Education in the Arab States and Int'l Standards - comparative Study of the Arab and Foreign statutes, standards of int'l education, UNESCO, Int'l agreements and Shari'ah.

Twelfthly: Books in the field of Education and Universities:

-Explanation of the System of Schools, Education and Universities on the Web

-Explanation of the Laws of Public and Private Education and KG's

-Commentary on the Laws of the Organization and Regulation of Universities, the Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereto

-Explanation of the Legal Education for the Youth – Popularization of the Legal Principles to the Youth

-Explanation of the Judicial Education for the Youth.

-Explanation of the Police Education - Popularization of the Legal and Police Principles, the system of police force and Police Academy

-Explanation of the environmental education for the youth – popularization of the codes of the environment for the youth.

-Explanation of the Constitutional and Parliamentary Education for the Youth – Popularization of the Constitution and Codes of the People's Assembly and Shurah Council for the juveniles.

-Explanation of the Traffic Education for the Youth – Popularization of the Traffic Law and the Regulations thereof for the Youth.

-Explanation of the Tourist Education – popularization of the Tourist Laws

-Explanation of the Human Education - Popularization of the International Human Laws and Human Rights.

-Explanation of the Democratic Education– Popularization of the democratic principles, plurality, political participation and public freedoms.

-Explanation of the Globalization Education – Popularization of the principles of Globalization, GATT Agreements and WTO.

-Economic and Political Education – Popularization of the Principles of Economics, Internal and Foreign Policy.

-Civil Education – popularization of the Principles of Freedom, Human Rights, NGO's and their role in the development of the society.

-e-learning

-Smart Schools

-Smart Cities and Villages

-Electronic and Digital Government

-Electronic and Digital Libraries and the Internet.

- شرح نظم التصنيف بالمكتبات والتعديلات العربية المقترحة عليها ، شرح نظام ديوي العشري الطبعة الحادية والعشرين ونظام تصنيف مكتبة الكونجرس ، وتصنيف بيكون ، تصنيف هاريس ، تصنيف بلس أو التصنيف الببلوجرافي ، تصنيف الكولون ، تصنيف كتر وغيرها .

ثالث عشر : المؤلفات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت والبحث العلمي :

- الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهن الحرة .[1]
- جرائم الكمبيوتر والإنترنت .
- ألف سؤال وجواب عن الكمبيوتر والإنترنت .
- الأصول القانونية للتجارة الإلكترونية والبيع والشراء والإعلان على شبكة الإنترنت.
- كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي إنجليزي .

كيفية استخدام شبكة الإنترنت في البحث العلمي ويتناول أصول البحث العلمي علي شبكة الإنترنت للعلوم المختلفة طبقاً لتصنيف ديوي العشري وهي:
١- في الثقافة العامة ٢- الفلسفة ومتعلقاتها ٣- الديانات ٤- العلوم الاجتماعية ٥- اللغات ٦- العلوم البحتة .
٧- التكنولوجيا (العلوم التطبيقية) ٨- الفنون ٩- الأدب ١٠- الجغرافية العامة والتاريخ .
مع تحديد مواقع الإنترنت العلمية الخاصة لكل علم علي حدة وكيفية التوثيق العلمي للمادة العلمية الواردة من علي شبكة الإنترنت طبقاً للمواصفات العلمية القياسية الدولية المعمول بها في الجامعات العالمية .

- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في البرمجة والبرمجيات - شرح للأصول العلمية لإعداد وتنفيذ برامج الكمبيوتر .
- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في علوم الكمبيوتر وعلوم الإنترنت .
- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في الفلسفة والعلوم المتصلة بها .

---

[1] تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني B.P.C.Co على العنوان التالي: الإسكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر - الدور الأول - تليفاكس: ٠٣/٤٨٤٤٤٤٨.

E-mail: info@ albahaa.com+ http: www.albahaa.com
E-mail:tech@albahaa.com
E-mail: albahaa_bpc@hotmail.com+ http://albahaa.tripod.com

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

-Explanation of Library Classification Systems and the Suggested Arab Amendments thereto, explanation of the Dewey Decimal Classification (DDC, E21), Congress Classification System, Bacon Classification, Harris Classification, Bliss (Bibliographic) Classification, Colon Classification, Cutter Classification, etc.

Thirteen: Books in the Fields of Computer, Internet and Scientific Research:

-Computer and Internet for Judges, Researchers and Liberal Professions

-Crimes of the abuse of Computers and Internet

-1000 Questions and Answers about Computers and the Internet [1].

-Legal Principles of e-commerce, Selling, Buying and Advertising on the Web.

-How to use the Internet in Scientific Research and Theses, Researches and Writings Preparation "Arabic – English"

It deals with the methods of using the Internet in Scientific Research by covering the Principles of Scientific Research of various Sciences in accordance with the Dewey decimal classification, namely:

1- General Knowledge 2- Philosophy and related disciplines
3- Religions 4- Social Sciences 5- Languages
6- Pure Sciences 7- Technology (applied Science) 8 – Arts
9- Literature 10 – General Geography and History

In addition to citing the scientific Web sites for each discipline and each branch of science, explanation of the methods of documentation and citation of Internet Sources in accordance with the established international scientific standards applicable in the Int'l Universities.

- How to Write a Research or a Thesis in Programming and Software – Explanation of the scientific Principles of the Preparation and Execution of Computer Programmes.

- How to Write a Research or a Thesis in Computer Science and Internet – based Sciences.

-How to Write a Research or a Thesis in Philosophy and related Disciplines.

---

[1] **To order any of our Compilations address your request to:**
El BAHAA Co. for Programmes, Computer & e-Publishing 48 Al Kaed Gouhar, 1st floor, apt. 3 - Tel: 03/4844448
Or from Bookshops in Egypt and Arab States.
Personal orders will be dispatched by mail or delivered anywhere .t special discounts.

- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية وعلم الديانات المقارن.
- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في العلوم الاجتماعية ، العلوم السياسية ، الخدمة الاجتماعية ، التربية والتعليم ، الإدارة العامة ، والعلوم الاقتصادية والتجارية والإحصاء والعادات والتقاليد .
- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في اللغات المختلفة وعلم اللغات المقارن .
- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في العلوم البحتة .
- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في التكنولوجيا والعلوم التطبيقية .
- كيف تكتب بحثاً أو رسالة في التاريخ والجغرافيا العامة والعلوم المتصلة بهما .
- كيف تكتب بحثاً أو رسالة فى الأدب والفنون والثقافة العامة .

-How to Write a Research or a Thesis in the Religions of: Islam, Christianity, Judaism and Comparative Religion Science.

-How to Write a Research or a Thesis in Social Sciences, Political Science, Social Work, Education, Public Administration, Economic and Commercial Sciences, Statistics, Folklore, Customs and Usage.

-How to Write a Research or a Thesis in Different Languages and Comparative Linguistics.

-How to Write a Research or a Thesis in Pure Sciences

-How to Write a Research or a Thesis in Technology and Applied Sciences

-How to Write a Research or a Thesis in History, General Geography and related Disciplines.

-How to Write a Research or a Thesis in Arts, Literature and Public Knowledge.

ب - الأبحاث العلمية والمقالات :

١- الموسوعة الاقتصادية : سلسلة مقالات أسبوعية نشرتها مجلة الأهرام الاقتصادي خلال عامي ٩٧/ ١٩٩٨ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة باتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .

٢- المسئولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة في مصر ، محاضرة ألقيت على السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .

٣- المسئولية التأديبية لرجال القضاء ورجال النيابة العامة في مصر ، محاضرة ألقيت لرجال القضاء والنيابة العامة في فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ١٩٩٠/١/٥.

٤- النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة القضاة الشهرية أعداد يناير ـ يونيو سنة ١٩٩٠ .

٥- النظام القانوني والقضائي في النرويج بحث قدم للنشر في مجلة القضاة الفصلية.

٦- كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاة الثغر التي يصدرها نادي قضاة الإسكندرية .

٧- الأسباب الإجرائية والموضوعة للبراءة في جرائم المخدرات .

٨- الأصول القانونية لأعمال الخبراء ، بحثين قدما إلى دورة العلوم الجنائية التطبيقية التي نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الإسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .

٩- الجرائم التي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ع ٢ عام ١٩٩٠ .

١٠- جرائم الامتناع عن الحكم في الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع٣ ، ١٩٩٢ .

١١- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع٣ ، ٤ عام ١٩٩.

١٢- جرائم المافيا ضد القضاة وضد الإنسانية ، مجلة المحاماة المصرية ع٥ ، ٦ عام ١٩٩٢.

١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الإسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ١٩٩٢ .

١٤- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة ألقيت بالمعهد العالي للمحاماة بالقاهرة ١٩٩٢ .

١٥- النظام القانوني للشركات القابضة في قانون الأعمال . بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة . القاهرة ١٩٩٢ .

١٦- التعليق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .

١٧- جرائم الإنترنت . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٨/٣ .

١٨- جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٦/١٢/١٥.
١٩- التجريم والعقاب في قانون البيئة مقال منشور في صحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٩/٢٥.
٢٠- شبكة الإنترنت في البحث العلمي مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ٩٨/١٠/٧
٢١- الغصب في الشريعة الإسلامية والقانون . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١/١٧ .
٢٢- مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث . مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١١/١٧ .
٢٣- المصطلحات القانونية المقارنة . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٣/٧ .
٢٤- اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٤/١٢ .
٢٥- الاتفاقيات العربية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٥/٥ .
٢٦- الاتفاقيات الدولية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٨/٧/١٤ .
٢٧- أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٧/٧/٢٧ .
٢٨- شبكة الإنترنت والبحث العلمي مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٩٨/٩/٢٥ .
٢٩ – الإجراءات الجديدة لقيد صحيفة الدعوى أمام المحاكم طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩.
٣٠ – المواعيد الجديدة للإعلان والتنفيذ في قانون المرافعات طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
٣١ – جرائم الساحب طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٣.
٣٢ – جرائم المسحوب عليه طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣.
٣٣- جرائم المستفيد طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصخيفة الأهرام المصرية .
٣٤- جريمة الادعاء على خلاف الحقيقة بتزوير الشيك طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية.
٣٥- حول قانون التمويل العقاري .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٦- حول التنفيذ على العقار وفقاً لقانون التمويل العقارى . تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٧- شركات التمويل العقارى طبقا لقانون التمويل العقارى وضمانات نشاط التمويل العقارى مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في عام ٢٠٠١.

٣٨- جرائم التمويل العقارى والرقابة الإدارية على النشاط العقارى .

٣٩- الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصحافة وحق النقد وأصل البراءة والاتهام الجنائى والشرعية الدستورية للقوانين العقابية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

٤٠- الجديد في الإجراءات الجمركية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٤١- الجديد في التجريم والعقاب والصلح في تشريعات الجمارك مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٤٢- متى تحكم محكمة النقض في موضوع الطعن جنائيا ومدنيا مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٤٣- شروط وحدود مجالات الاستثمار العقارى طبقاً لقانون الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ١٦٢/٢٠٠٠ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون ٢٠٠١ .

٤٤- حول قانون لجان التوفيق .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٤٥- حول قانون غسل الأموال تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية فى ديسمبر ٢٠٠٢ .

٤٦- اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .. مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية فى أبريل ٢٠٠٣ .

٤٧- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .

٤٨- اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .

٤٩- اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات.

٥٠- حول قانون تنظيم الاتصالات الجديد .. تساؤلات وإجابات ؟ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية فى غضون شهر يونيو ٢٠٠٣ .

فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف

DETAILED INDEX

رقـم الإيـداع بالهيئة القوميـة لدار الكتـب والوثائـق المصريـة
١٣٥٧٤

Registration Number at the National Book & Documents

13574

بسم الله الرحمن الرحيم

تحذيـــر وتنبيـــه

قام بعض أدعياء البحث القانوني ومحترفي سرقة المؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفاتنا ونسبوها إلى أنفسهم . وذلك بالمخالفة للقانون والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف ومثال ذلك كتابنا (شرح تشريعات الغش ، شرح تشريعات المخدرات ، المعجم القانوني رباعي اللغة ، شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية ، ملكية الشقق واتحاد الملاك ، وجرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وضريبة المبيعات وشرح قانون المرور وشرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب وشرح تشريعات الشهر العقاري وغيرها من مؤلفاتنا) وقد تم اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم إبلاغ الهيئات والنقابات التي ينتمون إليها بالجرائم التي ارتكبوها .....

وعلى من يرغب الرجوع إلى مؤلفاتنا أن يقوم بوضع الفقرة التي رجع إليها بين قوسين وأن يشير صراحة إلى إسم المؤلِف وإسم المرجع ولا يزيد الاقتباس عن سطرين على الأكثر .

ونحن نحذر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على أبحاثنا مستقبلاً مع حفظ كافة الحقوق القانونية .

المستشار الدكتــور

عبد الفتـــاح مـــراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولي

الأســتاذ المحاضــر بالجامعــات

E-mail:mourad_dr@hotmail.com

http://mourad_dr.tripod.com

التَرْجَمَة الإنْجلِيزيّة لقَانُونْ الجَمْعِيَاتْ والمُؤسَسَاتْ الأهْلِيّة ولائِحتُه التَنْفِيذِيّة والنُصُوصْ العَرَبيّة المقَابلَة لهَا

The English Translation Of The Law On NGO's, The Executive Regulations Thereof and the Equivalent Arabic Texts Thereto

للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

هذا الكتاب يتضمن ما يأتي :

الترجمة الإنجليزية الكاملة لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ الصادر في ٢٠٠٢/١٠/٢٣ والنصوص العربية المقابلة لها وذلك فيما يلي :

أولاً: الترجمة الإنجليزية للنظام القانوني للجمعيات والمؤسسات الأهلية وإجراءات تأسيسها والغرض منها وحقوقها والتزاماتها ودور أجهزة الجمعية وإجراءات حل الجمعيات والجمعيات ذات النفع العام ودور الإيواء والاتحادات النوعية والإقليمية ودور الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وجزاء مخالفة أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك باللغتين العربية والإنجليزية .

ثانياً : الترجمة الإنجليزية لقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ والصادر باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٣ والنصوص العربية المقابلة لها .

بطاقة تقييم كتاب الترجمة الإنجليزية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها

حرصاً على تلبية رغبات القراء ، فإننا نرحب بآرائهم ومقترحاتهم لأخذها في الاعتبار عند إصدارنا مؤلفات أخرى ، لذلك نأمل ملء هذه البطاقة ونزعها وإعادتها إلينا بالبريد أو الفاكس على عنوان الموزع المبين أدناه[1]، وسوف نقوم بعمل خصم ١٠٪ على مؤلفاتنا في حالة طلبها بالبريد ، كما سيمكننا إبلاغكم بكل ما يصدر من مؤلفاتنا مستقبلاً .

الاسم : .... السن : .... ت : ....

المؤهل : .... تاريخ الحصول عليه : ....

الوظيفة الحالية : ....جهة العمل : ....

عنوان المراسلة : ....

ضع علامة ✓ في مربع الإجابة المختارة :

١- التخصص الذي ترغب القراءة فيه : (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ معاجم وموسوعات ☐ قوانين باختلاف أنواعها ☐ بحث علمي

☐ كمبيوتر وإنترنت ☐ تربية وتعليم وجامعات ☐ متنوع

٢- كيف علمت بصدور هذا الكتاب

☐ بناء على إعلان ☐ عن طريق حديث مع شخص ما

☐ وجدته معروضاً أمامك في أحد الأماكن (أذكر المكان) ....

٣- من أين حصلت على هذا الكتاب : ....

٤- ما هو الدافع لشرائك هذا الكتاب (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ بناء على توصية شخص ما ☐ بناء على ما هو مكتوب في الإعلان

☐ ما يتناوله من مواضيع ☐ اسم الكتاب والمعلومات التي يحتويها الغلاف

٥- ما رأيك في الكتاب بالنسبة للآتي :

السعـــر : ☐ مناسب ☐ رخيص ☐ غالي

درجة تناول الموضوعات : ☐ تحتاج إلى تفصيل ☐ تحتاج إلى اختصار ☐ كافية

٦- هل قرأت مؤلفات أخرى لنفس المؤلف :

☐ نعـم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم يمكنك ذكر أمثلة منها : ....

٦- اذكر ما أعجبك في الكتاب : ....

٧- اذكر ملاحظاتك واقتراحاتك الأخرى بالنسبة إلى ما تحب أن تراه في الطبعات القادمة إن شاء الله تعالى : ....

---

[1] تطلب هذه المؤلفات من الناشر ومن شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني على العنوان التالي : الإسكندرية – ميدان المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الأول شقة رقم ٣ تليفاكس : ٠٣/٤٨٤٤٤٤٨ – جمهورية مصر العربية .

E-mail:info@albahaa.com+albahaa _bpc@hotmail.com+E-mail:tech@albahaa.com
http://albahaa.tripod.com + http:www.albahaa.com

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .

كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

التَرْجَمَةَ الإنْجلِيزيّة لقَانُونْ الجَمْعِياتْ والمُؤسَسَاتْ الأهْلِيّة ولائِحتُه التَنْفِيذِيّة والنُصُوصْ العَرَبيّة المقَابلَةُ لهَا

The English Translation Of The Law On NGO's, The Executive Regulations Thereof and the Equivalent Arabic Texts Thereto

للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

هذا الكتاب يتضمن ما يأتي :

الترجمة الإنجليزية الكاملة لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٠٢ الص[illegible] ٢٠٠٢/١٠/٢٣ والنصوص العربية المقابلة لها وذلك فيم[illegible]

أولاً: الترجمة الإنجليزية للنظام القانونى للجمعيات والمؤسسا[illegible] وإجراءات تأسيسها والغرض منها وحقوقها والتزاماتها ودور أجهز[illegible] وإجراءات حل الجمعيات والجمعيات ذات النفع العام ودور الإيواء و[illegible] النوعية والإقليمية ودور الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلي[illegible] صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وجزاء مخالفة أحك[illegible] الجمعيات والمؤسسات الأهلية وذلك باللغتين العربية والإنجليزية .

ثانياً : الترجمة الإنجليزية لقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعي[illegible] لسنة ٢٠٠٢ والصادر باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٣ والنصوص العربية المقابلة لها .